جامعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تطور القضية الكردية وأثرها على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (2003-2016)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالــبة:

- خـــــيرة والي

السنة الجامعية:2016/2017

جامــعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تطور القضية الكردية وأثرها على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (2003-2016)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة:

- خيرة والــي

إشراف الأستاذ :

- د. حوسين بلخيرات

السنة الجامعية :2016/2017

جامــعة الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تطور القضية الكردية وأثرها على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

(2003-2016)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة:

- خيرة والي

إشراف الأستاذ :

- د. حوسين بلخيرات

لجنة المناقشة :

1 - أ.حبيب مهوبي	رئيسا
2 - د. حوسين بلخـيرات	مشرفاومقررا
3 -د.أمبارك رافع	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016


https://t.me/montlq

• * شكر و تقدير *

إلى أستاذي و قدوتي الذي لم يتوانى يوما في توجيهناوتكويننا...

إلى الكريم الذي ما بخل يوما بعلمه ،

إلى الذي شرفني بقبول الإشراف على رسالتي،

إلى أستاذي بلخيرات حوسين ...كل شكري و تقديري

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الجلفة

لكم شكري و تقديري

"فمن علمني حرفا،صرت له عبدا"

إهداء

إلى روح أبي الذي غادرنا ذات شتاء دون وداع و لم يعد اليوم حاضرا كي يشاركني كعادته الفرحة بنجاحاتي

إلى من كان سببا في وجودي ... ففرح بمقدمي ...وسهرا لأجلي

وتكبدا المشاق لأجلي ...وأضاء طريق سعادتي ...إلى منبع الحب

والعطاء والدفء والحنان إلى أمي

إلى إخوتي و أخواتي

إلى الشموع المنيرة ...أبناء إخوتي

إلى كل طاقم مدرسة 17 أكتوبر و الذين قدموا لي كل التسهيلات

كي أزاول دراستي

إلى حبيباتي..بسمة روحي..زميلاتي اللاتي أرى بصمتهن في كل حرف من رسالتي

إليكم جميعا اهدي عملي هذا....

خيرة

مقدمة

- أولا: تقديم الموضوع

عرف حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات والتحولات الهامة،شكلت سمات النظام الدولي الجديد ولعل من أبرز هذه التغيرات،تغير طبيعة النزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول،حيث تصاعدت حدة النزاعات الاثنية وأصبحت أحد القضايا الهامة نظرا لما تحدثه من تأثيرات تتعدى حدود الدولة.

إن الواقع السياسي في عالم اليوم يشير إلى أن الحركات الأثنية قد أضحت تمثل واحدة من أبرز ظواهر الحياة السياسية في العديد من الدول،وترتبط هذه الظاهرة من حيث وجودها بالدول التي تتسم بالتنوع الأثني،ولعل أهم نقطة تثار عند الحديث عن الأقليات على اعتبار أنها مجموعات متمايزة داخل الدول المتواجدة بها، هو ارتباطها بالوحدة الوطنية واستقرار الدول التي توجد بها وتتعداه إلى الاستقرار الإقليمي والدولي نظرا للدور الذي أصبحت هذه الأقليات تلعبه،خاصة أنها أصبحت لا تعد فقط من الشؤون الداخلية للدول المتواجدة فيها بل تعدى الأمر إلى نطاق سياسي وجغرافي أوسع مما أدى إلى اتخاذ هذه المسائل بعدا داخليا وآخر خارجيا.

فالمتتبع لمجريات الواقع الدولي سرعان ما يدرك ما لهذه الحركات الإثنية من تأثير على استقرار الدول ولعل أبلغ الأمثلة على ذلك هو ما لحق بالاتحاد السوفييتي من تفكك جراء الحركات العرقية التي طالبت بانفصال جماعتها العرقية عن الاتحاد السوفييتي وإقامة دولة تتجسد فيها هويتها.تؤثر الظاهرة الإثنية على السياسة الخارجية للدول،وبالتالي على العلاقات الدولية فيما بينها من معاهدات وتحالفات وحروب ونزاعات وإن التنوع الإثني في الدول وغياب الديمقراطية والحريات قد جعل من هذه الأقليات تهديدا لاستقرار الدول، في هذا الإطار تبرز القضية الكردية كواحدة من أهم القضايا التي تتعلق بمسألة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط حيث تعتبر هذه القضية من أبرز المشكلات التي تهدد أمن وسلامة الشرق الأوسط.

تستمد القضية خصوصيتها من كونها:

- الشعب الكردي يعيش في إقليم حساس جيوبوليتيكيا،وله أهمية بالغة في الإستراتيجية الدولية.
- الشعب الكردي موزع بين أربع دول (العراق،سوريا،تركيا وإيران)لكل دولة أهمية خاصة وموقع بارز في العلاقات الدولية وهذه القضية تتعلق بالأمن القومي والتكامل الوطني والاستقرار السياسي لهذه الدول.
- الثورات الكردية دامت أكثر من 100 عام ولا زالت مستمرة على شكل حركات وأحزاب منظمة وعلى درجة عالية من الكفاءة والقدرة السياسية والتعبئة العسكرية والجماهيرية في وجه تلك الحكومات التي لم تتمكن لحد الآن من استيعاب الحقوق المشروعة للشعب الكردي ووضعها في أطر دستورية والالتزام بها و يعني استمرار التمرد الكردي استمرار تأثيرها على العلاقات الدولية والسياسية الخارجية لكل دولة.

إن القضية الكردية كمعبر عن قضايا الأقليات،بصفتها تخص أكثر من دولة في منطقة الشرق الأوسط،فإن تطورها داخل كل دولة له تأثيره المباشر أو غير المباشر على تطور المسالة في الدول المجاورة وينعكس ذلك على طبيعة العلاقات البينية للدول وفي كثير من الأحيان،هذه العلاقات هي نتيجة للحراك السياسي للأقليات فيها.

- ثانيا: أهداف الدراسة وأهميتها

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الدراسات العرقية والتي أصبحت تحتل صدارة اهتمام الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية،خاصة وأن الظاهرة الأثنية مست الدول المتطورة والنامية على حد سواء،و بما أن معظم الدول متعددة الأثنيات فقد يصبح التمايز الأثني في أغلب الأحيان عاملا يهدد الاستقرار،كما أن الموضوع يتعلق بأحد أهم المسائل التي باتت تطرح عند التطرق إلى مسالة المجموعات الأثنية في الشرق الأوسط وعلاقتها

بالاستقرار في الإقليم على اعتبار أن الكرد يمثلون إحدى أكبر القوميات في المنطقة،إضافة إلى كونها موزعة على أربع دول ما يكسبها خصوصية كونها في وضع أقلية في كل دولة من الدول الأربع، إضافة إلى كون أن الشعب الكردي يعيش في إقليم يتمتع بأهمية بالغة في الإستراتيجية الدولية وعليه فان:

- **الأهمية العلمية للموضوع:** تتمثل في إثراء وتعميق مباحث القوميات والعلاقات الدولية فبالرغم من أهمية الموضوع فان هناك شح في مراجعه خاصة ما يتعلق بتأثير المتغيرات الإستراتيجية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق على تطور القضية الكردية وبالتالي تأثير هذه الأخيرة على الأمن الوطني للدول والذي يتعدى إلى التأثير على الأمن الإقليمي في المنطقة.
- **الأهمية العملية:**على المستوى العملي فالدراسة تتعلق أساسا بمشكلة الأقليات واستغلالها دوليا وإقليميا لتهديد استقرار الدول وفق ما تقتضيه المصلحة،لذلك فإن هذا البحث يعين متخذ القرار التعامل العميق والصحيح مع مشاكل الأقليات لتحقيق استقرار الدول،بدل أن تتحول إلى بؤرة استنزاف داخلي وتوتر خارجي وذريعة للتدخلات الأجنبية. .

وتهدف الدراسة إلى:

- فحص التطور التاريخي للقضية كمعبر عن قضايا الأقليات.
- تحليل تحولات واقع الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ارتباطا بمجموعة من التحولات الإستراتيجية.
- تحديد أثار تطورات القضية الكردية على واقع الأمن الإقليمي في المنطقة.

-ثالثا:مبررات اختيار الموضوع

لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع نابع عن دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، بالنسبة **للمبررات الذاتية** فكانت نابعة عن الميل وحب الاطلاع والاهتمام بالقضايا العربية بحكم الانتماء،كون الدراسة تتمحور حول مسالة تتعلق بدولتين عربيتين، سوريا والعراق، فمسألة الأقليات كانت ولا تزال ورقة توظف خارجيا في زعزعة استقرار الدول،أما **المبررات الموضوعية** فلأَن الخوض في دراسة هذا الموضوع يسلط الضوء على مشكلة شائكة في الشرق الأوسط وهي قضية تتعلق بالأمن القومي والتكامل الوطني والاستقرار السياسي لهذه البلاد،كما أنها تسلط الضوء على مدى استغلال هذه القضية من أطراف أجنبية لتنفيذ إستراتيجيتها تجاه المنطقة،يضاف إلى هذا فالموضوع يطرح مسالة النزاعات العرقية والمشاكل القومية التي تستنزف الأرواح وتهدد استقرار دول غابت فيها الديمقراطية وحماية الحريات،ولم تحسن التعامل مع التنوع الأثني والطائفي،ولأهمية هذا الموضوع استوجب دعوة الباحثين بإلحاح لتكثيف الجهود في مثل هذه الدراسات.

-رابعا :المشكلة البحثية

إن تطور القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط تأثر بالعديد من المتغيرات الإستراتيجية و تأثيرها على الاستقرار الداخلي للدول,و كونها قضية تعنى بها أكثر من دولة واقعة في نفس الحيز الجغرافي نظرا لتوزع الكرد فيها،و على اعتبار وجود تقدير موحد لدى هذه الدول تجاه القضية الكردية كمصدر من مصادر التهديد لأمنها فان ذلك يوحي لنا بالمشكلة البحثية لموضوع الدراسة و على هذا فنحن نطرح **إشكالية رئيسة** مفادها:

- الى أي مدى أثر تطور القضية الكردية منذ سنة 2003,على واقع الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط؟

و تنضوي تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

ا–كيف أثرت المتغيرات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط منذ 2003 على تطور القضية الكردية؟

ب–كيف أثر تطور القضية الكردية على الاستقرار الأمني داخل دول التواجد الكردي ؟

ج–كيف كان تأثير تطور القضية الكردية على العلاقات البينية للدول في منطقة الشرق الأوسط ؟

–خامسا :فرضيات الدراسة :

تعتمد الباحثة على منهجية دراسة الحالات كمنهجية رئيسية في هذه الدراسة وعلى هذا الأساس فان بناء الفرضيات يكون مستمدا من واقع الحالة المدروسة وليس من اطر نظرية جاهزة وعلى هذا الأساس فان الدراسة تحاول معالجة الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى :

انتشار المكون الكردي كمكون بنيوي في مجتمعات الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط يحفز في حد ذاته على تفاعل القضية الكردية باعتبارها قضية مركزية مؤثرة على الأمن الإقليمي الشرق أوسطي

الفرضية الثانية :

لا يمكن للقضية الكردية أن تكون إحدى القضايا المؤثرة على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط الا إذا ارتبط بالتوظيف الاستراتيجي لها من طرف الدول الإقليمية او الدولية

– سابعا :الإطار المنهجي

- المنهج التاريخي:ويستخدم على أنه الطريق الذي يتبعه الباحث لجمع المعلومات والتأكد من صحتها وعرضها وتركيبها وتفسيرها،واستخلاص النتائج العامة فيها،والتي لا تتوقف أهميتها على فهم أحداث الماضي فحسب،بل وتتعداه إلى تفسير الأحداث لتوجيه التخطيط للمستقبل حيث تبرز أهميته كونه:

يساعد على معرفة تطور المشاكل وحلولها السابقة ودراسة ايجابيات وسلبيات هذه الحلول،كما يمكننا هذا المنهج بحل المشاكل المعاصرة على ضوء خبرة الماضي[1] كون الدراسة تتطرق إلى مختلف الحقبات التاريخية التي شكلت تطور القضية الكردية، و قد استعمل هذا المنهج لتتبع الأحداث التاريخية التي مرت على الأكراد في ظل التغيرات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط.

- المنهج الوصفي:وقد استخدم لوصف الأحداث ودراسة الأوضاع كما هي في الواقع،والذي يعرف على أنه أسلوب من أساليب التحليل التي ترتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة ما أو موضوع محدد في فترة زمنية معلومة،تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة وذلك نظرا لأهميته في الدراسات الاجتماعية.
- المنهج التحليلي:وذلك لتحليل الظواهر وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكا أو تركيبا أو تقويما، كما يمكن أن يقوم المنهج التحليلي على تقويم إشكال ما، أي نقده، ويتلخص المنهج التحليلي في عمليات ثلاث قد تجتمع كلها أو بعضها في العمل الواحد، وهي:التفسير والنقد ثم الاستنباط[2].

– ثامنا: الإطار ألمفاهيمي :

- **الأقلية**:تعرف على أنها "مجموعة أقل عداد نسبة إلى باقي السكان، توجد في وضعية غير مهيمنة، حيث يمتلك أفرادها الذين هم مواطنون من تلك الدولة من الناحية العرقية، الدينية، أو اللغوية خصائص مغايرة لتلك التي يمتلكها باقي السكان ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعور التضامن تجاه الحفاظ على ثقافتهم، تقاليدهم، دينهم ولغتهم[3].

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية، 1997، ص56.

[2] نفس المرجع

[3] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الاسكندرية: اليكس لتكنولوجيات المعلومات،2007، ص153.

- **القومية:**تعرف القومية على أنها حركة سياسية وفكرية تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية وهي تختلف عن الأمة التي تشير إلى شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين سياسي ينظمه[1].
- **الفيدرالية:** الفيدرالية هي اتحاد اختياري بين ولايات أو دول أو أقاليم، تختلف قومياً أو عرقياً أو ديانة أو لغة أو ثقافة، حتى تتحول إلى شخصية قانونية واحدة أو نظام سياسي واحد، مع احتفاظ أجزاء هذه الشخصية المتحدة بخصوصيتها وهويتها، ويوجد تفويض للكيان المركزي للاتحاد بالبعض من الصلاحيات المشتركة، مع الاحتفاظ ببعض الصلاحيات لهذه الأقاليم أو الولايات، بما يعني توافر الاستقلال الذاتي للولايات أو الأقاليم المكونة للاتحاد[2].
- **الأمن الإقليمي:** يعرف على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات التفاعلية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهته[3].
- **الكرد** :شعب من أصل آري هندو-أوروبي يسكن في منطقة كردستان الحالية منذ فجر التاريخ،و تكون عبر هجرات مختلفة و تفاعلات أصول متعددة من شعوب صغيرة سبقته في الهجرة إلى هذا الوطن،ينقسم الكرد بشكل أساسي إلى ثلاث مجموعات هي :(كرمانج-كوران-لور)وتتوزع هذه المجموعات الآن بين 5 دول (تركيا-العراق-إيران-سوريا-أرمينيا[4]
- **الشرق الأوسط** :مصطلح الشرق الأوسط اسم أطلق على المنطقة العربية ليصبح بديلا لمصطلح العالم العربي،و قد تم تمديده ليشمل الدول الإسلامية المحاذية و

[1] دندان عبد الغاني، **النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية**: متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ 2017/05/25)
http://download.mrkzy.com/do.php?id=786207

[2] الفيدرالية و الكونفدرالية، جريدة الشرق، ع18، 2011/12/22.

[3] شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن الاقليمي لدول المنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014، ص18.

[4] - امين نادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية**، ط1، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية:السليمانية، 2003.ص76

المجاورة للدول العربية ،و قد مر مصطلح الشرق الأوسط بمراحل عديدة من حيث الدلالات و المؤشرات و الأهداف فقد أطلق في البداية على المنطقة الجغرافية التي تشكل المنطقة العربية التي تقع غرب آسيا و ما جاورها بما في ذلك دول الخليج العربي و دول شمال إفريقيا و قد تم الحرص على إدخال دول غير عربية ضمن التسمية.[1]

تاسعا: أدبيات الدراسة

الدراسة الأولى:"لخليل إسماعيل"بعنوان:"**البعد السياسي للمشكلات القومية(الكرد نموذجا2009**"، حيث حاول الباحث في هذه الدراسة الكشف عن نشوء و تطور الظاهرة القومية في العالم والعوامل التي تقف وراء تنامي الحركات القومية وتباين مواقف الدول إزاء تلبية مطالبها،آخذا القومية الكردية في العراق نموذجا في ذلك وقد خلص إلى جملة من التوصيات،أهمها ضرورة إيجاد أرضية مشتركة للتنوع القومي والديني والطائفي الذي يميز إقليم كردستان وأهمية إعادة ترتيب الأوضاع بما لا يقلل من الحقوق المشروعة لتلك الأثنيات من ناحية،ويعزز الأمن القومي للإقليم من ناحية أخرى[2].

الدراسة الثانية: "مثنى أمين نادر" بعنوان:"**قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية 2003**"،حيث تناول الباحث تأثير عامل التنوع العرقي و القضايا القومية كإحدى العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية[3]،وقد استغلت هده الدراسة في التطرق إلى الأشكال والمداخل التي تؤثر على القضية الكردية،من خلالها على العلاقات الدولية كالتأثير في السياسات الداخلية وتغيير الحكومات والحروب والنزاعات وإيجاد التحالفات وقضايا حقوق الإنسان وأثرها في عزل الدول والضغط عليها.

---

[1] -حمد بن عبد ،**مصطلح الشرق الاوسط حى مدى مصطلح العالم العربي**،جريدة الرياض,18 اكتوبر 2013،ع16552

[2] خليل اسماعيل، **البعد السياسي للمشكلات القومية(الكرد نموذجا)**،ط1، اربيل:المديرية العامة للصحافة والطباعة، 2009.

[3] امين نادر، **مرجع سابق**

الدراسة الثالثة: "فايز عبد الله العساف" بعنوان: "**الأقليات وأثرها على استقرار الدولة القومية**"رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،قسم العلوم السياسية، حيث هدفت الدراسة إلى بيان دور الأقليات في استقرار الدولة القومية حيث كان أكراد العراق نموذجا،وقد بنى بحثه على أساس فرضية مفادها أن الأقليات تلعب دورا أساسيا في عدم استقرار الدول ومنها الأقلية الكردية في العراق،حيث أبرز أهمية الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه هذه الأقليات لزعزعة استقرار الدول[1].

الدراسة الرابعة:"**أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو**"، وهي رسالة دكتوراه تقدم بها الطالب "مرابط رابح" لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية بجامعة باتنة سنة2009 ركز فيها على دور الأقليات وأثرها على استقرار الدول آخذا حالة كوسوفو نموذجا وهي دراسة ترى أن الأقلية لا تشكل خطرا على وحدة أي دولة إلا إذا سيست، كما أن الدراسة ركزت على حالة انفصال إقليم كوسوفو عن صربيا المنفصلة بدورها عن يوغوسلافيا السابقة،وهي تمثل دراسة ما بعد تفكك الدولة الفيدرالية نظرا لعجزها على إدارة التعدد الأثني لشعوبها[2].

- عاشرا: تقسيم الدراسة

ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث قدمنا في الفصل الأول إطارا نظريا لمفهوم الأثنية والأمن الإقليمي وتناولنا من خلاله:

- تحديد مفهوم الأثنية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى المرتبطة بها كالجماعة الاثنية، الأقلية،القومية،والأمة، تصنيف وأهداف الجماعات الاثنية وأهم النظريات التي جاءت لتفسير الظاهرة الاثنية، تحديد مفهوم الأمن الإقليمي والمقتربات المفسرة له.

---

[1] فايز عبد الله العساف، **الأقليات وأثرها على استقرار الدولة القومية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، قسم العلوم السياسية، 2009

[2] رابح مرابط، **أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول**،أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2009.

الفصل الثاني وخصصناه لتطور القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط و تأثيراتها الداخلية والإقليمية، وتطرقنا من خلاله إلى أهم مراحل تطور القضية الكردية ابتداء من فترة الحرب الباردة إلى الفترة الحالية مبرزين تأثير أهم المتغيرات منذ 2003 على تطورها، دراسة وتحليل تأثير هذا التطور على الاستقرار الأمني لكل دولة من الدول المعنية بالقضية،ودراسة و تحليل الأبعاد الإقليمية من خلال توضيح تأثيراتها على العلاقات البينية للدول.

الفصل الأول

تمهيد:

إن دراسة أي ظاهرة في العلوم السياسية تتطلب إدراكا معمقا لمختلف متغيراتها انطلاقا من دراسة أهم مصطلح،فالتطرق للأطر النظرية التي فسرتها وصولا إلى عملية إسقاطها على الواقع وعلى ذلك فسيتم في هذا الفصل التطرق إلى التعريف بمفهوم الاثنية وأهم المفاهيم المتداخلة معه كالجماعة الاثنية،الأقلية،القومية والامة مع توضيح العلاقة القائمة بين كل من هذه المفاهيم ومفهوم الاثنية، ثم التطرق إلى تصنيفات ومطالب الجماعات الأثنية وأهم المقتربات التي جاءت لتفسير الظاهرة الاثنية.

إن ظاهرة التعددية الأثنية برزت كمتغير رئيسي في الساحة الدولية مع نهاية الحرب الباردة والذي صاحبه تفكك العديد من الدول بسبب بروز النعرات الانفصالية مما يبرز التأثير الداخلي والإقليمي لهذه الجماعات الاثنية وعليه فسيتم التطرق إلى تعريف مفهوم الأمن وفق اتجاهيهن التقليدي والمعاصر ثم الانتقال إلى مفهوم الأمن الإقليمي والمقتربات المفسرة له.

المبحث الأول:الأثنية و المفاهيم المرتبطة بها

المطلب الأول:مفهوم الأثنية والجماعة الأثنية

1- مفهوم الأثنية:إن مفهوم الأثنية(ethnicity) كما يطلق عليه باللغة الانجليزية والمشتق من الكلمة اليونانية(ethnos) وتعني شعب أو قبيلة،وقد بدأ استخدامها في اللغة الانجليزية لأول مرة في القرن 14 وظل استخدامها للإشارة إلى الأفراد المهمشين أو المكروهين[1]، فهذا المفهوم حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية حيث لم يظهر في المعاجم والقواميس إلا نهاية الستينات وبداية السبعينات،أما كلمة عرق (ethnic)فهي قديمة ومشتقة من الكلمة الإغريقية(ethnos) والتي اشتقت بدورها من الكلمة الإغريقية(ethnikos) وتعني في الأصل ملحد[2]، شاع استخدام مفهوم الأثنية(العرقية)بين السياسيين وعلماء الاجتماع منذ الخمسينيات في القرن العشرين،ومنذ الستينات أصبح اللفظ يستعمل للإشارة إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات و التقاليد واللغة والدين،وسمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيائية الجسمانية[3]، في اللغة العربية نقلت الكلمة بترجمتين،حيث ترجمت حرفيا إلى "أثنية"ودلاليا إلى عرقية ويقل استعمال مصطلح أثنية من طرف الباحثين العرب،عكس العرقية،حتى أن اغلب القواميس العربية تترجم"ethnicity"إلى "عرقية"بدل أثنية.

الأثنية اصطلاحا:اختلف الدارسون للأثنية في عنصرين، الاختلاف في المعيار أو المعايير التي تقوم عليها الأثنية والاختلاف حول طبيعة العرقية موجودة فعلا أم أنها لا تعدو أن تكون وحدة سيكولوجية،ويرجع هذا الاختلاف في تحديد المعايير التي تقوم عليها العرقية إلى اعتبارين، أولهما اعتماد الباحثين في تعاريفهم على حالات محدودة والتعميم على باقي الحالات ما يجعل التعريف ضيقا كالاعتماد على عامل الجنس أو الدين أو اللغة وإهمال

---

[1] ايدابير أحمد، **التعددية الأثنية و الأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، ص11.

[2] مرابط رابح،**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول:دراسة حالة كوسوفو**،رسالة دكتوراه،جامعة باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، ص 14.

[3] ايدابير أحمد،**مرجع سابق**،ص12.

باقي العوامل الأخرى،فعدم انسجام الظاهرة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بينها فقد نجد عامل الدين أساسي في نزاع عرقي في دولة ما،بينما عامل الجنس في دولة أخرى، وقد تتداخل عدة عوامل، ثانيهما من اعتبارات سياسية محضة على غرار الجدل الذي قام بين الباحثين الفرنسيين والألمان حول العامل الذي يجعل من إقليم الألزاس ملكا لأي دولة،ففي حين اعتبر المؤرخ الفرنسي"فوستل دوكولانج"بأن الألزاسيين قد يكونوا ألمانا باللغة فهم فرنسيين بالنزعة والمشيئة،وبالمقابل أكد المفكرون الألمان على عامل اللغة والتاريخ،حيث يقول "مرمسن"ربما يكون الألزاسيون قد فقدوا وعيهم القومي ولكنهم لا يزالون ألمانا باللغة،فمن حقنا نحن الألمان بل من واجبنا أن نوقظ هؤلاء من سباتهم ونعيد إليهم وعيهم ونحيي شعورهم بقومتيه[1]،واعتبر الانتماء العرقي والأصل العامل الأساسي والمحدد لكل تعريفات العرقية في العلوم الاجتماعية والسياسية إذ أن الأصل هو الذي يميز شخصا عن آخر. إن الاعتماد على الأصل أصبح مرفوضا من علماء الانثروبولوجيا والجينات و ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- لا توجد عرقية تشكل عنصرا نقيا بسبب الهجرات والتزاوج وبالتالي نتيجة هذا التداخل والاختلاط بين الأجناس.
- لا نستطيع القول بوجود عنصر يخلو من شوائب الاختلاط بين الأجناس بغيره من العناصر والقوميات،إذ لا توجد عرقية نقية في عالمنا المعاصر،لكن الاعتقاد و الأيمان أن المجموعة العرقية لها أصل واحد[2].

يعرف« will moore" الأثنية بأنها جماعة تمتاز بلغة وتاريخ ودين يميزها عن الآخرين أو تتميز من خلالهم"ونجد أن هذا التعريف ركز على العامل الثقافي في تحديد الأثنية، كما يعرف« richmond antony"العرقية على أنها تجمع بشري يشترك أفراده في بعض

---

[1] دندان عبد الغاني،**النزاعات الأثنية في العلاقات الدولية،** متوفر على الرابط التالي: http://download.mrkzy.com/do.php?id=786207 (أطلع عليه بتاريخ: 12/ 02/ 2017)

[2] مرابط رابح،**مرجع سابق**، ص15.

المقومات الفيزيولوجية (كوحدة الأصل) والثقافية (اللغة،الدين،التاريخ وغيرها من المقومات غير المادية"، وقد أدمج هذا التعريف المعيار الثقافي و المعيار الفيزيولوجي في تحديده للمفهوم[1]،كما تعرف الأثنية أيضا على أنها "مجموعة تختص بمتضمنات سلالية وثقافية واجتماعية مشتركة ومتشابهة وتمتلك نوعا من الاستمرارية الناتجة عن الانحدار البيولوجي"[2].

من خلال التعاريف الواردة نجد أن هناك معيارين أساسين في تعريف الأثنية هما المعيار الثقافي ويضم (اللغة،التاريخ، العادات،التقاليد)، ومعيار فيزيولوجي يضم (الجنس،الأصل،لون البشرة،الرقعة الجغرافية)،ولا يشترط بالضرورة توفر كل هذه المعايير في العرقية كما أنه يجب أن تكون العرقية واعية بالاختلاف كشرط لتشكيل وحدة،وقد يساعد التمييز العنصري كثيرا فالسود في الجزائر مثلا لا يشعرون بتميزهم عن باقي المجتمع،الأمر الذي لا يؤدي إلى تكتلهم في شكل جماعة، بعكس السود في أمريكا، كما يجب أن تتواجد الجماعة الأثنية في مجتمع أوسع تختلف عنه،إذ يشترط تواجد الآخر الذي من خلاله تعرف الأثنية نفسها وتشعر بالاختلاف معه، وعليه فإن التعريف الذي يمكن إعطاؤه للأثنية هو " الأثنية أو العرقية هي جماعة ذات وعي بخصائص فيزيولوجية(السلالة،الجنس)وثقافية(اللغة،الدين،التاريخ المشترك)، أحداها،كلها أو بعضها،تميزها عن الجماعات الأخرى داخل الدولة،فتعرف بها"الأنا(self) "وتحدد من خلالها الآخر(other)[3]".

2- الجماعة الأثنية:هي الجماعات التي لديها أيمانا بأصلها المشترك وأن هذا الأيمان ليس شرطا في تكوين الجماعة وإنما مهما في تشكيلها، كما تعرف على أنها جماعات مستقرة من البشر تكونت على أرض معينة تقطنها،لها خصائص مشتركة ثابتة نسبيا من اللغة،الثقافة،التكوين النفسي والوعي بالذات أي إدراكها لوحدتها وتميزها عن كافة التشكيلات

---

[1] دندان عبد الغاني،**مرجع سابق**،ص3.

[2] محمد توفيق،**التعددية الأثنية في مصر:دراسة في طبيعة العلاقات و التفاعلات**،ط1 ,بيروت:مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2014، ص 53.

[3] دندان عبد الغاني،**مرجع سابق**،ص4.

المتماثلة[1]، وتعرف أصلا على أنها شعب اثنا "ethnic population" يتكون من الأفراد الذين يوصفون ويصنفون في فئات من قبل الشعب عامة وعادة من قبل أعضاء الجماعة نفسهم على أنها أثنية ذات طابع محدد تظهر تاريخا فريدا وكذلك سلوكا مميزا وخصائص أو سمات تنظيمية وثقافية وتعمل نتيجة لذلك بطريقة مختلفة عن الآخرين[2]، ومن وجهة "تيد روبرت جار" فإن الجماعات الأثنية هي تجمعات سيكولوجية تتشارك أعضاؤها في هوية متميزة وجماعية تقوم على سمات ثقافية ونمط حياة خاص بهم يميزهم عن الآخرين الذين يتفاعلون معهم،والجماعة الأثنية كما عرفها موريس"moris" هي فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر،لها ثقافتها المتميزة و تشعر بذاتها وتربطها بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية[3]،إن ملاحظة التمييز في الصفات المشتركة في أفراد جماعة معينة وتباينها عن جماعات بشرية أخرى ينطوي على عنصر ذاتي وعلى عنصر موضوعي،العنصر الموضوعي هو وجود الاختلاف والتباين بالفعل في أي من المتغيرات المذكورة آنفا(اللغة،الدين،الأصل القومي أو المكاني،الثقافة أو السمات الفيزيقية)،أما العنصر الذاتي فهو ادراك أفراد الجماعة وإدراك الجماعات الأخرى القريبة منها لهذا التباين وهو ما يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى[4].

من خلال التطرق إلى التعريفات الواردة لمفهوم الأثنية والجماعة الأثنية يلاحظ أن أغلب الباحثين قد استخدم مصطلح الأثنية والجماعة الأثنية كمترادفين لهما نفس التعريف،بيد أنه من الضروري استخدام كل مصطلح في سياقه الخاص به،فالأثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة و معتقدات منفردة،والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك،وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعض ومع الآخرين،أما الجماعة الأثنية فهي في أي مرحلة اجتماعية كانت،فهي

[1] كردستان سالم سعيد،**أثر التعددية الأثنية على الوحدة الوطنية في العراق**،السليمانية:مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007،ص19.

[2] وفاء لطفي،**التعددية المجتمعية**، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ص16.

[3] كردستان سالم سعيد،**مرجع سابق**،ص20.

[4] وفاء لطفي، **مرجع سابق** ،ص21.

نتيجة عملية معقدة وتاريخية طويلة واجتماعية وثقافية كاملة لمنطقة واسعة خلال هذه العملية تمتزج العديد من القبائل والشعوب والقوميات، البعض ينصهر و يصبح أساسا أثنوس كالأثنوس القدماء للكرد مثل الحوتي[1].

إضافة إلى ما ذكر فإن الجماعات الأثنية تتميز ببعض الخصائص المهمة كالاسم القومي،الأرض المشتركة،اللغة المشتركة،السيكولوجيا المشتركة[2].

المطلب الثاني:مفهوم الأقلية و علاقتها بالأثنية

اختلفت المعايير المستعلمة لتحديد مفهوم الأقلية"minority" فبعض الباحثين اعتمدوا على المعيار العددي،ومنهم من اعتمد على معيار الوضع السياسي والاجتماعي ومنهم من جمع بين المعيارين السابقين[3].

الاتجاه الأول:أنصار معيار العدد ويعد هذا الاتجاه التقليدي فيما يتصل بتعريف الأقلية ويتمثل أنصاره في فريق المهتمين بالعلوم الاجتماعية ويركزون في تعريفهم للأقلية على معيار العدد ويرون أن هذا المفهوم متعلق بعدد الأفراد المنتمين إليها والذي تجمعهم روابط مشتركة وتميزهم عن غيرهم داخل المجتمع،فهم يرون أن الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا في المجتمع[4]، و لعل من أهم التعريفات التي قدمها أنصار هذا الاتجاه للأقلية ما يلي:

-الأقلية هي مجموعة أثنية قليلة العديد نسبة إلى سكان الدولة التي يعيشون فيها لما يميزها عن بقية سكان الدولة من معتقد أو جنس[5].

---

[1] المرجع نفسه،ص9.

[2] نفس المرجع،ص23.

[3] بشير شايب،**مستقبل الدول الفيديرالية في افريقيا في ظل صراع الاقليات:نيجيريا نموذجا**، رسالة ماجستير،جامعة ورقلة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،ص18.

[4] فايز عبد الله العساف،**الأقليات وأثرها على استقرار الدولة القومية: أكراد العراق نموذجا**،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،قسم العلوم السياسية،2010،ص20.

[5] Yves Plasseraud, **les droits des minorit**ies, encyclopédie universalis paris, vol 11,p 3.

-عرفها "فرانسيسكو كبوتورتي Francesco Copotorti" و"جيل ديشان "Jules Des Chênes في دراسة مقدمة إلى الأمم المتحدة في عام 1991 على أنها "مجموعة أقل عداد نسبة إلى باقي السكان،توجد في وضعية غير مهيمنة،حيث يمتلك أفرادها الذين هم مواطنون من تلك الدولة من الناحية العرقية،الدينية،أو اللغوية خصائصا مغايرة لتلك التي يمتلكها باقي السكان ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعور التضامن تجاه الحفاظ على ثقافتهم،تقاليدهم،دينهم ولغتهم.[1]

- تعرف أيضا على أنها: "مجموعة من السكان لدبهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة الثقافة والتاريخ والعادات،ينصرف هذا التعريف أن الأقلية العرقية هي جماعة متمايزة عن غالب سكان مجتمعها بصدد شتى مقومات الذاتية العرقية بيد أن الأقلية شأنها شأن أي جماعة عرقية لا يشترط فيها بالضرورة أن تختلف عن باقي سكان مجتمعها في شتى مقومات الذاتية العرقية إذ يكفي لاعتبار جماعة ما أقلية أن تتمايز هذه الجماعة عن غيرها من سكان مجتمعها بصدد أي هذه المقومات أو بعضها على أن يكون أفراد تلك الجماعة مدركين لذلك التمايز على نحو يكون له الأثر الواضح على مواقفهم وسلوكهم إزاء الجماعات الأخرى التي تشارك جماعتهم ذات المجتمع.[2]

-وتعرف على أنها: "مجموعة من السكان قليلة العدد نسبة إلى إجمالي السكان،متميزة في اشتراكها بواحدة أو أكثر من خصائص عرقية كانت أو دينية أو لغوية أو طائفية،مرتبطة بمشاعر التضامن قصد ترسيخ الهوية والحفاظ عليها وتحقيق المطالب المختلفة التي تحفظ مصالحها كجماعة.[3]

---

[1] أحمد وهبان،**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**،الاسكندرية:اليكس لتكنولوجيات المعلومات،2007،ص153.

[2] فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**،ص44.

[3] -**minorité nationale** ،le monde diplomatique , disponibile sur /URL: :https://www.monde-diplomatique.fr/index/sujet/minoriteethnique

-وفقا للتوصية 1201المعتمدة في 1 فيفري 1993،من طرف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا،فان الأقلية تعرف على أنها مجموعة من الأشخاص في دولة،مقيمين على إقليم تلك الدولة و يعتبرون من مواطنيها،يحافظون على روابط قديمة ووطيدة و دائمة مع هذه الدولة،تميزهم خصائص عرقية،ثقافية،دينية، لغوية،كما أنهم أقل عددا بالنسبة لباقي سكان الدولة أو منطقة من هذه الدولة،يحركهم دافع الحفاظ جماعيا على هويتهم الجماعية بما فيها ثقافتهم،تقاليدهم،دينهم، أو لغتهم[1].

مما يعاب على هذا الاتجاه أنه يصطدم بحقيقة تواجد مجموعات مختلفة داخل دولة ما مع عدم تمتع أي منها بصفة الأغلبية حيث تضطر تلك المجموعات إلى التكتل لتشكيل الأغلبية المنشودة في مواجهة أقلية أخرى أو مجموعة أقليات كما هو الحال في لبنان،ضف إلى ذلك صعوبة الإحصائيات المعلن عنها،وإن كان أمر التحقق من عدد أقلية ما في دولة مركزية موحدة ممكنا،فإنه يصعب إن لم يستحل في دولة فيدرالية، وهذا لظهور الأقليات ضمن الأقليات كما هو الحال في العراق،إذ يعتبر الأكراد أقلية بالنسبة للعرب ويعتبر العرب أقلية في إقليم كردستان، يعاب على هذا الاتجاه أيضا إغفاله للوضع الاجتماعي والسياسي لهذه الأقليات.

الاتجاه الثاني:معيار الفاعلية،يرى أنصار هذا الاتجاه أن العنصر المحدد لمفهوم الأقلية هو الوضع السياسي،الاجتماعي والاقتصادي لهذه الأقليات وهي حسبهم كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة بغض النظر عن عدد أفرادها إن كانوا قلة أم كثرة وتتلخص وجهة نظر المؤيدين لهذا الاتجاه على أنه ليس كل أقلية عددية هي بالضرورة مقهورة كما أنه ليس بالضرورة أن كل أغلبية هي قاهرة ومثال عن ذلك الأوربيون أثناء الحقبة الاستعمارية في

[1]بشير شايب، **مرجع سابق**، ص18.

معظم أقطار آسيا،إفريقيا،كانوا يمثلون قلة عددية قاهرة لأغلبية تمثل السكان الأصليين لتلك الأقطار[1].

يعرف أنصار هذا الاتجاه الأقلية على أنها:

-جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو قوميا أو دينيا أو لغويا و هو يعانون من نقص نسبي في القوة ومن ثم فهم يخضعون لبعض أنواع الاستعباد و الاضطهاد والتمييز.

-كما عرفت على أنها جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل وضعا من الجماعات المسيطرة في المجتمع وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولى[2].

-الأقلية هي جماعة تشترك في مقوم واحد أو أكثر من المقومات الثقافية والطبيعية و المصلحية و ينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الجماعات الأخرى نتيجة وجود تمييز سياسي،اجتماعي واقتصادي،يتسم هذا المفهوم بالمرونة و النسبية نظرا لأنه يحدد وفق وضع الجماعة داخل المجتمع واختلاف الوضع وفق المسار التطوري في هذا المجتمع[3].

الاتجاه الثالث:اتجاه الفاعلية و العدد معا، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى الجمع بين معيار العدد ومعيار الوضع الاجتماعي،السياسي والاقتصادي في تحديد مفهوم الأقلية وتتمحور جل تعريفاتهم حول أن الأقلية هي المجموعة الأقل عداد وذات الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الأدنى،ومن بين التعريفات في هذا الاتجاه للأقلية:

-الأقلية هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم،التي تتمايز عن غيرهم من السكان من حيث السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، بحيث

[1] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص158.

[2] فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص.46

[3] أزمة الاندماج القومي والصراعات الاثني، **مرجع سابق**، ص5.

يكون أفرادهم على وعي بمقومات ذاتيتهم وتمايزهم،ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها غالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع،كما يعاني الكثير منها من التمييز والاضطهاد والاستعباد في شتى المجالات السياسية،الاقتصادية والاجتماعية[1].

-في عام 1978 تبنت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات* تعريف قدمه أحد أعضائها يعرف الأقلية على أنها:"جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة،ولهم خصائص عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلبية السكان ويكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم يشجعه وجود ولو ضمنيا إرادة جماعية في البقاء كجماعة متميزة وهدفهم هو تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع والقانون[2]،

إن ما يحسب لأنصار هذا الاتجاه في تحديد مفهوم الأقلية أنهم لم يغفلوا معيار العدد إلا أنهم ذهبوا إلى القول أن الأقلية هي بالضرورة جماعة ذات وضع اجتماعي،سياسي واقتصادي أدنى مع أن ملاحظة التاريخ يشير إلى وجود أقليات مسيطرة حال الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا،كما أن البعض من أنصار هذا الاتجاه ذهب في تحديده للمفهوم أن الأقلية بالضرورة تعاني من الاضطهاد، إذ يجب الإشارة إلى أن هناك أقليات لا تعاني الاضطهاد حال الأقلية الفرنسية في كندا،والأقلية الأمازيغية في الجزائر.

من خلال تحديد مفهوم الأقلية وفق الاتجاهات الثلاث فإننا نخلص إلى أن العلاقة بين مفهوم الأقلية والجماعة الأثنية فمن الواضح من خلال التعاريف أن كل أقلية هي بالضرورة جماعة أثنية و لكن كل جماعة عرقية ليست بالضرورة أقلية وبالتالي نستخلص أن مفهوم الجماعة الأثنية اشمل من مفهوم الأقلية.

---

[1] ايدابير أحمد، **مرجع سابق**، ص21

* تمثل هذه اللجنة أحد أجهزة الامم المتحدةوقد انشات في عام 1974.

[2] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص176

المطلب الثالث:مفهوم القومية والأمة

1- القومية:

-تعرف القومية على أنها حركة سياسية وفكرية تسعى إلى جمع الأمةفي وحدة سياسية وهي تختلف عن الأمة التي تشير إلى شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين سياسي ينظمه[1].

-كما تعرف على أنها مجموع الصفات أو المميزات والخصائص التي ألفت بين الجماعة وكونت منهم كوحدة الموطن واللغة والثقافة والتاريخ والمصير وأحيانا العرق والدين والعادات والتقاليد، وهناك من يعرفها على أنها الميل والشعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة ورغبة في التجمع و الترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل عام بوحدة المصير[2].

-القومية مجموعة من البشر تربط أعضاءها روابط متعددة من لغة ودين وأرض وتاريخ،يتشابه أفراد هذه المجموعة في الملامح والعادات والتقاليد والشعور بالوحدة والتميز والمصير المشترك وقد أدى تلاؤم هذه الروابط كلها أو بعضها عبر قرون طويلة متعاقبة إلى بلورة شخصية مميزة لها[3].

من خلال التعاريف الواردة آنفا لباحثين اختلفوا في تحديد مفهوم القومية فإذا كان الأول يعتبرها حركة سياسية وفكرية فإن الآخر يعتبرها مجموع الصفات والخصائص التي يشترك فيها جماعة وبالتالي فإن المفهوم الأشمل للقومية ما جاء في تعريف "انطوني سميثantony smith"إذ يعتبر أن جوهر القومية يقوم على أساس المجموعة التالية من الافتراضات مفادها أن العالم مقسم إلى أمم وأن الأمة هي مصدر كل القوة السياسية والاجتماعية،والولاء للأمة يفوق جميع الولاءات الأخرى التي تعني شعور الجماعة بالانتماء

---

[1] دندان عبد الغاني، **مرجع سابق**، ص5

[2] بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان:نيفاشا نموذجا**، مركز الراصد، 2006، ص19.

[3] مثنى أمين نادر، **مرجع سابق**، ص18

إلى كيان واحد،على أن يتطور ذلك الشعور إلى رغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه وبالتالي فالقومية هي تلك الحركة السياسية والفكرية التي تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية وبالتالي فإن القومية تشمل الأمة .

-العوامل المهيئة لوحدة القومية :

-**الجوار الإقليمي**:يؤكد البعض أن التجاور الإقليمي بين الجماعات وإن كانت مختلفة ولفترة طويلة ومن شأنه أن يخلق الثقة بين هذه الجماعات ويوجد بينها قواسم مشتركة ويولد ليديها الرغبة في العيش المشترك خاصة إذا لم يكن هناك اختلافات جوهرية،كما أن الاستقرار لفترة طويلة في منطقة واحدة يولد بين هذه الجماعات إحساس مشترك بالولاء للأرض[1]، والأمة التي تفقد الأرض تفقد كيانها شيئا فشيئا،ومشكلة الأرض والاستقلال والسيادة هي من اعقد المشكلات في الصراعات القومية بل السبب الأساسي غالبا في تفجيرها[2].

-**التاريخ المشترك**:يؤكد بعض الباحثين على أهمية دور التاريخ في تكوين الأمم و القوميات باعتبار أن القومية هي نتاج تفاعل عوامل سياسية واقتصادية وفكرية،إذ يعتبر التاريخ المشترك من أهم العوامل التي تؤدي إلى الشعور بالوحدة القومية مما يؤدي بدوره إلى الاستعداد للتعايش والرغبة في ذلك بين الأفراد والجماعات التي لها تاريخ مشترك[3].

-**الدين**:في كثير من الأحيان يكون الدين هو المكون الأساسي للأمة والقومية ويتغلب على العوامل الأخرى إذ كثيرا ما كان الإحساس الديني منبع الإحساس القومي[4].

إن أهمية هذا الدور تكمن في أن وحدة العقيدة بين الأفراد والجماعات داخل حدود الدولة من شأنها تقوية شعور الترابط و التضامن بينهم[1].

---

[1] سمية بلعيد، **النزاعات الأثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديموقراطيةفيها:جمهورية الكونغو نموذجا**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 73.

[2] بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، **مرجع سابق**، ص26.

[3] مثنى امين نادر، **مرجع سابق**، ص23.

[4] بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، **مرجع سابق**، ص27.

2- الأمة:مصطلح الأمة"nation"مشتق من الكلمة الإغريقية"nation"وهي بدورها مشتقة من"natus" وتعني الولادة وتشمل علاقة دموية مشتركة فبعض الصفات والمميزات الخاصة بالأمة هي ارتباطها العرقي،أي هناك علاقة وطيدة بين الأمة و العرقية[2]، يعرفها "مانتيشيني mancini"أنها مجتمع طبيعي من البشر يرتبط ببعضه البعض وفق وحدة الأرض والأصل والعادات واللغة فضلا عن اشتراكه في الحياة والشعور الاجتماعي[3]، مما سبق فيمكن استخلاص أن هناك تلازم بين مفهوم القومية ومفهوم الأمة والشعور القومي أي الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة،إذ أن الأمة هي إحساس بالانتماء والقومية هي إحساس بالانتماء ورغبة في التجمع وبالتالي تشمل القومية الأمة، أما فيما يخص الأثنية وعلاقتها بالقومية والأمة،فالأثنية تعد حركة قومية إذا تجاوزت شعورها بالوحدة إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام إلى الدولة الأم.

[1] مثنى أمين نادر، **نفس المرجع**، ص22.

[2] بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، **مرجع سابق**، ص27.

[3] رابح مرابط، **مرجع سابق**،ص21.

المبحث الثاني:تفسير الظاهرة الأثنية

المطلب الأول:تصنيف الجماعات الأثنية و أهدافها

1- **تصنيف الجماعات الأثنية**:هنالك العديد من الاتجاهات المتباينة بصدد تصنيف الجماعات الأثنية و مرّد ذلك الاختلاف إلى الأسس التي يرتكز عليها الباحثون في التصنيف،ففي حين ركز بعض الباحثين على معيار المقومات الذاتية والذي يقصد به تلك الخصائص والصفات التي تميز جماعة أثنية عن غيرها من الجماعات،وتتمثل في السلالة،الدين،اللغة...الخ ولذلك فقد يشترك أفراد جماعة عرقية ما في واحد أو أكثر من هذه الخصائص، في المقابل ركز البعض الآخر إلى تصنيف الجماعات الأثنية وفق مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعها[1].

الاتجاه الأول:تصنيف الجماعات الأثنية وفق مقوماتها الذاتية

ارتباطا بمعيار مقومات ذاتية الجماعة،تصنف الجماعات العرقية إلى جماعات سلالية،جماعات لغوية وجماعات دينية.

-الجماعة السلالية:هي جماعة عرقية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك أو وحدة السمات الفيزيقية كلون البشرة على اعتبار أن هذه الرابطة هي المقوم الأصل لذاتيتهم،والمميز لجماعتهم إزاء غيرها من الجماعات في المجتمع،تنتشر الجماعات السلالية في عديد من مجتمعات العالم ففي إطار المجتمع الأمريكي نستطيع تمييز جماعة البيض (جماعة الأغلبية المنحدرة من أصول أوروبية)وجماعة الزنوج(أقلية ينحدر أفرادها من أصول افريقية وهم من ذوي البشرة السوداء)[2].

---

[1] ايدابير أحمد، **مرجع سابق** ، ص33

[2] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص ص 191/190.

-الجماعات اللغوية: هي جماعة أثنية يشترك أفرادها في لغة واحدة،ويتمايزون من خلالها عن أفراد الجماعات الأثنية الأخرى وأن هذا التمايز اللغوي لابد أن يتمخض عنه تمايز ثقافي ومن أمثلة لمجتمعات ذات التعددية اللغوية الثقافية،كندا،العراق،تركيا،إيران،الجزائر [1].

- الجماعة الدينية: هي كل جماعة يمثل الدين المقوم الأساسي لذاتيتها ويميزها عن غيرها من الجماعات العرقية في المجتمع ويوجد في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات متعددة الديانات (أو المذهب الديني)على سبيل المثال:لبنان،مصر،السودان،نيجيريا،الهند...إلخ، ففي لبنان مثلا نجد جماعات دينية عديدة(جماعة المسلمين السنة،جماعة المسلمين الشيعة،جماعة الدروز...الخ)[2].

الاتجاه الثاني:تصنيف الجماعات الأثنية حسب مواقعها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية

وتصنف الجماعات الأثنية وفق هذا الاتجاه إلى جماعات مسيطرة وجماعات غير مسيطرة.

-جماعات مسيطرة: هي تلك الجماعة الأثنية التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها و يتبوأ أفرادها أرقى المواقع الاجتماعية كما يشكلون الفئة أكثر ثراء في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبير عن هويتهم.

-جماعات غير مسيطرة: هي الجماعة أو الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة،والتي يحتل أغلب أفرادها مواقع غير رئيسية،كما يشكل أغلبهم الفئة الأقل ثراء في مجتمعهم الذي تهيمن على مقاليد السلطة فيه جماعة مغايرة تعتبره بمثابة تجسيد لهويتها.

[1] ايدابير أحمد، **مرجع سابق**، ص37.

[2] أحمد وهبان، **نفس المرجع**، ص194.

إن تصنيف الجماعات الأثنية إلى جماعات مسيطرة وجماعات غير مسيطرة يكاد يتطابق مع تصنيفها إلى جماعات أغلبية وجماعات أقلية،ذلك بأن الجماعات المسيطرة غالبا ما تكون جماعات أغلبية في مجتمعها في حين أن أغلب الأقليات جماعات غير مسيطرة[1].

2- مطالب الجماعات الأثنية

يتميز أفراد الجماعات الأثنية عن غيرهم من أفراد الجماعات الأثنية الأخرى التي تشارك جماعتهم ذات المجتمع ومن جانب آخر فإن عدم المساواة بين الجماعات الأثنية غالبا ما يمثل إحدى السمات البارزة في المجتمعات متعددة العرقيات،إذ بينما تكون جماعات في وضع مسيطر فان جماعات أخرى تكون في وضع غير مسيطر على كثير من هذه الجماعات غير المسيطرة (لاسيما الأقليات يعاني من الاضطهاد أو التمييز أو الاستعباد من جانب الجماعات المسيطرة في مجتمعه)،مما يؤدي إلى نشوء حركات سياسية واجتماعية داخل هذه الجماعات التي تسعى إلى التخلص من الاضطهاد أو الانفصال عن مجتمع لا يعبر عن هويتها العرقية وهذا ما يعرف بالحركات الأثنية"ethnic movements" التي تسعى إلى تحقيق Hهداف تتمثل فيما يلي:[2]

-مطالب ثقافية:

- ✓ **اللغة:**تعتبر اللغة إحدى أدوات السيادة والهيمنة في النظام السياسي،والمطالبة بوضع رسمي للغة في البلاد هو مطالبة باعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر.

[1] ايدابير أحمد، **مرجع سابق**، ص ص40/39.

[2] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص ص 202/201.

- ✓ **الدين:**يستخدم الدين للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي وتنادي الجماعات ذات الأغلبية باعتبار دينها هو الدين الرسمي بينما تطالب الأثنية الأقل عادة بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة[1].
- ✓ **العادات والتقاليد:**تطالب الجماعات الأثنية باحترام عاداتها والسماح لأبنائها بممارسة هذه العادات كمطالبة السيخ البريطاني،والنساء المسلمات البريطانيات الذين يعملون في الجيش بارتداء ملابس حسب التعاليم الدينية أو العادات والتقاليد[2].

-مطالب سياسية:

- ✓ **الانفصال:** أغلب الحركات الأثنية تسعى إلى انفصال الجماعة عن المجتمع السياسي الذي يشملها وإقامة دولة مستقلة تجسد هويتها،أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة تشاركها ذات المقومات العرقية وفي سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركة إلى استخدام وسائل عديدة بعضها ذو طابع سلمي وبعضها يرتكز إلى العنف،إن هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات انفصالية بطبيعتها ويدعم الدعوة الانفصالية تركز الجماعة في إقليم أو رقعة جغرافية واحدة لا سيما إن كانت هذه الرقعة تقع على أطراف إقليم الدولة بعيدا عن مركزها[3]، و يمثل الانفصال أهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول،خاصة إذا كان تواجد الأقلية يمتد لدول الجوار،الشيعة في لبنان،الأكراد في العراق حيث لا توجد أي ضمانة على أن الانفصال هو الحل الأمثل لاحتواء الفروقات وعدم التجانس العرقي أو الديني أو الحضاري داخل الدولة،كما يمكن الإشارة إلى

---

[1]أحمد ايدابير، **نفس المرجع**، ص ص 31/30.

[2]بلعيد سمية، **مرجع سابق**، ص20.

[3]أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص ص 204/203.

أن العامل الاقتصادي قد يكون الدافع نحو الانفصال،كما هو الحال للمناطق الغنية بالثروات و المعادن مما يدفع بالدولة إلى التمسك بالإقليم[1].

- ✓ **الحكم الذاتي:**يعني الحكم الذاتي الاستقلالية في تسيير الشؤون الداخلية للإقليم أو المنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي و عرفه "سميسس stefoo smis"بأنها منطقة مستقلة عن الدولة وعادة ماتمتلك ثقافة أوأثنية متميزة عن الدولة التي تنتمي إليها،ويختلف الحكم الذاتي من مجموعة إلى أخرى فهناك من يطالب بالاستقلال الثقافي والمتعلق بالاستقلال الكامل فيما يرتبط باللغة،التربية،التعليم،الإعلام وقد يشمل الحكم الذاتي جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ماعدا السياسة الخارجية والدفاع، إن تخصيص الدولة لجزء من إقليمها لتشريع خاص بالحكم الذاتي لا ينفي وحدة السلطة في الدولة وتكون للمجموعة العرقية سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة بها وهي حرة في إدارة شؤونها الداخلية[2].

إن تجاهل النظام السياسي لمطالب جماعة أثنية معينة وعدم اعترافه بها أو مؤسسات النظام عن استيعاب المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية يؤدي في معظم الأحوال إلى تشدد الجماعات المستبعدة ولجوئها إلى وسائل غير مشروعة كالتمرد للحصول على مطالبها[3].

المطلب الثاني:التفسيرات النظرية للظاهرة الأثنية

1- المقاربة الأثنو-واقعية

جاءت المقاربة الأثنو-واقعية كامتداد للنظرية الواقعية المفسرة للعلاقات الدولية،خاصة بعد فشل هذه الأخيرة في التنبؤ بالأحداث التي أعقبت انهيار العديد من الدول

---

[1] حسان بن نوى، **تأثير الاقليات على استقرار النظم في الشرق الاوسط**، ط1، الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص 92.

[2] رابح مرابط، **مرجع سابق**، ص48

[3] أحمد ايدابير، **مرجع سابق**، ص32

في أعقاب الحرب الباردة،مما نتج عنه تفجر الكثير من الصراعات داخل الدول بين مختلف الأثنيات،أما الجديد الذي أتت به هذه المقاربة فهو أن الدولة التي هي وحدة التحليل الأساسية في النظرية الواقعية لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بل هناك بروز لافت للظاهرة الأثنية إلى جانب عدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية و الخارجية للدول بسبب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية الأقليات المهددة بالإبادة[1].

تعد الجماعة الأثنية من منظور الأثنو-الواقعية من أبرز الفواعل حيث اعتبرت هذه المقاربة الدولة بوصفها وحدة تحليل وكفاعل وحيد في العلاقات الدولية، لم يسهم بشكل كبير في تفسير وضعية الأقليات وتفاعلها في عالم ما بعد الحرب الباردة،ففي ظل عجز بعض الدول عن القيام بوظيفة التوزيع العادل للموارد بين الجماعات وعدم قدرتها على تحقيق الأمن بالإضافة إلى عنصر التنافس القائم أساس بين هذه الجماعات كل ذلك يؤدي حصول إرادة لديها في تكريس هويتها التي تميزها والعمل على الحفاظ على وجودها من بين الجماعات الأخرى في الدولة[2]،ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسيين في تفعيل الحراك الأثني وهما الخوف و اللاأمن.

الخوف:حسب "دافيد لاك david lak"هناك نوعان من الخوف يمكن تمييزهما:

أ- الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية:الخوف من التعرض لاستيعاب وهيمنة الآخر مثل الخوف سكان الكبيك من الأنجلزة.

---

[1]بلقاسم مريعي، **آلية إدارة التعددية الأثنية و دورها في بناء الدولة:دراسة في النموذج الماليزي**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 89.

[2]حسان بن نوى، **مرجع سابق**، ص ص 81/80.

ب- الخوف على الحياة "السلامة الجسدية":وهذا الخوف مبرر إذا كانت مجموعة أقلية موضوع تمييز وانتهاك لحقوقها[1].

اللاأمن:يعرف باري بوزان الأمن: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه،ولا يستحق ذلك إلا إذا نظر للأمن على أنه عملية تحرر ،فشعور الجماعات الأثنية باللاأمن وخوفهم من الآخر يمكن أن يقود إلى العنف وأن تفاقم هذا الخوف من شأنه أن يؤدي إلى الهجوم بدل الدفاع لحماية أمنها[2]،ويعتبر الواقعيون أن النظام الدولي فوضوي لأنه لا يوجد سلطة عليا تنظم سلوك الفواعل،والفوضى في الواقع الأثني ليست بسبب غياب سلطة رسمية فحسب وإنما لغياب سلطة شرعية.

2- المقاربة البنائية

برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية مع كتابات "الكسندر وندت Alexander Wendt"، "نيكولاس انوف Nicolas Onouf"و "أيمانويل ادلار Emanuel Adler" في نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين خاصة مع نهاية القرن العشرين، خلافا للاتجاهات النظرية المتعقلنة،تركز البنائية على عنصر الهوية وتعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية،وأن المصالح القومية تتبع لبناء خاص بهوية الذات مقابل هوية الآخر وهو ما توصل إليه "ديفيد كامبل David Campbel"بأن الهويات تتشكل في خضم الاختلاف بين ما هو داخلي insideوما هوخارجي outsideوهو ما يظهر بشكل واضح مع بروز قضية الأقليات بعد

---

[1]Christien Geiser,**approches théoriques sur les conflits ethniques et les refugiés**,version approfondie de communication présentée lors d'une table ronde 19/11/1998 sous l'égide de la Chaire Téléglobe+Raoul-Daudurant en études stratégiques et diplomatiques

[2]حسان بن نوى، **مرجع سابق**، ص82.

تفكك الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة مع تحول الصراع من صراع أيديولوجي إلى صراع حضاري ومن صراع بين الدول إلى صراع داخل الدول[1].

يقوم التصور البنائي على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرف الثنائية (بنية–عضو بحيث يمكن إسقاطه على الدولة كبنية والمجموعات الأثنية كأعضاء أو ووحدات في الوقت الذي كانت تميل فيه كل من النظرية الواقعية و الليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فان المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح[2]، تصاعدت حدة النزاعات الأثنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة بفترة الحرب الباردة،وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي بشكل مرتبط بالهوية،فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة الإطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة كالقرابة والانتماء للقبيلة والعشيرة وهذا من شأنه أن يخلق علاقات تفاعل سلبية بين مختلف المجموعات الأثنية التي تؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي بسبب إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر[3].

يرى البنائيون أن أزمة الهوية تنتج إذا عجزت الدولة عن تقلد وظائفها الدولاتية بشكل فعال،وتعمل على خدمة أقليات وجماعات معينة تحتكر السلطة مما يؤدي إلى خلق دولة يسيطر عليها العامل الأثني فغالبا المطالبة بالحقوق السياسية ناتج عن التهميش والتمييز و الإقصاء الممارسة من قبل النظام السياسي ضد مختلف الأقليات،كما أن أزمة الهوية قد ترتبط على مستوى الدولة بعامل فقدان التجانس الداخلي بين مكوناتها الأثنية"أزمة التجانس الداخلي الأثنو–الثقافي"وهذا انطلاقا من فرضية وجود أثنيات مختلفة تعتقد بوجود

---

[1] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الاوروبي:نحو بنية امنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص ص45/42.

[2] بلقاسم مريعي، **مرجع سابق**، ص62

[3] سمية بلعيد، **مرجع سابق**، ص33.

جار داخلي عدواني مما يؤدي بها إلى العيش منغلقة على نفسها في نفس المجال الجغرافي ويخلق فجوة تعمل على تقسيم الجماعات مختلفة الهوية إلى "نحن"و "هم"ومن هم من داخل الجماعة ومن هم خارج الجماعة ومنه كلما زادت الفوارق بين الجماعات الأثنية كلما اتسعت هوة عدم التفاهم وانعدام التجانس الداخلي ونمت الأحقاد التي تؤدي إلى العنف[1].

3- مقاربة الأمن المجتمعي

نظرا للسياق التاريخي الذي ظهرت فيه المقاربة المتزامن مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الأثنية في كل من الجمهوريات السوفييتية ووسط إفريقيا بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا وتصاعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها كل ذلك أدي بعلماء كوبنهاغن إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت حسب رأيهم المصدر الأساسي للتهديد.

إن تغير الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع أدى إلى تغير سمة الأمن من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي،حيث يعرف باري بوزان الأمن المجتمعي بأنه "الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور ،للأنماط التقليدية كاللغة والثقافة والهوية والقومية والعادات"وحسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة[2].

ترى هذه المقاربة أن أكبر مصادر اللاأمن المجتمعي يتمثل في المعضلة المجتمعية الناتجة عن محاولة جماعة أثنية معينة زيادة أمنها المجتمعي على حساب الجماعات الأخرى وهذا ما قد يؤدي إلى رد فعل الجماعة الثانية التي تسعى كذلك إلى زيادة أمنها

---

[1] بلقاسم مربعي، **مرجع سابق**، ص ص65/63.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي**، ط1، أبو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.ص ص 27/26

للمحافظة على التوازن مع الجماعة الأولى وهذا ما يؤدي إلى حدوث المعضلة المجتمعية كما سماها "باري بوزان"[1]، والتي قد ينعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها ،ثقافتها،دينها،عاداتها وهويتها بشكل عام[2].

يرى أنصار هذه المقاربة أن الأمن يجب أن يوفر للجماعات في المقام الأول فحسبهم فإن أمن الدولة وبقائها لا يعني بالضرورة أمن وبقاء هذه الجماعات بل أحيانا كثيرة تكون الدولة مصدر تهديد لها، إن التهديد الأساسي الذي تواجهه هذه الجماعات من طرف بعض الدول هو الممارسات التي تهدف إلى طمس وإلغاء الهوية الثقافية للجماعة،وبالتالي فان ممارسات مثل عدم الاعتراف باللغة والعادات مثلا ومختلف الأعراف المجتمعية تعد تهديدات وجودية بالنسبة لهذه الجماعات، إن تعريف الجماعات لأمنها من منظور الهوية يرسم حدودا بين الذات والآخر بين نحن وهو،وبهذه الطريقة تغلق الجماعات على نفسها في حدود تجعلها ترى كل ما يقع خارجها تهديدا محتملا سواء كان مصدره الدولة نفسها أو الجماعات الأخرى الموجودة داخلها[3].

4- المقاربة النشوئية

تقوم هذه المقاربة على مفهوم محوري يدور حول أهمية القرابة وتماثل الأسر و قوة الروابط بين أفراد الجماعة في تحديد هوية الجماعة الأثنية،هذه الروابط تسمح لهذه الجماعات بالتفكير في وجود الآخر المختلف وحسب هذه المقاربة فإن وجود الحدود الافتراضية بين هذه الجماعات نتيجة عدم وجود قرابة وروابط بينها يؤدي إلى نزاع أثني[4]، فمن خلال الاختلاف العرقي تضع الجماعة العرقية حدود التقسيم فتعرف "الأنا"الذي يضم

[1] بلقاسم مريعي، **مرجع سابق**، ص69.
[2] عادل زقاغ، **مرجع سابق**، ص107.
[3] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق**، ص ص50/49.
[4] بلقاسم مريعي، **نفس المرجع**، ص54.

كل ما هو داخل الجماعة و"الآخر"الذي يشمل كل ما هو خارجها وحسب هذه المقاربة فان دراسة النزاع الأثني يجب أن ينطلق من الجماعة الأثنية كوحدة تحليل،حيث يحلل الباحث ثقافتها وتاريخها وتفاعلها مع الجماعات الأخرى على غرار ما قام به "هنتنغتون" في دراسة لصدام الحضارات حيث صنف الدول والجماعات العرقية وفقا لانتماءاتها الحضارية مؤكدا أن النزاع يستمد أسبابه من الاختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية حيث يقول: "إن المصدر الرئيسي للصراعات في العالم لن يكون بالدرجة الأولى أيديولوجيا ولا اقتصاديا، إن المصدر الأساسي للخلاف يكون ثقافيا"[1].

يرى أنصار هذه المقاربة أن سلوك الجماعة الأثنية تحدده الأحاسيس الأثنية،لذلك فإنهم يعتبرون أن النزاع الأثني هو نتيجة الأحقاد والكراهية عبر القرون[2].

5- المقاربة التفاعلية

ارتكزت هذه المقاربة على أساس أن وجود التفاعل بين مختلف الجماعات الأثنية داخل الإقليم الواحد يساهم بشكل كبير في تراجع حدة الصراع داخل المجتمع وأن عدم وجود التفاعل يؤدي إلى تأجيجها وحسب هذه المقاربة فان معنى الأثنية هو جرد و إحصاء مجموعة من العوامل المتماثلة والمميزة لجماعة من الأفراد في إطار التعدد الأثني داخل المجتمع وبالتالي فإن الأثنية تبرز كعنصر أساسي في إطار علاقات التفاعل بين مختلف مكونات المجتمع وأن وجوب أيجاد علاقات للتفاعل بين مختلف الجماعات الأثنية مع ضرورة محافظة كل جماعة لخصوصيتها دونما إقصاء أو تهميش للجماعات مختلفة الأعراق في مجتمع واحد دون تعصب أو إقصاء لأي أقلية ومنه فان هذه المقاربة تعتبر ظاهرة التنوع الأثني عامل إضافي إيجابي لديناميكية المجتمع و بناء الدولة[3].

---

[1] دندان عبد الغاني، **مرجع سابق**، ص7.

[2] بلقاسم مريعي، **مرجع سابق**، ص55.

[3] نفس المرجع، ص ص 58/57

المبحث الثالث:مفهوم الأمن الإقليمي والمقاربات المفسرة له

المطلب الأول:الأمن، مفهومه،مستوياته، أبعاده

1-مفهوم الأمن

-الاتجاه التقليدي لمفهوم الأمن:وفقا لهذا الاتجاه فان الأمن يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية لقطع مصادر التهديد الخارجية وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح وذلك لا يتأتى إلا بزيادة القدرات العسكرية مما يجعل الدولة ترى بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة واقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها فضمن هذا الاتجاه يتم فهم كيف يتم الربط بين متغيري الأمن والقوة العسكرية باعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص للدول وعدم الفصل بينهما[1]، ووفقا لهذا الاتجاه عرفها "وولتر ليبمانWalter "Lippman أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الإنسانية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه[2]، ويعرف عبد الوهاب الكيلاني الأمن بمنظوره التقليدي الأمن كونه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[3]، وفي نفس السياق فإن "فريديريك هارتمان

---

[1]معمري خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الأمني الامريكي بعد 11سبتمبر**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008/2007، ص21.

[2]شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن الاقليمي لدول المنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014، ص18.

[3]معمري خالد، **مرجع سابق**، ص21.

فيريFrederick "Hartman ferry يعرف الأمن على أنه جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة[1].

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن مفهوم الأمن كان يقوم على مرتكزين أساسيين هما، طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية،وجوهر التهديد "يحمل بعدا عسكريا" لذلك تعتمد الدولة على الأداة العسكرية في الرد على التهديدات وذلك من أجل سعيها للبقاء.

-**الاتجاه المعاصر لمفهوم الأمن**:مع نهاية الحرب الباردة اعتمد الباحثون إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن معتمدين في ذلك عن المقاربة التقليدية، ومحورها الدولة وهذا ما اعتبر كنوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية،ويعتمد المنطق الكامن وراء هذه النقلة على حجتين،أولهما أن الحرب بين الدول مازالت ممكنة إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفا وليست المصلحة القومية هي الأهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة وثقافتها، ثانيها أن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابتها عوامل التعريف من جانب عدد التهديدات غير العسكرية كالمشكلات البيئية والنمو السكاني والأمراض ومشكلات اللاجئين وشح الموارد[2]ووفقا لهذا الاتجاه فقد عرفها "باري بوزان bary buzanإن الأمن لم يكن حول الدول فقط وإنما تعلق أيضا بالأفراد والجماعات ولا يكون مقتصرا على القوة العسكرية فقط بل إنتاج قطاعات أخرى إلى جانب القطاع العسكري،السياسي،الاجتماعي،البيئي حيث يعرف الأمن على أنه "العمل على التحرر من

---

[1] امينة دير، **اثر التهديداتالبيئية على واقع الأمن الانساني في افريقيا:دراسة حالة دول القرن الافريقي**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013، ص11.

[2] مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، ط1، دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص79.

التهديد"كما يعرف الأمن في سياق الدولي على أنه"قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يعتبرها معادية"[1].

ويعرف"ريتشارد أولمان richard ullman "الأمن على أنه"نشاط أو سلسة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير و=خلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة لدى حكومة دولة ما أو لكيانات غير حكومية الخاصة(الأشخاص،جماعات،شركات)داخل الدولة، فهو يرى بعدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية مثل قضايا البيئة كما حاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فقط بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات[2].

2- صفات الأمن

-**خاصية التركيب:** الأمن مفهوم مركب وليس بسيطا ويتضمن مفهوم الأمن عدد كبير من المفاهيم الفرعية كما أنه يناقش على مجموعة من المستويات (الفردي،الدولي....)[3].

-**خاصية مسألة النسبية:**بما أن سعي الدول لتحقيق أمنها يتم عن طريق جملة من التفاعلات مع البيئة الخارجية فتبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية فإن مفهوم الأمن متغير وبالتالي يصبح مسألة نسبية أي أنه لا يتحقق بشكل مطلق[4].

-**خاصية الانعكاسية:**أي أن الدولة تسعى من وراء تحقيق أمنها إلى الوصول إلى أهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة لأن تهديد هذه المصالح يعتبر تهديد لوجودها المادي أي أن دفاع الدولة عن أراضيها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[1].

---

[1]قولي عبير، **النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية:دراسة حالة الغزو الامريكي للعراق2003**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 204/2013، ص18.

[2]امينة دير، **مرجع سابق**، ص12.

[3]بلخيرات حسين، **دراسات امنية**، محاضرات غير منشورة، جامعة الجلفة، 2016.

[4]معمري خالد، **مرجع سابق**، ص31.

-**خاصية الديناميكية**:مفهوم الأمن له قابلية شديدة للتطور (الانتقال من مفهوم الأمن التقليدي إلى مفهوم الأمن الموسع)[2].

3- مستويات الأمن

-**المستوى الفردي** بعد نهاية الحرب الباردة بدا المجتمع الدولي في مراجعة مفهوم الأمن المرتكز على الدول حين أدرك فرصة مناقشة وفهم مسألة الأمن على مستوى الأفراد حيث كان هناك إجماع حول ضرورة توسيع وتعميق مفهوم الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي لنهاية الثنائية القطبية[3]،إن ظهور مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعى وجوب تحقيق أمن إنساني جوهره الفرد إذ تركزت فكرة الأمن الإنساني إلى التركيز على حاجة الفرد إلى أن يكون بمنأى من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها[4].

-**الأمن الوطني**:يقصد به أمن الدولة وقدرتها على الدفاع على استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة[5].

-**الأمن الإقليمي**:ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فكل دولة تسعى إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي وهو كل ما تعلق بأمن مجموعة من الدول مرتبطة بعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي[6].

---

[1]بلولي عبير، **مرجع سابق**، ص21.

[2]بلخيرات حسين، **مرجع سابق.**

[3]Rajaona Andrianaivo, **sécurité humaine** ،délégation aux droits de l'homme et à la démocratie de l'organisation internationale de la francophonie,document d'information,janvier 2006.

[4]بلولي عبير، **مرجع سابق**، ص27.

[5]شاكري قويدر، **مرجع سابق**، ص20.

[6]بلولي عبير، **مرجع سابق**، ص25.

-الأمن الدولي:يرتبط هذا المفهوم بالمنظمات الدولية يستدعي وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن)وكذا وجود تنظيم لتحريم العدوان (القانون الدولي)ووجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق مجلس الأمن)[1]

المطلب الثاني:مفهوم الأمن الإقليمي

أثرت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وأثناء مرحلة الحرب الباردة في تشكيل مفاهيم الأمن الإقليمي أو بعبارة أدق في تحديد درجة الأهمية النسبية التي حظيت بها تلك المفاهيم[2]،إذ شهدت تلك المرحلة تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفييتي و وحدات سياسية أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعي هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة[3]، وكان ذلك يعني أن الأمن الوطني لكل من تلك الدول كان يقوم على صلة مباشرة مع الترتيب الأمريكي أو الترتيب السوفييتي للأمن الدولي دون أن يمر على الحلقة الوسيطة المتمثلة في الأمن الإقليمي، إن أوضاع وترتيبات وسياسات حقبة الحرب الباردة قد أدى إلى تعطيل ترتيب وسياسات الأمن الإقليمي[4]، ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها:

-المدرسة الإقليمية:التي نشأت لمواجهة الفكرة العالمية،حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة أكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أنصار

---

[1]حسن عبد الله الدعجة، **نظرية الأمن الفكري**، بحث مقدم للملتقى العلمي نحو استراتيجية الأمن الفكري و الثقافي في العالم الاسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 2013، ص24.

[2]فخر الدين سلطاني واخرون، **مستويات التحليل في العلاقات الدولية و نظرية المركب الإقليمي**، مجلة الادارة العامة والحوكمة، معهد ماكروثينك، مجلد 4، 2001 ، ص16.

[3]تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي:دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**، جامعة تيزي وزوو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 56.

[4]فخر الدين سلطاني، **مرجع سابق**، ص16.

العالمية التي تدعو إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار و منع الحروب.

-مدرسة التكامل: ودورها في دفع العجلة الإقليمية حيث كان لمنظري الوظيفية وخاصة الوظيفية الجديدة،إسهامات في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي،إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي[1].

-مدرسة النظم:ومساهماتها في إبراز مستجدات البيئة الدولية حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الدولي والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي[2].

يقصد بالأمن في نظامه الإقليمي تكامل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية،عسكرية كوسيلة لضمان بناء الأمن الإقليمي[3]،ويعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا،ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية المشتركة[4].

تسعى الدول من أجل الحفاظ على أمنها إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأخرى سواء مجاورة لها أو غير مجاورة،وفي الواقع العملي هناك تحالفات كثيرة نذكر منها حلف الشمال الأطلسي،منظمة الأمن والتعاون الأوروبي،كما نجد تجمعات

---

[1]شاكري قويدر، **مرجع سابق**، ص44.

[2]تباني وهيبة، **مرجع سابق**، ص42.

[3]قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010، ص30.

[4]تباني وهيبة، مرجع **سابق**، ص42.

إقليمية أخرى كالاتحاد الأوروبي،وتسعى هذه التنظيمات إلى تعزيز التعاون فيما بين أعضائها كالحد من التسلح والانتشار النووي والتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات[1].

تمحور مفهوم الأمن على المتغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة فتنوعت مواضيعه وآليات تحقيقه فهناك من يعتبر أن مفهوم الأمن الإقليمي هو مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات[2].

ويعرف الأمن الإقليمي أيضا على أنه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم تعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية[3]، كما يعرف على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات التفاعلية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة لا تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[4]، ولقد أقر ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن على ضرورة المحافظة على الأمن الإقليمي إذ أعطى دورا مميزا وبارزا للمنظمات الإقليمية العاملة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين إذ أن بناء الأمن على المستوى الإقليمي يساهم في بناء الأمن الدولي[5]إذ أن المنظمات الإقليمية أتيحت لها الفرصة لتحرك النشاط في مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية وربما أيضا في مجالات التدخل بالقوة لفرض تنفيذ

---

[1]قريب بلال، **مرجع سابق**، ص30.

[2]شاكري قويدر، **مرجع سابق**، ص47.

[3]قريب بلال، **مرجع سابق**، ص30.

[4]شاكري قويدر، مرجع **سابق**، ص30.

[5]بوزنادة معمر، **المنظمات الاقليمية و نظام الأمن الجماع**ي، بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص30.

قرارات مجلس الأمن وذلك في حالة حصول ترخيص بذلك من المجالس[1]،إن الأمن الإقليمي باعتباره يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببغضها البعض بروابط معينة بحيث يصبح تهديد لإحداها تهديدا لجميع الدول و يشترط جملة من الركائز لنجاحه:

-تخلي دول الإقليم عن استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغيير الوضع القائم والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

-العمل عل تفعيل العلاقات بين دول الإقليم على كافة الأصعدة وتشجيع التعاون والتكامل في مختلف المجالات.

-احترام حقوق الإنسان و الحريات العامة واعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي[2].

المطلب الثالث:المقتربات المفسرة للأمن الإقليمي

نظرية مركب الأمن الإقليمي

أهملت المقاربات الإقليمية إلى حد كبير في الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة ففي سنوات التسعينيات وبالتحديد في أوروبا أدخلت هذه المقاربة في الدراسات الأمنية من خلال نظرية "مركب الأمن الإقليمي"وتعود هذه المقاربة إلى سنة 1983 مع كتاب "باري بوزان"الشعب،الدول،الخوف،والتي لم تتجل في حقل الدراسات الأمنية إلا بعد 1991،الأمر الذي يعكس اهتمام ما بعد الحرب الباردة في التعددية القطبية وظهور تكتلات اقتصادية إقليمية متكاملة[3] لقد أحيت مدرسة كوبنهاغن المستوى الإقليمي في التحليل وربطه بالأمن و ذلك لسببين:

---

[1]فخرالدين سلطاني، **مرجع سابق**، ص17.

[2]قريب بلال، **مرجع سابق**، ص ص 34/33.

[3]sihem djebli, **les complexes conflictuels régionaux**, fiche de l'Irsem,n°5 mai 2010 p4.

-بعد الحرب الباردة لم تعد سوى قوة واحدة مما أدى إلى فقدان عملية التنافس وبالتالي فقد النسق الدولي أهميته في عملية التنظير وهذا ما أدى إلى زيادة أهمية المستوى الإقليمي.

-تحرر في سلوك القوى الإقليمية: فلم يعد تابعا لسياسة إحدى القوتين[1].

تلعب نظرية مركب الأمن الإقليمي دورا مهما في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا كونها تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي مما يسمح بإمكانيات وضع سياسات أمنية يفترض أن تكون مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين[2]، كما تحاول شرح كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير للظواهر في العلاقات الدولية،المفهوم الرئيسي في المستوى الإقليمي من الدراسة كما قال "باري بوزان وويفر" هو المركب الأمني الذي يشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببغضها البعض أي عدم إمكانية النظر إلى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية[3]،ويشير مفهوم مركب الأمن الإقليمي إلى مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض[4]، في إشارة إلى أن الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة (مشكلة الإرهاب،الجريمة المنظمة،الهجرة غير شرعية...)[5]، لقد قدم "باري بوزان وويفر" المستوى الإقليمي للأمن كأداة بارزة لدراسة السياسة الدولية وخصوصا منذ نهاية الحرب الباردة إذ تتمحور الفكرة الرئيسية في أن القوى المحلية لديها مساحة أكبر للمناورة بسبب نهاية الثنائية القطبية وعدم وجود تنافس بين القوى المتعالية"super power"وهما يجادلان بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المتعالية الوحيدة وغيرها من القوى العظمى "great

[1] بلخيرات حسين، **مرجع سابق.**

[2] تباني وهيبة، **مرجع سابق**، ص44

[3] فخر الدين سلطاني، **مرجع سابق**، ص4

[4] قسوم سليم، **مرجع سابق**، ص117

[5] تباني وهيبة، **مرجع سابق**، ص36

""powerالاتحاد الأوروبي،الصين ،اليابان،روسيا "ليست على استعداد للتدخل في الشؤون الأمنية خارج أقاليمها بسبب قدراتها المحلية غير الكافية للمشاركة عسكريا والدخول في منافسة إستراتيجية في المناطق الهامة من العالم لذلك ليس لها بديل سوى ترك القوى المحلية تتعامل مع القضايا العسكرية والإستراتيجية ضمن أقاليمها[1]، يتلخص هدف بوزان في دراسة البنية الأمنية للأقاليم التي تشهد تفاعلا واسع النطاق ما بين القوى العالمية في ظل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لمركز القوة العالمية وما بين الأطراف الإقليمية،فأمن كل دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها في الإقليم فلا يمكن لنا الحديث مثلا عن أمن فرنسي منفصل عن أمن أوروبي ولا يمكن فصل المتغير الأخير عن دور القوى الكبرى في ترتيب التفاعلات الأمنية الإقليمية في المناطق التي تدخل مستوى اهتمامها الاستراتيجي[2].

وعليه فان بوزان يوضح أن أول خاصية للإقليمية أنها ذات بناء اجتماعي،بما أن البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر وبذلك يصبح التنسيق الإقليمي كهوية مشتركة،لذلك يعتبر بوزان أن التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بين مجموعة الدول هو ما يجعل هواجسها الأمنية الأساسية ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها،مما يؤدي إلى عدم النظر لأمن أي دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى،وبالتالي تؤدي الأقلمة إلى تسهيل مسار الأمننة وتوحيد الانشغالات الأمنية،وانسجام المفاهيم الخاصة بالتهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة وتصبح الروابط بين الإقليمية والأمن مسألة متبادلة[3].

يرفض هذا الاتجاه النظري مستوى التحليل العالمي ويشدد على المستوى الإقليمي مستخدما في تحليله أنماط الصداقة والعداوة كمتغيرات مستقلة تحدد طبيعة العلاقات الأمنية

---

[1]فخر الدين سلطاني، **مرجع سابق**، ص5

[2]تباني وهيبة، **مرجع سابق**، ص44.

[3]جويدة حمزاوي، **مرجع سابق**، ص48.

وعليه فإن مركب الأمن الإقليمي جذوره بنائية بما أنه يوظف أنماط الصداقة والعداوة بين الدول[1].

يبقى العامل الأهم في تحديد المركب الأمني هو الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه دولتان أو أكثر بشكل متبادل و يجادل "بوزان وويفر"أن المركب الأمن الإقليمي لا يمكن تطبيقه على أية مجموعة من الدول ولكنه يختص بذلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد المتبادل،مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم المجاورة[2].

تشكل البنية الأساسية لمجمع الأمن الإقليمي من أربع متغيرات:

-الحدود:التي تفرق المركب الإقليمي عن بقية جيرانه.

-البنية الفوضوية:بمعنى أن مركب الأمن الإقليمي لابد أن يتشكل من اثنين أو أكثر من الوحدات المستقلة ذاتيا.

-القطبية:التي تضمن توزيع القوى بين الوحدات.

-البناء الاجتماعي:الذي يعطي أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات[3].

و يتحكم في فهم واقع إقليمي معين معرفة العوامل التالية:

-الظروف المحلية للدول (القوى الإقليمية الكبرى)

-طبيعة العلاقة بين الدول المشكلة لمركب الأمن الإقليمي(علاقة المصالح،ثقافة،هوية).

-علاقة الإقليم بالأقاليم المجاورة.

-علاقة الإقليم بالقوى الكبرى[1].

---

[1]فخر الدين سلطاني، **مرجع سابق**، ص5.

[2]قسوم سليم، **مرجع سابق**، ص117.

[3]قسوم سليم،**مرجع سابق**، ص118.

[1] بلخيرات حسين، **مرجع سابق**.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد المجموعة الكردية رابع أكبر قومية في الشرق الأوسط بعد كل من القوميات:التركية، العربية والفارسية، كما أنها تعد من أهم المسائل التي تتعلق بالجماعات الاثنية على اعتبار أنها موزعة بين أربع دول (تركيا، إيران، العراق وسوريا)مما يجعل المجموعة الكردية في وضع أقلية في كل دولة.

تتمايز المجموعة الكردية عن غيرها من المجموعات داخل الدولة مع إدراك هذه الجماعات والجماعات المتفاعلة معها لذاك التباين،إن طبيعة سياسة تعامل الدول التي توجد بها أقليات كردية مع القضية الكردية منذ ظهورها بها، إضافة إلى الدور الخارجي والمصالح الخارجية في تطور القضية، يعرض الدول المعنية إلى حالة عدم الاستقرار كما أن الحركة الكردية داخل كل دولة من شأنها إن تؤثر على الحركات الكردية في باقي الدول التي تقتسم إقليم كردستان و بالتالي فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى فحص التطور التاريخي للقضية الكردية ابتداء من فترة الحرب الباردة، مبرزين أهم العوامل المؤثرة في ذلك التطور، كما أننا سنتطرق بالدراسة والتحليل لأثر ذلك التطور على الاستقرار الداخلي لكل دولة، وبما أن القضية الكردية ذات تأثيرات داخلية وأخرى إقليمية إلى جانب تأثرها هي الأخرى بالتطورات الداخلية والخارجية لذلك لا يمكن دراسة هذه القضية في إطارها الداخلي فقط، فطبيعتها تستوجب التطرق إلى توضيح أبعادها الإقليمية وهذا ما يمكن توضيحه من خلال بيان أثره القضية الكردية على السياسات الإقليمية والدولية من خلال دراسة أهم التفاعلات والعلاقات بين الدول.

المبحث الأول:تطور القضية الكردية

بدأت المشكلة الكردية بصورة واضحة عند اصطدام الدولتين الصفوية والعثمانية في معركة جاليدران (1514)والتي كان من نتائجها تقسيم كردستان عمليا بين الدولتين الصفوية والعثمانية وكان ذلك أول تقسيم لمنطقة كردستان،عندما وقعت اتفاقية سيكس بيكو عام (1916)بين الحلفاء،تضمنت تقسيم تركة الدولة العثمانية بما فيها كردستان[1]، إذ أصبحت هذه الأخيرة مقسمة إلى خمسة أقسام:قسم في إيران،قسم في ولاية الموصل،قسم في سوريا،قسم في القوقاز وقسم في تركيا.

في عام 1920 وقع الحلفاء مع الأتراك معاهدة "سيفر"والتي نصت البنود (62-63-64)على حق الأكراد الموجودين في تركيا في حكومة ذاتية من الممكن أن تتطور إلى استقلال تام[2]، ولكن نظرا لمصالح الحلفاء المتناقضة مع الأكراد،تم عقد اتفاقية جديدة مع تركيا سميت باتفاقية "لوزان 1923 »والتي لم تشر إلى حقوق الكرد وأصبح الشعب الكردي وحقوقه عرضة للانتهاك من طرف دول استعمارية ناهيك عن تنكر الدول المحلية لحقوقه[3].

المطلب الأول:تطور القضية الكردية اثناء الحرب الباردة

في العراق اتسمت سياسة الحكومات التي تولت السلطة طوال الحكم الملكي(1920-1958)بالوقوف من المسالة الكردية موقف التجاهل التام والتزام الحل العسكري، ولكن مع الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال كريم قاسم والذي انهي حكم العائلة الهاشمية في العراق بدأت المسالة الكردية تعرف منحى جديدا[4]، إذ اتبعت مجموعة من السياسات ومنها إلغاء النظام الملكي وإعلان الحكم الجمهوري والعفو عن الكرد المسلحين وفي مقدمتهم "الملا

[1] منذر الموصلي، **البعث و الاكراد**، ط1، دار المختار: دمشق، 2000، ص.90

[2] هوشنك اوسي، **الجذور التاريخية للقضية الكردية**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، متوفر على الرابط التالي: (اطلع عليه بتاريخ: 06/05 / 2017) http://www.eipss-eg.org//2/0/1621

[3] منذر الموصللي، مرجع سابق ، ص92.

[4] جيرارد جالياند، **المساة الكوردية**، ترجمة عبد السلام النقشبدي، ط2،دار اراس للنشر والطباعة: اربيل، 2012، ص 26.

مصطفي البرازاني"الذي تم استقباله رسميا بعد ان كان منفيا لمدة 10 سنوات في الاتحاد السوفييتي،وقد أعاد الدستور المؤقت الصادر في 27جويلية 1958 الحريات الديمقراطية وأعلن في مادته الثالثة ان المجتمع العراقي أساسه التعاون الكامل بين كافة المواطنين على أساس احترام حقوقهم و حرياتهم وتضم هذه الأمة : العرب والكرد،ويضمن الدستور حرياتهم الوطنية في إطار الوحدة العراقية[1]، تحولت مطالب الكرد من مطالب ثقافية في مناطق الكرد،إلى مطالب تهدف إلى تغيير النظام السياسي والحصول على حكم ذاتي وتخصيص جزء من عائدات شركات النفط العاملة في منطقة كركوك والموصل إلى لكردستان مما أدى نشوب نزاع بين الطرفين الكردي والحكومي في 11سبتمبر 1961بدعم سوفييتي للكرد[2]، وقد كان الكرد في كل من إيران والعراق مواليين للاتحاد السوفييتي،وفي الفترة الممتدة بين 1961-1975 عانى الكرد من التحالفات السياسية،فقد تخلى السوفييت عن البرازاني وحركته وفضلوا التحالف مع بغداد،إذ وقع السوفييت معاهدة صداقة وتعاون في عام 1972وقد اثأر التحالف السوفييتي-العراقي مخاوف الأمريكيين،أما إسرائيل فقد زودت الكرد بمساعدات سرية لغرض إضعاف العراق الرافضة لوجود إسرائيل[3].

لم يتوقف النزاع في العراق رغم التغيير في السلطة عام 1963 وصعود عبد السلام عارف الذي تعثرت مبادراته في إنهاء النزاع أمام مطالب الكرد بحكم ذاتي،واستمر النزاع حتى 1970[4]،عندما تم الوصول إلى صيغة بيان 11 مارس بين النظام العراقي والكردي في 1968*،وبموجبه عدل الدستور وحدد الاتفاق مدة 4 سنوات لإصدار التشريعات،ثم أصدرت الحكومة قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق[5]، لم تضع اتفاقية الحكم الذاتي 1970 حدا لكفاح الشعب الكردي،الذي وجد نفسه أمام مشكلات جديدة كمشكلة الترحيل الجماعي للكرد

---

[1] محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الاوسط**، مصر: مكتبة مدبولي، 1992، ص197

[2] حسين محمد احمد، **المسالة الكردية في الشرق الاوسط**، المجلة السياسية و الدولية، ع223، ص10

[3] جيرارد جاليناند، مرجع سابق، ص26

*انظر ملحق بيان اذار 1970

[5] حسين محمد احمد، مرجع سابق، ص11.

من إقليم كركوك الغني بالنفط وغيره من الأقاليم التي كانت ترغب الحكومة في إبقائها خارج منطقة الحكم الذاتي،ففي حين أن أمريكا وإسرائيل كانت تدعم الكرد، أخذت الحكومة العراقية تبدي تقاربا نحو الاتحاد السوفييتي مما حول إقليم كردستان العراق إلى معركة في الحرب الباردة بين الشرق والغرب[1]، وما إن تجدد القتال بين الحكومة والكرد بين عامي (1974-1975)بدعم إيراني-أمريكي،دفع الحكومة العراقية إلى توقيع اتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975 مع إيران،بموجبها سحبت إيران دعمها للكرد مقابل تعديل الحدود مما تسبب في انهيار الحركة الكردية المسلحة[2].

في إيران كانت أحوال كردستان مثلها مثل سائر أجزاء كردستان ،وقد أدى الغزو الروسي لشمال إيران إلى نتائج ملموسة في مسار الحركة الوطنية الكردية فقد تعاظمت حركة التحرر الكردية،خاصة بعد أن تقلص نفوذ السلطة المركزية في كردستان[3]،أنشئ حزب كردي باسم جمعية إحياء كردستان والذي تحول إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني لاحقا.

على اثر الدعم الروسي للكرد،قامت جمهورية ماهاباد الكردية في 21 جانفي 1946والتي مثلت الطموحات الكردية في إيران[4]والتي نشأت نتيجة انتشار الوعي القومي بين الكرد وتصميمهم على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم،ولقد كان قيامه أعظم نتائج مجهودات الاكراد الطويلة للحصول على الاستقلال الذاتي،لكن هذه الجمهورية كان محكوم عليها بالزوال لاسيما بعد تغير الظروف السياسية الدولية وتخلي الروس عن الكرد، فانهارت الجمهورية اثر دخول القوات الإيرانية لمها باد في 17 ديسمبر 1946،إلا أن هذا لم يمنع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في مواصلة أعماله بصورة سرية[5]، ومع تسلم محمد مصدق رئاسة الوزراء في إيران(1951-1953)،تمتع الكرد ببعض الحقوق والحريات لكن

---

[1] وديع جويدة، **الحركة القومية الكردية**، ط،1دار الفرابي: بيروت، 2013 ، ص17.

[2] حسين محمد احمد، مرجع سابق، 11.

3 محمود عيسى، مرجع سابق، ص219.

4 حسين محمد احمد، مرجع سابق، ص9.

5 محمود عيسى، مرجع سابق، ص219.

الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا تحالفت مع الشاه (محمد رضا)لإسقاطه حيث قام هذا الأخير بحملة ضد الأحزاب والقوى السياسية الحرة بما فيها الكردية،كما أسهم الشعب الكردي وبشكل فعال في الثورة الإيرانية في 11 فيفري 1979 والتي كان يتوخى منها الحرية والمساواة في إيران،إلا أن ذلك لم يحدث وهو ما أدي إلى أن يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة عبد الرحمان قاسملو بالمواجهة ضد النظام الجديد.

مع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في عام 1980،اتسعت الحركة الكردية المسلحة على مدى سنوات الحرب بسبب الدعم العراقي لها،وما أن انتهت الحرب حتى طالب عبد الرحمان قاسملو التفاوض مع الحكومة وتم عقد لقاءات سرية في فيينا ولكن تمت تصفيته أثناء تفاوضه في النمسا[1] عام 1989.

في تركيا بعد إعلان الجمهورية التركية في عام 1923،اتخذت إجراءات مشددة تجاه الأقليات الاثنية،إذ أكد الدستور الكردي لعام 1924،في المادة 88 منه على أن جميع سكان تركيا بغض النظر عن ديانتهم وقوميتهم،هم أتراك وبذلك فان النظام السياسي أنكر ولم يعترف بأي قومية أخرى غير التركية،مما اشعر الكرد بإلغاء وجودهم من طرف الدولة الجديدة،لذلك قامت أول حركة كردية مسلحة بقيادة الشيخ سعيد بيران عام 1925،ولكنها قوبلت بقمع المؤسسة العسكرية وقمعها لقادتها،وتبعتها إنشاء حركات كردية مسلحة كحركة ديرسيم (1937-1938)والتي أيدها الجيش التركي ووقع فيها الآلاف من الضحايا بين الطرفين،ويفسر ذلك عدم ظهور حركة كردية مسلحة في الأعوام اللاحقة. عبر الرفض الكردي عن نفسه في السبعينات في نشاط بعض الجمعيات والأحزاب وكانت أن كللت بإنشاء الحزب الكردستاني في 27 أكتوبر 1968(PKK)،وقد نفذ أولى محاولاته ضد الجيش التركي في 15 أوت 1984،معلنا بدء النشاط المسلح ضد الدولة التركية ومنذ ذلك الوقت استمرت العمليات الكردية المسلحة في تركيا لاسيما مناطقها الجنوبية ذات الأكثرية

---

1 حسين محمد احمد، مرجع سابق، ص9.

الكردية[1]، كما أن الحركات الكردية بعد أن تلقت مساعدات إيرانية وأخرى سورية،بدأت بالنمو بشكل اثأر مخاوف تركيا حيال مناطق تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية منذ 1983،وظهور الحركات الكردية في تركيا من جديد كانت السمة البارزة لفترة منتصف السبعينيات وكان (PKK) احد اعنف هذه الفصائل التي لجأت إلى استعمال السلاح،وقد قام الجيش التركي بحملات عدة عبر الحدود لتدمير قواعد حزب العمال الكردستاني[2] في سوريا مثل الكرد جزء من النسيج العام للبلاد،ووجود الكرد سبق اتفاقية سيكس بيكو وترسيم الحدود بين سوريا وتركيا بعد انهيار الدولة العثمانية ومنذ البداية انخرط الكرد في ميادين الفكر والسياسة والاقتصاد وكان لهم دورا وطنيا في مرحلة ما قبل الاستقلال وبدا نفوذهم يتصاعد ضد الانقلابات العسكرية الأولى فيها منذ تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا (1958-1961) وتسلم حزب البعث السلطة فيها عام 1963،وتعرض الكرد فيها لسياسة تمييزية ضدهم تمثلت في إحصاء الحسكة الذي جرد 120 ألف كردي من جنسيتهم السورية[3].

المطلب الثاني:تطور القضية الكردية من نهاية الحرب الباردة الى 2003

إن اهم ما ميز الدور الإيراني في القضية الكردية انه كان يقوم باستخدام كرد العراق لأجل تحقيق مطامع على الأرض،فقد استغلت إيران كرد العراق لإضعاف الجبهة العراقية فقدمت الدعم للتنظيم الكردي المعارض أثناء الحرب العراقية -الإيرانية كما أن أتباع البارازاني وطالباني زعيما الحزبين الكرديين المعارضين في العراق قد شاركوا القوات الإيرانية في قتالها ضد القوات العراقية،ومع نهاية الحرب في 1988،كان معظم العراقيين من القادة الكرد لا يزالون يتخذون من الأراضي الإيرانية مستقر لهم[4]، وكتصفية للحسابات بين الكرد والحكومة

---

[1] نفس المرجع، ص9.

[2] جيرارد جاليناند، **مرجع سابق**، ص28.

[3] حسين محمد احمد،**مرجع سابق**، ص14.

[4] فايز عبد الله العساف،**مرجع سابق**، ص61.

العراقية بعد انتهاء الحرب وجد الرئيس العراقي صدام حسين طائراته الحربية لقصف مواقع الحزب الديمقراطي الكردي،كما قصفت مواقع أخرى تابعة لجماعات كردستانية مناوئة للنظام وفي هذا الإطار تم تنفيذ حملة "الأنفال" الكيماوية في منطقة حلبجة الكردية في 16 مارس 1988،مماثار موجة من ردود الأفعال الدولية[1].

بعد اجتياح القوات العراقية للكويت اصدر مجلس الأمن القرار 660، أدان فيه العراق وطالبه بسحب قواته لتشن القوات العسكرية الأمريكية و حلفاؤها هجوما صاروخيا بحريا وجويا في 17 جانفي 1991،وفي 11 أفريل 1991 أعلن المجلس رسميا انتهاء الحرب.

استغل الكرد حالة الإرباك في صفوف الجيش العراقي وقاموا بانتفاضة ضد الحكومة المركزية في بغداد للمطالبة بالحكم الذاتي[2]، وقد اندلعت هذه الانتفاضة في 4 مارس 1991 في مدينة رانة الكردية وانتشرت في كل كردستان،سقطت البلدان الواحدة تلو الأخرى على أيدي الثوار ،بحلول 9 مارس كانت كردستان جميعها بما في ذلك كركوك قد سقطت بأيدي الكرد.

في 28 مارس صعدت القوات العراقية من هجومها المضاد مستخدمة الطائرات المروحية والدبابات والمدفعية الثقيلة وفي غضون 48 ساعة سيطرت الحكومة على كركوك مما اضطر ألاف الكرد الفرار نحو الحدود التركية والإيرانية[3]إزاء قمع السلطات العراقية للانتفاضة الكردية،استغلت الإدارة الأمريكية الوضع المتأزم في شمال العراق و تقدمت بطلب لمجلس الأمن لاستصدار قرار دولي يفضي بحماية الكرد وهو القرار 688في 5 أفريل 1991،القاضي بتشكيل قوة لحماية الكرد،وتشكلت هذه القوات من وحدات أمريكية، بريطانية وفرنسية،ليعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب عن المنطقة الآمنة والتي تقع شمال خط

---

[1] ثمان الروندوزي، **استجواب صدام حسين:رجل المتناقضات**، الدار الاندلسية:لندن، 2002، ص364.

[2] نفس المرجع، ص665.

[3] ديفيد ماكدووال، **الكورد:شعب انكر عليه وجوده**، ترجمة عبد السلام النقشبدي، ط1،دار اراس للنشر والطباعة:اربيل 2012، ص168.

عرض36°لحماية الكرد،وانسحبت هذه القوات في نهاية جويلية 1991،لتترك مجموعة من المراقبين[1].

و قد قرر المجلس ما يلي:

- إدانة قمع المدنيين العراقيين خاصة في المناطق الكردية والتي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.
- يطالب العراق بإزالة كل تهديد لسلم والأمن الدوليين وذلك بوقف القمع وفتح الحوار لضمان الحقوق الإنسانية والسياسية لجميع العراقيين.
- تقديم العراق لكل التسهيلات لضمان أداء المنظمات الإنسانية الدولية عملها.
- يطلب من السكرتير العام متابعة جهوده الإنسانية في العراق وتقديم تقرير للمجلس بعد إيفاء بعثة إلى المنطقة للاطلاع على أوضاع العراقيين وعلى الأخص الكرد منهم،الذين يعانون من القمع على أيدي قوات النظام[2].
- يطلب من السكرتير استخدام كافة الموارد التي هي تحت تصرفه بما فيها العائدات إلى وكالات الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين والمشردين العراقيين[3].

و يعتبر التدخل الإنساني في العراق نقطة تحول في القضية الكردية فقد دولت من خلال خروجها من العراق والمنطقة ككل من الدائرة المحلية إلى الدائرة الدولية لتصبح أحد القضايا الدولية المعقدة التي تتطلب حلولا عاجلة وسريعة، وقد كان صدور القرار 688 من مجلس الأمن الدولي عودة جديدة بالقضية الكردية إلى الأروقة الدولية وتحديدا في إطار الأمم المتحدة منذ معاهدة[4] سيفر 1920، مع انسحاب القوات في جويلية 1991 وإعلان منطقة

---

[1] عثمان الروندوزي، **مرجع سابق**، ص667

[2] جيرارد جاليائد، **مرجع سابق**، ص169.

[3] –لقاء مكي، **الكرد:دروب التاريخ الوعرة**، شبكة الجزيرة للبحوث و الدراسات، ص7.

[4] **القضية الكردية**، موسوعة محارب الصحراء، المبحث 12، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 23/ 02/ 2017) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec06.doc_cvt.htm

أمنة كردية يحظر على الطائرات العسكرية العراقية الطيران فوقها كما يمنع بقاء أي قوات عسكرية أو قوات امن عراقية فيها.

وجد الكرد أنفسهم يخطون أول خطواتهم نحو تحقيق الحكم الذاتي لإقليم كردستان وخلق وطن كردي مستقر تتوفر فيه ضمانات حقوق الإنسان والعمل السياسي الديمقراطي مما يساعد على نجاح التجربة الكردية[1]، نظمت انتخابات في 19 ماي 1992 تحت رعاية دولية وأسفرت النتائج عن تفوق ضئيل للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارازاني على الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني، وقد أفضت الانتخاب التالي تشكيل مجلس وطني كردستاني والذي أصبح اسمه لاحقا(البرلمان الكردستاني)والى إقامة حكومة الإقليم[2].

استمر الدعم الإيراني لكرد العراق اذا قدمت ايران الدعم للسلطات التي أنشاها الكرد في منطقتهم بما في ذلك الدعم الاقتصادي وأصبحت العملة الإيرانية واحدة من العملات الأساسية تم التعامل بها في المنطقة كما استلم الإيرانيون شحنات من النفط التي استخرجها الكرد بطرق غير شرعية وبيعها للجانب الإيراني بأسعار بخسة[3]، تداخلت المشاكل الكردية في كل من العراق وتركيا كنتيجة لإفرازات حرب الخليج 1991،ومع صراحة الموقف التركي القاضي برفض قيام أي كيان كردي في شمال العراق إلا أنها حسنت علاقتها مع كرد العراق لكسب التأييد وذلك لمنع اي دعم قد يقدمه كرد العراق لحزب العمال الكردستاني الذي يشن هجمات عسكرية ضد تركيا منذ العام 1984،ونظرا للدعم الذي تلقاه كرد العراق من تركيا فان البارازاني وصف أعمال (pkk) بالإرهابية وأصدرت الجبهة الكردستانية في فيفري 1992تحذيرا لـ (pkk)تطلب منه وقف أنشطته ضد تركيا وأعلنت أنها ترفض عمليات ضد

---

[1]parlement kurdistan site du gouvernement régional du kurdistan-irak ،représentation en France.disponible sur l'url :

ttps://www.france.gov.krd/info/parlement-du-kurdistan-196.htmlh

[2] فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص61.

[3] مايكل ايمغينتر، **كورد العراق**، ترجمة عبد السلام النقشبدي، ط1، أربيل : دار اراس للنشر و الطباعة ، 2012، ص ص151/147.

تركيا من قبل منظمات إرهابية تنشط في جنوب شرق تركيا وقد شن كرد العراق هجمات كبيرة ضد حزب العمال الكردستاني محاولة منهم إخراجهم من منطقة كركوك ،وبالرغم من القصف التركي لمواقع في شمال العراق تزعم أنها تعود لـ (PKK) والتي قتل فيها كرد عراقيون إلا أن التحالف التركي-الكردي العراقي استمر نظرا لحاجة كرد العراق للمساندة التركية[1].

واصلت تركيا عملياتها العسكرية ضد معاقل حزب العمال الكردستاني بشمال العراق برا وجوا مما اضعف الحزب واضطره لإعلان وقف القتال من جانب واحد عقب اعتقال زعيمه عبد الله أوجلان في 15 فيفري 1999 بعد تنسيق عال بين أجهزة أمنية تركية،أمريكية،إسرائيلية ويونانية وكينية والتي عرفت بحملة Abo opération نسبة إلى "أبو" والتي اشتهر بها عبد الله أوجلان بين الكرد،و قدم للمحاكمة في 29 أفريل 1999،أما في داخل تركيا فقد أعيد النظر في القضية الكردية ،إذ تم إلغاء القانون 2932 الذي يحظر استعمال اللغة الكردية وأصبح استخدام هذه اللغة قانونيا ولكن بشكل محدود.

عارضت بعض الأحزاب في تركيا هذا القانون على أساس أن تحقيق هذا المطلب قد يحفز على المطالبة بحقوق أخرى،أما الكرد فقد اعتبروا أن السماح لهم بالتكلم باللغة الكردية لا يعد حلا لقضيتهم في حين اعتبرها البعض الأخر كخطوة ايجابية نحو إيجاد حل ديمقراطي للمسالة الكردية في تركيا كما اعتبر الرئيس "توكورت اوزال" أول سياسي تركي يقبل ويعترف بوجود كردي في تركيا[2]،إضافة إلى رفع الحظر عن استعمال اللغة الكردية،اتخذ البرلمان التركي قرارا آخر يسمح بحرية تشكيل الأحزاب ورفع كل القيود السابقة التي كانت تمنع إقامة أي حزب سياسي على أساس ديني او ماركسي،وبإتباع هذين القرارين فقد أطلق سراح الآلاف من المعتقلين الكرد وقدر عددهم ب 146 ألف كردي وقد اعتمد

---

[1]- حسين محمد أحمد، **مرجع سابق**، ص4.

[2] مايكل ايمغينتر، **مرجع سابق**، ص ص 140/137.

العمل السياسي من اجل حل المسألة الكردية ليس في تركيا فحسب وإنما في جميع دول المنطقة[1].

في سوريا وفي عهد الرئيس حافظ الأسد أعطيت تسهيلات و مساعدات كبيرة لكرد العراق وخاصة للفارين من أعضاء الأحزاب الكردية في شمال العراق حيث سمح لهم بفتح مكاتب والحصول على السكن والاستفادة من الإعانات،كما وانه نظرا للخلاف التركي-السوري حول إقليم اسكندر ون *ذي الغالبية العربية و مسالة مياه الفرات ،فقد وجد حافظ الأسد فرصة للضغط على تركيا عبر دعمه لعناصر حزب العمال الكردستاني الذي كان يخوض حرب عصابات ضد الدولة التركية ،حيث سمحت سوريا له بإقامة معسكرات تدريبية في سوريا ولبنان واستمر الدعم حتى 1998 عندما هددت تركيا بعمل عسكري ضد سوريا فتوقفت هذه الأخيرة عن دعمه وطرد زعيمه عبد الله أوجلان من أراضيها[2]، وبالرغم من أن النظام السوري كان يدعم الحركة الكردية في كل من العراق وتركيا إلا انه استمر بقمع كرد سوريا،إذ لم يسمح بعودة 140 ألف كردي إلى ديارهم في محافظة الجزيرة،كما لم يسمح لهم بإنشاء جمعيات ونقابات كردية وعدم السماح لهم بإنشاء مدارس كردية وحرمانهم من التحدث بلغتهم وعلى الرغم من ذلك فقد تم السماح لستة اكراد دخول البرلمان السوري في 1990،وزاد عددهم بعد ذلك ليصل إلى 38 عضوا[3].

المطلب الثالث:تطور القضية الكردية منذ 2003

ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 في تعزيز فكرة الدولة في المدرك الكردي،حينما أتاح للكرد تثبيت وجودهم في الخارطة العراقية ابتداء من عضويتهم الفاعلة في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي "بول بريمر"في جوان 2003 وانتهاء

---

1 حسين مصطفى احمد، **المسالة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية و الخارجية**،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص ص 8/7.

2 محمد سالم، **التطورات المتسارعة للقضية الكردية**، مركز برق للابحاث و الدراسات، 2016، ص4.

3 حسين علي، **مرجع سابق**، ص ص 13/12.

بقانون الدولة العراقية في مارس 2004 والدستور العراقي الدائم في أكتوبر 2005 والذي نال فيه الكرد العديد من مطالبهم وزاد استغلالهم للوضع في العراق من اجل بناء دولتهم[1].

وتمسك الكرد بمطالبهم في ظل الظروف الجديدة للبلاد إذا تابعت الإدارة الأمريكية بعد غزوها للعراق مباحثاتها مع الكرد وتوصلت إلى تسوية تسمح للمنطقة الكردية بالاحتفاظ بالعديد من عناصر الاستقلال الذاتي،فيما تحتفظ في الوقت نفسه سيادة الحكومة الفيدرالية في قضايا السيادة الوطنية[2]،اشتمل الدستور الذي صاغه الحزبان الكرديان الحزب الديمقراطي الكردي وحزب الاتحاد الوطني الكردي في 2002 لإمكانية اندماج إقليم كردستان العراق في عراق فيدرالي للتقليل من سيطرة الحكومة المركزية،من ناحية أخرى أصر الأكراد على توسيع منطقة حكمهم الذاتي لتشمل المناطق الغنية بالنفط، إضافة على إصرارهم أن تكون مدينة كركوك عاصمة إقليم كردستان ووجوب حفاظ الكرد على قواتهم المسلحة "البيشمركة"،كما تعين على الحكومة الكردية ان تتمتع بالحق الدستوري في الانفصال عن أي فيدرالية مستقلة تتعارض صلاحياتها مع مصالح الكرد وتطلعاتهم[3]، في مارس 2004 صدر الدستور العراقي المؤقت عرف بقانون الدولة المؤقت الذي صيغ بما يتلاءم مع تطلعات الكرد ومن ابرز ما نص عليه القانون العراقي المؤقت أن الحكومة الإقليمية الكردية هي السلطة الرسمية للمحافظات العراقية الكردية الشمالية واعتبر إن اللغة الكردية هي لغة رسمية في العراق إلى جانب اللغة العربية كما سمح قانون الدولة العراقي المؤقت للبيشمركة الكردية بتولي جميع المهام الأمنية في المناطق الخاضعة رسميا لسيطرة الحكومة الإقليمية الكردية كما نص على أن الدستور الدائم المرتقب يسقط في باستفتاء عام يفضي إلى أن ثلثي المقترعين في ثلاث محافظات على الأقل يرفضون الدستور وهذا ما أعطى الكرد حق النقض الذي يعطيهم حق رفض أي دستور جديد للبلاد خلال مرحلة خضوعه للاستفتاء

---

[1] حمد محيي الهيمص، **دولة تحت التشكيل:كردستان العراق نموذجا**، مجلة كلية التربية/واسط، ع14، سبتمبر 2013، ص15.

[2] بول بريمر، **عام قضيته بالعراق**، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي:بيروت، 2006، ص316.

[3] بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق:المشكلات و الافاق المستقبلية**، ط1،مركز الخليج للأبحاث دبي، 2005، ص41

العام كما اجل قانون الدولة المؤقت البت النهائي في مصير مدينة كركوك متعددة العرقيات والتي يطمح كرد العراق إلى ضمها إلى ما بعد الإحصاء السكاني الذي سيجري بعد المصادقة على الدستور الدائم،كما سمح هذا القانون للذين رحلوا قسرا من مدينة كركوك ومعظمهم من الكرد إلى العودة الى منازلهم والذين كانوا ضحية للمحاولات التي أطلقها الرئيس العراقي صدام حسين بهدف"عربنة" شمال العراق[1].

أعلن في جانفي 2006 عن اقرار الدستور العراقي ويمكن معرفة ما حققه الكرد من مكاسب آنية أو على المدى البعيد في هذا الدستور،و بقراءة متأنية لمواده والتي نستخلص منها موادا كانت تنعكس ايجابيا على مطالب الكرد:

- في الباب الأول (المبادئ الأساسية)نصت المادة الأولى:"جمهورية العراق ذات سيادة،نظام الحكم فيها نيابي "برلماني" ديمقراطي اتحادي"،وهو تعريف واضح للفيدرالية كمبدأ شامل في العراق.
- المادة الرابعة:"اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان في العراق.
- المادة التاسعة،الفقرة 2"تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء،وتخضع للسلطة المدنية وتدافع عن العراق،بمعنى تنظيم الجيش و عناصر الأمن طبقا للنسب الديمغرافية للشعب العراقي" والذي ينعكس بدوره على طائفية الجيش وقوات الأمن وفي نفس الوقت يضمن للكرد تمثيلهم بقوة في الجيش وقوات الأمن.
- المادة 3:"العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي والشعب العربي فيه جزء من الأمة"، وهذا اعتراف واضح بالقويمة الكردية.
- الباب الرابع: اختصاصات السلطة الاتحادية،المادة 109:"تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع مكونات الأقاليم والمحافظات

[1] بيل بارك، **نفس المرجع**، ص ص46/44.

المنتجة على أن توزع إيراداتها بشكل منصف مما يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد مع تخصيص حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق"والأكراد هم المقصودين في هذه المادة إلى جانب الشيعة،كما حددت المادة دورا رئيسيا لحكومات الأقاليم بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية برسم السياسات الإستراتيجية لتطوير ثروة الغاز و النفط.

- الباب الخامس: الأقاليم،المادة 114 : " يقر الدستور عند نفاذه،إقليم كردستان وسلطته القائمة،إقليما اتحاديا "و في هذه المادة إقرار باللامركزية وبالإدارات المحلية مما يعطي للأكراد اعترافا بإدارتهم لإقليم كردستان العراق بشكل مستقل عن العراق[1].

وبعد هذه القراءة لدستور العراق الدائم سنة 2005 يتضح جليا أن التقارب الأمريكي– الكردي كان له الأثر الايجابي في إقرار حقوق الكرد في العراق وان حصولهم على الحكم الفيدرالي يعد مكسبا هاما للكرد ونقطة تحول في تاريخ القضية الكردية في الشرق الأوسط وقد استطاع كرد العراق الحصول من الحقوق ما لم يحرزه الكرد في الدول الأخرى،إضافة للمكاسب التي اقرها دستور 2005 فقد اعتلى الكرد مناصب هامة على مستوى العراق طبقا لما أفرزت عنه الانتخابات التشريعية التي أجريت في 15 ديسمبر 2005 بموجب الدستور الدائم حيث خاض الكرد هذه الانتخابات بتحالف كردستاني والذي حصل على 53 مقعدا من مقاعد المجلس الوطني المقدرة ب 775 حيث حصل على المركز الثاني في أغلبية المقاعد بعد الائتلاف العراقي الموحد الشيعي بـ 128 مقعدا،كما انتخب جلال طالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني،رئيسا للعراق في 2005 وأعيد انتخابه لولاية أخرى[2] في 2010.

كانت تركيا تتسم بموقفها الأكثر حساسية تجاه تطلعات الكرد في العراق لاسيما أثناء تطور أوضاعهم عقب حرب الخليج الثانية إذ أبدت عدم رغبتها برؤية حكومة كردية تتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق،إذ يخشى الكرد أن تتحول هذه الحكومة إلى قطب يجتذب كرد

---

[1] **وثيقة دستور العراق**، 2005، المواد 1-4-6.

[2] موسوعة محارب الصحراء، **مرجع سابق**.

تركيا المستاءين من سياسة انقره،واحتمال تمكن الحكومة الإقليمية من حشد التأييد الدولي لحق الكرد في تقرير مصيرهم مما يؤدي إلى دمج جنوب شرق تركيا مع منطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق، الأمر الذي قد يقود إلى قيام دولة كردية ذات سيادة[1]، لقد نظرت تركيا خلال العقود الماضية إلى الكرد بأنهم مجرد عشائر وقبائل متمردة تبحث عن إقامة دولة كردية في المنطقة ويمكن تلخيص سياسة تركيا تجاه إقليم كردستان منذ إنشاء المنطقة الآمنة فيمايلي:

- منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي الكردية.
- معارضة إنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي.
- ربطت تركيا علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس المسالة الكردية وان مصالحها ستتعرض للضرر في حالة إبداء ولو قدر من التعاطف مع المسالة الكردية[2]، ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة أصبحت كانت كردستان في خضم التغييرات الكبيرة التي أحدثها الحزب وانه يجب عليها إعادة النظر في أولويات السياسة الخارجية كما اعتبرت أن الوضع في العراق يعد أولوية،لذا اتجهت نحو تحسين علاقتها بحكومة الإقليم الكردي في شمال العراق ووطدتها خاصة بما بتعلق بالمجال الاقتصادي،وقد تراجعت أسباب تغيير تركيا لسياستها تجاه كردستان العراق إلى ما يلي:
- أن كرد العراق لم يعلنوا قيام دولة كما كان متوقعا من طرف تركيا.
- إعلان الإدارة الأمريكية عقب غزوها للعراق أنها لن تسمح للدول الجوار بالتدخل في شؤون العراق الداخلية وذلك لقطع التوغل التركي في شمال العراق، وان توغلها سيؤدي إلى اصطدامها مع الإدارة الأمريكية[3].

---

[1] بيل بارك، **مرجع سابق**، ص 28

[2] عثمان علي، **حزب العدالة و التنمية في تركيا و المسالة الكردية**، ط1، دار المنارة:اربيل، 2013، ص319.

[3] سمير العيطة و اخرون، **العرب و تركيا**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات:بيروت، ، ماي 2012، ص ص 195/194.

وفي سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،صادق البرلمان التركي في 2 أوت على مشروع قانون يفضي إلى مجموعة من الإصلاحات منها الاعتراف بالهوية الكردية وقد بدا حزب العدالة والتنمية في السعي لإيجاد حل سياسي للقضية الكردية في تركيا واستيعاب الكرد ضمن العملية السياسية فبعد الانتخابات التشريعية في 22 جويلية 2007 حقق الكرد العديد من المكاسب حيث حصلوا على 88 مقعدا ضمن قائمة حزب العدالة والتنمية، كما تم السماح للكرد ببث قنواتهم التلفزيونية والإذاعية باللغة الكردية والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في مقاطعتهم وكذلك فتح معاهد خاصة لتعليم اللغة الكردية[1].

في سوريا لم تكن القضية الكردية لها نفس حجم التأثير على غرار تركيا والعراق وقد بدا أن هناك فعلا ما يسمى قضية كردية في سوريا اثر أحداث القامشلي حيث اندلعت أعمال شغب قبيل مباراة كرة القدم في 12 مارس 2004 في محافظة القامشلي واستمرت لليوم التالي في شكل مواجهات مع قوات الأمن السورية وقد تفاقمت حدتها أثناء تشيع جثث 9 من الكرد السوريين الذين قتلوا أثناء هذه الأحداث وقد أدى ذلك الى خروج كرد العراق في مظاهرات في مدينة اربيل في 17 مارس 2004 تنديدا بالاضطرابات التي حدثت بين القوات السورية والكرد والتي اتخذت طابعا عرقيا خاصة بعد تدخل قبائل عربية إلى جانب القوات السورية ضد الكرد[2]،ومع ظهور تنظيم الدولة ودعم أمريكا لوحدات حماية الشعب الكردية في سوريا التي أثبتت أنها الأكثر فعالية في قتال تنظيم داعش،ارتفع سقف مطالب الأكراد،إذ تصاعد نفوذ الأكراد مع اتساع رقعة النزاع في سوريا في العام 2012 مقابل تقلص سلطة النظام في المناطق ذات الغالبية الكردية، وبعد انسحاب قوات النظام تدريجيا من هذه المناطق أعلن الأكراد إقامة إدارة ذاتية.

[1] زينب ماهر السيد مرسي، **العلاقات التركية العراقية:دراسة حالة الاكراد، المركز الديمقراطي العربي**، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/ 03/15) http://democraticac.de/?p=18020

[2] حسين علي، **مرجع سابق**، ص17.

أعلن الأكراد في سوريا في مارس 2016، النظام الفيدرالي في مناطق سيطرتهم في شمال البلاد خلال اجتماع عقد في مدينة رميلان في محافظة الحسكةوالمناطق المعنية في النظام الفيدرالي هي المقاطعات الكردية الثلاثة، كوباني (ريف حلب الشمالي) وعفرين (ريف حلب الغربي) والجزيرة (الحسكة)[1].

[1]الاكراد يعلنون **النظام الفيدرالي، شمالي سوريا**، موقع العربية نيوز، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 01/02 /2017)
ttp://www.skynewsarabia.com/web/article/825098/h

المبحث الثاني:القضية الكردية وأثرها على الاستقرار الأمني داخل الدول منذ 2003

المطلب الأول: القضية الكردية و الاستقرار الأمني في العراق

1- **العلاقات الكردية الإسرائيلية و أثرها على الاستقرار الأمني في العراق**:دأبت إسرائيل إلى دعم التمردات التي يقوم بها الكرد بوصفها أنجع الأساليب لزعزعة الاستقرار في العراق باعتباره يشكل خطرا على دولتهم خاصة وانه شارك في جميع الحروب العربية-الإسرائيلية ،كما قدم مختلف أنواع الدعم للقوى الفلسطينية،ففي عام 1964 كانت تل أبيب قد أسست فعلا علاقات وثيقة مع مصطفي البرازاني الزعيم الكردي،وبدا توافد الخبراء والجواسيس الإسرائيليين إلى معاقل المسلحين الكرد بهدف التسليح والتدريب في إطار مشاريع وخطط إسرائيل لإضعاف الدول العربية بتشجيع التمردات العرقية والطائفية، وقد درب إسرائيليون الجماعات الكردية المقاتلة "البيشمركة" مقابل معلومات وخدمات أفادت في احتلال العراق[1]، وقد امتدت العلاقة بين إسرائيل وكرد شمال العراق إلى أواخر القرن الماضي،وجاءت تطبيقا لما يسمى إستراتيجية "حلف الأطراف"والتي تقوم على توثيق العلاقات مع أطراف إقليمية وأقليات عرقية تخوض صراعات مع دول إقليمية تؤثر في الصراع مع الكيان الإسرائيلي،وقد اتخذ التعاون الإسرائيلي مع كرد العراق شكل التدريب العسكري مقابل مساعدتهم في تهريب اليهود إلى الخارج وأيضا في تبادل المعلومات بشان دول الجوار ومن بينها إيران التي تشترك بحدود طويلة مع إقليم كردستان العراق[2]، كانت الحرب الانجلو-أمريكية لاحتلال العراق عام 2003 متغيرا إقليميا مؤثرا بشان مفهوم ومكانة دور إسرائيل إقليميا كونها حليفا تقليديا للولايات المتحدة الأمريكية من جهة وطرفا مؤثرا و متأثرا بحرب تشن على العراق،القوة الإقليمية التي لا تعيق المشروع الصهيوني فحسب بل تهدده أيضا لما للعراق من ثقل إقليمي لا يستهان به.

1 فايز عبد الله العساف، **مرجع سابق**، ص 82.

2**علاقة الكيان الإسرائيلي بإقليم كردستان وأثرها على الأمن القومي لإيران**، وكالة الرأي للأنباء، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ:23/ 04 /2017)

http://www ،alrai-iq ،com/2017/01/15/294415/

مارست إسرائيل دورا عسكريا في الغزو الأمريكي البريطاني للعراق تخطيطا وتنسيقا ومشاركة مباشرة بحيث تم تشكيل لجنة تنسيق عسكرية أمريكية-إسرائيلية، حيث تقوم إسرائيل بتقديم كل ما يتطلبه الجهد الحربي الأمريكي إضافة لإرسالها لفرق الموساد ووحدات القوات الخاصة إلى العراق وبقائها في كردستان والمنطقة الغربية[1] وبالتالي فان احتلال العراق عام 2003 فتح باب الاختراق الإسرائيلي وعليه لم يعد العراق القوة الأمنية المهددة لأمن إسرائيل كما كان بل أصبحت الدولة التي تهدد الانقسامات السياسية والطائفية وحدتها واستقرارها.

اتبعت إسرائيل استراتيجيات محددة لدعم مصالحها الإستراتيجية وتامين الاستقلال الكردي حيث كشفت عن مساعداتها الاقتصادية المباشرة لحكومة إقليم كردستان من خلال توفيرها لتدريب قوات الأمن وإنشاء المطارات وإقامة البنية التحتية للاتصالات[2]، كما تحدثت تقارير إعلامية أن إقليم كردستان مُصَدر أساسي للكيان الإسرائيلي لسد حاجاته النفطية مشيرة إلى أن الإقليم كان قد صدر نفطه في أوقات مختلفة للكيان عبر ميناء جيهان التركي،إضافة إلى العلاقات التجارية بين الجانبين والتي تعدت المجال التجاري الى البعدين العسكري والسياسي[3]، تصاعد في الآونة الأخيرة الحديث العلني في إسرائيل عن علاقات قديمة بينها وبين الكرد في شمال العراق،ويتحدث مسؤولون رفيعون في الكيان الصهيوني عن دعمهم لقيام دولة كردية وتفكيك العراق وسوريا إلى دويلات بما يخدم مصلحة إسرائيل حيث أعلن بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي دعمه للدولة الكردية المستقلة في العراق مشيرا أن العالم يشهد تفكيك العراق و أن تشكيل دولة كردية مستقلة بات حقيقة واقعة وهي تستحق الدعم[4]، يمكن القول أن العلاقة الإسرائيلية-الكردية قائمة أساسا وفقا للمصلحة

---

1 مثني فائق مرعي العبيدي، **دور اسرائيل في حرب احتلال العراق:الواقع وافاق المستقبل**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد 14، عدد9، اكتوبر 2007، ص 322.

2 بثينة اشتيوي، **اسرائيل والأكراد:علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة**، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ:25 /04 /2017)
https://www ،sasapost ،com/kurdish-israeli-relations/

3 علاقة الكيان الاسرائيلي بإقليم كردستان و اثرها على الامن القومي لإيران، مرجع سابق.

4**العلاقات الكردية من السر إلى العلن**، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ:13 /03 / 2017)
http://www ،aljazeera ،net/news/reportsandinterviews/2014/7/1/

الأمنية والسياسية وهو ما يفسره دور إسرائيل في استثمار أي صراع استثمار أي صراع إقليمي ودولي وانقسام حاصل في أي دولة كما هو الحال بالنسبة لكرد العراق.

2- العلاقات الأمريكية-الكردية ودورها في احتلال العراق

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الورقة الكردية في العراق لإضعاف العراق المتحالف مع روسيا فترة الحرب الباردة،ولحماية المنطقة من المد السوفييتي في المنطقة و كانت العلاقات مع الكرد علاقات تعاونية وقد ازدادت هذه العلاقات تفاعلا زمن حرب الخليج عام 1991 وبلغت أوجها بعد احداث11 سبتمبر2011 بإقامة الولايات المتحدة الأمريكية علاقات إستراتيجية نتيجة أهمية الأكراد الإستراتيجية في المنطقة في ظل رفض تركيا المشاركة في الحرب على العراق[1] عام 2003، ولقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم المعارضة الكردية داخل العراق من اجل الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين،كما عملت على بناء معارضة كردية ذات شقين، تمثل الأول في بناء معارضة في الداخل من اجل دعم القدرات الأمريكية في أي مواجهة قادمة مع النظام العراقي،حيث مثلت منطقة كردستان العراقية منطقة التقدم و الإشراف للقوات الأمريكية المتمركزة في القواعد التركية عند بداية عملية هجومية ضد العراق، اما الثاني فهو وجود معارضة مسلحة تشارك في العمليات العسكرية ضد النظام العراقي وتسبب له إرباكا في السيطرة على ربوع الدولة وقد عملت الإدارة الأمريكية على استقطاب المعارضة العراقية (شيعية وكردية)في الداخل والخارج للمساعدة في إنهاء حكم صدام حسين وبناء عليه وبالتعاون مع بريطانيا تمت دعوة رموز المعارضة العراقية للاجتماع في لندن في ديسمبر 2002 وذلك لوضع الخطوط والترتيبات التمهيدية لإسقاط نظام بغداد، وقد رعت الولايات المتحدة الأمريكية المؤتمر في محاولة منها لتوحيد الفصائل المختلفة قبل الإطاحة بالنظام العراقي وتمثلت المعارضة

---

1 عبد الحفيظ بن عبد الرحيم محبوب، **هل تستمر الورقة الكردية ورقة رابحة لدى أمريكا؟**، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 04/29/ 2017)

http://www ،globalarabnetwork ،com/studies/9188-2012-11-25-21-02-10

العراقية في خمس فصائل من بينهم مسعود بارازاني وجلال طالباني زعيمي الحزب الديمقراطي الكردي وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني[1]، وقد صدر عن المؤتمر بيانات حيث تضمن البيان الأول عداد من التوصيات التي تخص القضية الكردية ومنها ما جاء في المادة الخامسة منه المتعلقة بالفيدرالية والتي أكدت على احترام الكامل للشعب الكردي في اختيار مستقبل العلاقة وشكلها مع بقية الشركاء في الوطن الواحد[2]استمر الدعم الأمريكي للكرد أثناء الاحتلال حتى بدان إقليم كردستان اكثر استقرارا واكثر ازدهارا مقارنة بباقي مناطق العراق وامتد هذا الدعم حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق،إذ انه في بيان صادر عن وكالة التعاون الأمني التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"تم الكشف عن اكبر صفقة تسليح تقدمها أمريكا للقوات الكردية بالعراق وذلك حين وافقت عن بيع أسلحة ومعدات بقيمة 295،6 مليون دولار لوحدات البيشمركة الكردية التابعة لإقليم كردستان العراق،وقد بررت صفقة التسليح بأنها تحقق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم قدرة العراق على التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام وهزيمته،وتسعى أمريكا خلال الفترة الأخيرة إلى محاصرة داعش في عدد من المدن العراقية وفي مقدمتها مدينة الموصل،كما أنها استخدمت من اجل تحقيق هذا الهدف العديد من الأساليب والاستراتيجيات منها القوات الكردية المقاتلة ضد التنظيم في كركوك[3]،الدعم الأمريكي المتواصل للكرد في العراق،لا شك انه سيمنح القوات الكردية مزيدا من القوت تنعكس بصورة واضحة عن وضعها السياسي وهو ما انعكس من خلال النداءات التي تطالب بالانفصال والاستقلال سواء داخل العراق وسوريا،وتأتي حادثة رفع العلم الكردي في كركوك العراقية لتجسد الوضع بصورة كبيرة ورغم الانتقادات الداخلية والخارجية التي قوبلت بها فان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحكومة إقليم كردستان رفضوا إنزاله.

---

1 **دور المعارضة الكردية في غزو العراق**، موسوعة مقاتل الصحراء، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 05/13 / 2017)
http://www ،moqatel ،com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec11 ،doc_cvt ،htm

[2] محمد ابو الريش، **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

[3] دور المعارضة الكردية في احتلال العراق، **مرجع سابق.**

3-التدخلات التركية في شمال العراق وأثرها على الاستقرار الأمني في العراق :

شكلت القضية الكردية ذريعة للدولة التركية للتدخل في شمال العراق بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا ضد الدولة التركية،وتعتبر هذه التدخلات تهديدا للاستقرار الأمني في العراق ففي سنوات (1992-1995-1996-1997)شنت تركيا حملات عسكرية مكثفة شارك فيها عشرات الآلاف من الجنود الأتراك في الشمال العراقي،إضافة إلى إقامة قواعد عسكرية في إقليم كردستان على الحدود التركية-العراقية وهي قواعد ثابتة ينتشر فيها الجنود الأتراك على مدار السنة و هذا ما جعل الحكومة التركية في أكتوبر 2012 تدعو مجلس النواب العراقي إلى إلغاء أو عدم تمديد أي اتفاقية تسمح بوجود قواعد أجنبية على الأراضي العراقية مشيرا إلى القواعد التركية في شمال البلاد[1].

تبنت جميع الحكومات التركية المتعاقبة منذ 1991 خيار الأمني العسكري للمشكلة الكردية سواء اخذ ذلك شكل عمليات أمنية داخل أراضيها أو عمليات عسكرية في شمال العراق،حيث دأبت تركيا على خرق حرمة الأراضي العراقية بحجة تعقب المسلحين من عناصر حزب العمال الكردستاني والتي يرجعها بعض الباحثين إلى وجود رغبة تركية أكيدة في إخضاع شمال العراق للنفوذ التركي بحجة ملاحقة عناصر[2] "pkk"،وقد قامت تركيا في 2008 ولأول مرة منذ احتلال العراق بهجوم بري واسع على مواقع حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل،وفي 2015 اتهمت العراق القوات التركية بغزو الأراضي العراقية،واعتبرته انتهاكا لسيادة العراق،وقد عبرت الحدود العراقية مستخدمة الدبابات والمدرعات ووصلت على مقربة من مدينة الموصل من دون الحصول على موافقة السلطات العراقية وأكدت السلطات التركية أنها أمضت اتفاقا مع رئيس إقليم كردستان "مسعود بارازاني"على إنشاء قاعدة

---

[1]عماد عنان، **لماذا تصر أمريكا على دعم الأكراد في سوريا والعراق**، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتارخ:1504/ /2017) https://www ،noonpost ،org/content/17640

[2]واثق محمد براك السعدون، **مستقبل العلاقات العراقية-التركية في المجال الأمني**، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة الموصل.

عسكرية تركية ثابتة في ضواحي مدينة بعشيقة[1]، كما صوت البرلمان التركي على التمديد للقوات الموجودة في مدينة بعشيقة لمدة 13 شهرا أخرى،في حين استنكرت الحكومة العراقية القرار ورفضت وجود قوات تركية في العراق كما اعتبرت وجودها احتلالا في حين بررت تركيا ذلك بسعيها من اجل تطهير العراق من المنظمات الإرهابية بما فيها تنظيم داعش وعناصر حزب العمال الكردستاني،وان ذلك تم بناء على طلب الإدارة المحلية لإقليم كردستان في شمال العراق من الوحدات التركية لتأهيل وتدريب القوات المحلية بهدف تحرير مدينة الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية[2]، يضاف إلى التهديد الذي تشكله التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق على الاستقرار الأمني في العراق تهديدها للاقتصاد العراقي من خلال عقد صفقات مع حكومة كردستان بموجبها يتم مد أنابيب النفط والغاز من شمال العراق إلى تركيا حيث لاقى ذلك استنكار الحكومة المركزية في بغداد على اعتبار انه وبموجب الدستور العراقي فان كل عائدات الصادرات النفطية تعود الى بغداد وتحصل منطقة كردستان على 17% وان استقلال الكرد بمواردهم النفطية قد يؤدي إلى تقسيم البلاد[3].

<u>المطلب الثاني:القضية الكردية وأثرها على الاستقرار الأمني في تركيا</u>

تميز الكرد بقدر كبير من الفعالية السياسية وكان لنشاطهم المستمر في تأكيد هويتهم ومطالبهم وحقوقهم الاثنية والقومية تأثيرا كبيرا في تركيا،وشكلوا خلال عدة قرون احد مصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي التركي والبند الأول في جدول أولويات سياستها الداخلية والخارجية.

عدت العقيدة الأمنية للدولة التركية موضوع الكرد أهم مصادر التهديد الداخلية والخارجية وكان للمسالة الكردية أهمية خاصة في ثمانينات القرن العشرين،وما بعدها وصولا

---

1 امنى حسين عبيد، **العلاقات التركية–العراقية وأثرها على استقرار العراق**، مجلة دراسات دولية، ع60.

2القوات العراقية تغزو العراق، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 02/12 / 2017).

https://www ،noonpost ،org/content/17640

[3]حمزة مصطفى أنقرة، **البرلمان العراقي يعد وجود قوات تركية في بعشيقة احتلالا؟**جريدة الشرق الأوسط، عدد 13827، اكتوبر 2016.

إلى اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي في فبراير 1998،وقد تأسست السياسات الأمنية والدفاعية على ما يلي:

- حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو ضبط النزاعات والصراعات الداخلية وأعمال العنف الداخلي والمعارضة المسلحة للدولة.
- احتواء مصادر التهديد الداخلية (الحركة الكردية)، واحتواء الأبعاد الخارجية للمسالة الكردية[1].

1-تمرد حزب العمال الكردستاني وأثره على الاستقرار الأمني في تركيا

في أوائل السبعينيات انتقلت التعبيرات عن القومية الكردية نقلة نوعية على يد عبد الله أوجلان الذي جمع حوله الطلاب الكرد الدارسين في أنقرة في حركة طلابية بتوجهات قومية كردية،نقلوا بعدها نشاطهم المنطقة الأغلبية الكردية في جنوب شرق تركيا،وفي 27 نوفمبر 1978 أعلن أوجلان عن تأسيس حزب العمال الكردستاني (pkk)، وعقد الحزب مؤتمره الثاني في سوريا بعد 4 سنوات،حيث اتخذ قرار بدا العمل المسلح،وبعد مرور عامين بدا النشاط العسكري الفعلي للحزب[2] في 1984، وجاء الدعم الإقليمي للحزب من المنطقة الكردية في شمال العراق التي أفلتت من سيطرة بغداد منذ ثمانينيات القرن الماضي ومن سوريا التي اتسمت علاقاتها بتركيا بالتوتر آنذاك.

تعهد الحزب منذ 1984حربا في مناطق الأغلبية الكردية في جنوب شرق تركيا ضد قوات الجيش التركي وتشير التقديرات إلى أن خسائر تركيا من حرب حزب العمال الكردستاني المستمرة منذ 29 عاما بلغت أكثر من 50 ألف قتيل،ووقعت الحرب ضررا

---

[1] عقيل محفوظ، **تركيا والأكراد:كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص ص 28/23.

[2] فتحي الشاذلي، **المسالة الكردية في تركيا و تداعياتها الاقليمية**، مركز التفكير الاستراتيجي، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 05/11/ 2017)

http://istratigy ،com/

بالغا وتسبب في تعثر كبير لبرامج التنمية وتشير التقارير إلى أن حصيلة الأنشطة العدائية لحزب(pkk) إلى غاية 2008 قد نتج عنها 32000 قتيل من قوات الحزب و 1400 معتقل وكذا 6482 قتيل من أفراد قوات الأمن والجيش التركي و 5500 مدني قتيل،كما قدرت مصادر تركية تكلفة الحرب التي شنتها pkk على الدولة التركية قد جاوز بكثير حتى منتصف العقد الحالي 100 مليار دولار أمريكي[1] صنفت تركيا حزب العمال الكردستاني ضمن المنظمات الإرهابية، وشكل قانون مكافحة الإرهاب رقم (3713) الصادر في 12 أفريل 1991اطارا قانونيا للعمليات العسكرية والأمنية والسياسية ضد المنظمات المعارضة الكردية والتركية التي تعتبرها الدولة تهديد الأمن القومي،و عَّرَفَت المادة الأولى من هذا القانون العمل الداخل تحت طائلة الإرهاب بأنه" أي عمل يصدر عن فرد أو أكثر ممن ينتمون الى تنظيم يهدف إلى تغيير طبيعة الدولة المنصوص عليها في الدستور،ونظامها السياسي والقانوني والاجتماعي والعلماني والاقتصادي،ويلحق الضرر بوحدة الدولة غير القابلة للتجزئة أرضا وشعبا،ويُعَرض الدولة ونظامها الجمهوري للخطر و يضعف سلطة الدولة ا يحطمها ويقضي على الحقوق والحريات الأساسية أو يخل بالأمن الداخلي والخارجي للدولة والنظام العام والصحة العامة عن طريق الضغط أو العنف أو الإرهاب أو الترويع والقمع والتهديد"[2].

سعت تركيا إلى حل سياسي تفاوضي لحل المسالة الكردية وكانت والى محاولاتها التي تعهدها الرئيس "تورغوت اوزال" (1991-1993) وجهوده لحل المسالة الكردية،في 1997 حاول رئيس الوزراء نجم الدين اربكان من جديد فتح قنوات تفاوض مع حزب العمال الكردستاني لكن سلطة اربكان على الجيش والمؤسسة الأمنية لم تكن بالقوة التي تسمح له بإحراز تقدم سريع في المسار السلمي كما أن حكومته لم تستمر لأكثر من عام[3]،واعتمدت

[1] فرصة أردوغان:**الربط بين التعديل الدستوري وحل المسالة الكردية**، مركز الجزيرة للدراسات، ص3.

[2] عقيل محفوظ، **مرجع سابق**، ص27.

[3] **فرصة أردوغان:الربط بين التعديل الدستوري وحل المسالة الكردية**، مرجع سابق.ص5

السلطات التركية النشاط ألاستخباراتي لمتابعة نشاط حزب العمال الكردستاني والمنظمات التابعة له في تركيا وفي دول الجوار،وتركيز الجهود على جمع المعلومات والتهيئة لعمليات عسكرية كما في شمال العراق ومناطق الحدود والتعاون مع المؤسسات الأمنية الأخرى سواء كان ذلك في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا أو التعاون الأمني مع إسرائيل،والاتفاقيات الأمنية مع العديد من الدول المعنية وذات التأثير في الموضوع الكردي التركي،مثل إيران،العراق وسوريا ومن بين هذه الأنشطة العمل ألاستخباراتي الذي أدى إلى متابعة حركة عبد الله أوجلان وتم اعتقاله في نيروبي–كينيا في 15 فيفري 1998، وقد شارك في ذلك الموساد الإسرائيلي والمخابرات الأمريكية وكان أوجلان فقد ملاذه الأمني في سوريا بعد تهديد تركيا لها بالحرب[1]، وعلى الرغم من اعتقال أوجلان إلا أن حزب العمال الكردستاني استأنف نشاطه في 2004 ولكن هذه المرة على جبهتين،الجبهة التركية في الجبال والأرياف التركية المتواجدة في الجنوب الشرقي والمنطقة الموجودة في شمال العراق الأمر الذي صعد الوضع و أصبح يشكل خطرا مباشرا وحقيقيا على تركيا[2]،

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 19 نوفمبر 2002 لم يتغير التعاطي الأمني العسكري مع القضية الكردية لأسباب كان أهمها تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وانتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية وظهور كيان كردي في شمال العراق وتمركز عناصر حزب العمال الكردستاني فيه،وهي تطورات سلبية رأت الحكومة التركية أنها تهدد أمنها القومي[3]، وعلى الرغم من تلك الأسباب إلا أنها لم تمنع رئيس الوزراء رجب الطيب أردوغان من عرض موقف حكومته لحل المسالة التركية وتسوية الصراع التركي–الكردي عندما ألقى خطابا في ديار بكر في 23 يوليو 2005 اعترف فيه

[1]عقيل محفوظ، **مرجع سابق**، ص ص 36/35.

[2]عبد المالك محزم، **البعد الاقليمي للسياسة التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ص 193.

[3]عمر فيصل خولي، **المسألة الكردية من الإنكار إلى الاعتراف**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **متوفر على** الرابط: (أطلع عيه بتارخ: 05/01 / 2017).

http://rawabetcenter ،com/archives/106

أن الدولة التركية ارتكبت أخطاء في حق الكرد و انه آن الأوان لتصحيحها في إطار مفهوم جديد للهوية القومية يستند إلى الحقيقة القائلة أن الدولة التركية دولة متعددة الأعراق والأديان[1]، وقد أعطى أردوغان الضوء الأخضر لبدء مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني في أوسلو 2008 نظمتها مجموعة نرويجية مدنية،استمرت مفاوضات النرويج حتى يوليو 2011،عندما قطع حزب العمال هدنة مع الدولة وشن هجوما دمويا على هدف عسكري تركي وقد بدا أردوغان في فبراير 2013 جولة مقاطعات الأغلبية الكردية في جنوب البلاد قصد بها الترويج لخطة سلام والقي كلمة استدعى فيها التاريخ والقيم الإسلامية وهاجم العصبيات القومية وقد كشف خطابه عن توجهاته لحل المسالة الكردية

2-اثر الاحتلال الامريكي على الاستقرار الامني في تركيا :

لقد كان للاحتلال الأمريكي العديد من المكاسب لكرد العراق على غرار انتهاج النظام الفيدرالي وظهور كيان كردي والحقوق التي تم توقيعها في قانون إدارة الدولة وكذا دستور العراق الدائم في 2005 ،إلى إثارة الحراك الكردي في الدول المجاورة وبالتحديد تمركز عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وهي تطورات سلبية رأت الحكومة التركية أنها تمثل تهديدا لأمنها القومي[2]،فبالنسبة لتركيا شكلت جملة هذه التطورات مصدرا دائما للقلق بسبب الفراغ السياسي والأمني المتزايد خاصة بعد الاحتلال العراق وتزعزع الوضع في شمال العراق ومتابعها من إيجاد سلطة حكم ذاتي كردية وإمكانية تأثيرها على الوضع في جنوب شرق تركيا والخشية من تفكك العراق وإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق التي ستنقل النزعة الانفصالية إلى تركيا وباقي دول الشرق الأوسط وعليه فان السلوكيات وتصعيدات تركيا العسكرية في مرحلة احتلال العراق كانت مبنية على المخاوف التركية من تطور المشكلة الكردية في العراق،إذا يمكن للكرد المطالبة بالانفصال مما يشكل تهديدا

---

[1]فتحي الشاذلي، **مرجع سابق.**

[2] -[2]**فرصة أردوغان:الربط بين التعديل الدستوري و حل المسالة الكردية** ، مرجع سابق، ص 4.

مباشرا وخطيرا على الأمن التركي[1]، شكل حزب العمال الكردستاني و الذي أدرجته تركيا ضمن قائمة المنظمات الإرهابية,تهديدا لأمنها وقد زادت مخاوف تركيا من هذا التهديد،تمركز عناصر الحزب في شمال العراق والذي أشارت التقديرات في منتصف 2004 إلى وجود 5 ألاف لهذا الحزب هناك،إضافة إلى 1800 مقاتل داخل تركيا وفي 2004 ألغى حزب العمال وقف إطلاق النار الذي قد أعلن في فبراير 2000 في خطوة أحادية الجانب وان إلغاءه توافق مع تسلل نحو 1200 من مقاتلي هذا الحزب من شمال العراق التركي وقد أعقب ذلك الحدث تصعيدا ملحوظا في حدة ووتيرة أعمال العنف المتبادل داخل الأراضي التركية بين قوات الأمن التركية ونشطاء حزب العمال الكردستاني،إذ أن حزب العمال نفذ في الفترة بين جانفي و آوت 109 هجمة مسلحة داخل تركيا وقد اعتبرت تركيا أن تصاعد أعمال العنف الداخلي الذي شهدته البلاد جاء نتيجة لحرية الحركة التي يتمتع بها حزب العمال الكردستاني في شمال العراق[2]، كما أن ذلك التصعيد من وجهة تركيا كان نتيجة عدم تعاون الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على مكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني مما أدى إلى توتر العلاقات بين الجانبين مما دفع تركيا إلى ضرورة إحراز التقدم في هذه القضية دون الاعتماد على الدول الأخرى وبالتالي العمل بما يتطلبه أمنها القومي[3] وبهدف القضاء على نشاط حزب العمال الكردستاني،أجرت تركيا اتصالا مع السلطات العراقية فوقع الطرفان في أوت 2007 اتفاقا بخصوص مكافحة الإرهاب وقد أسهم الاتفاق في مساعدة تركيا في صراعها ضد حزب العمال الكردستاني.

في عام 2008 ولأول مرة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق قامت القوات التركية البرية بهجوم بري واسع على مواقع الحزب في جبال قنديل و لعل ما سهل للقوات التركية التوغل في شمال العراق هو الحالة السياسية و الأمنية المتردية و كنتيجة للضغوط التركية لوضع

[1]الشرق الأوسط بعد احتلال العراق، **جريدة الأهرام**، 9 ماي 2017.

[2]عبد المالك محزم، **مرجع سابق**، ص196.

[3]بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه العراق:المشكلات والآفاق المستقبلية**، دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 170.

حد لمسالة حزب العمال الكردستاني،تم تشكيل لجنة ثلاثية(عراقية،تركية وأمريكية)في 11افريل 2009 تم الاتفاق من خلالها على تبادل المعلومات الاستخبارية وقطع التموين لمقاتلي حزب العمال الكردستاني من القوى العراقية[1]

3-الأزمة السورية وأثرها على الاستقرار الأمني في تركيا :

عارضت تركيا الدعوات بزج قواتها على الأرض في المراحل الأولى للازمة السورية وهو ما دفعها إلى مواجهة تهديد ثنائي، التوسع الإقليمي لحزب العمال الكردستاني في شمال سوريا وتزايد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية لاسيما في المناطق الحدودية التركية-السورية ومن ثم اللحظة المناسبة لشن عمليات متعددة المهام لوقف هذين التهديدين وضمان امن حدودهما[2]، سيطرت وحدات حماية الشعب الكردية السورية "الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري"على ساحات كبيرة في شمال شرق سوريا وكانت على الأرض الحليف الأكفأ لحملة القصف الجوي التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم الدولة الإسلامية ويسيطر الكرد السوريون على شريط طوله 400 كم على الحدود السورية-التركية من الحدود العراقية حتى نهر الفرات،كما يسيطرون أيضا على قطاع منفصل على الحدود الشمالية الغربية في مناطق عفرين.

لم توجه دعوة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري للمشاركة في محادثات السلام في جنيف 2016 استجابة لرغبة تركيا التي تعتبره امتداد لحزب العمال الكردستاني الذي يشن تمردا ضده،لتعلن الأحزاب الكردية في 17 مارس 2016 بعد استبعادها من محادثات جنيف،الحكم الفيدرالي في المناطق الثلاث الخاضعة لسيطرتهم(كوباني،عفرين والجزيرة)ولقد زادت هذه الخطوة من مخاوف تركيا حول إذكاء النزعة الانفصالية بين الأقلية

---

[1]نفس المرجع ، ص176.

[2]امني حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص 105.

التركية[1]،واعتبرت عملية "درع الفرات" في خريف 2016 التي قادتها وحدات الجيش الحر السوري مدعومة بالجيش التركي،أول عملية توغل تركي بري في سوريا سعيا من تركيا لطرد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية من منطقة الشمال السوري،وانطلقت يوم 10 أوت 2016،لاستعادة مدينة طرابلس السورية الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات والمتاخمة للحدود التركية–السورية، ومن جهة أخرى كانت تركيا تهدف لوقف تقدم قوات حماية الشعب ومنع استيلائها على المدينة التي تكتسي أهمية إستراتيجية لدى تركيا نظرا لان الأولوية الإستراتيجية لها هي منع الكرد من الربط بين ضفتي الفرات،ولذلك فهي تسعى لتفادي إنشاء الكرد شريطا لهم على طول الحدود التركية–السورية ويربط بين مناطق سيطرتهم شرقا وغربا و ضمان عدم قيام كيان لهم غرب الفرات باعتبار ذلك يهدد وحدة أراضيها[2]، فتركيا تعتبر أن المشروع السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي،على حدودها الجنوبية يشتمل في ثلاث نقاط:

1– أن قيام هذا الممر الكردي كبذرة لدويلة مستقبلية في إطار سيناريو تقسيم سوريا الذي تعارضه تركيا لانعكاساتها لسلبية على وضعها الداخلي المتنوع اثنيا.

2– أن الكيان الوليد سيكون على الأغلب متناقضا في عقيدته السياسية وعلاقاته الإقليمية والدولية مع تركيا .

3– أن الكيان الوليد المفترض سيكون نموذجا مكررا لحصول الكرد على حكم ذاتي ومشروع سياسي خاص بهم خارج إطار الدولة المحلية بعد نموذج الدولة المحلية في شمال العراق،وهو ماسيشجع بالتأكيد كرد تركيا على رفع سقف مطالبهم من مواطنة متساوية الحقوق إلى إدارة ذاتية وربما الى الانفصال مستقبلا،من ناحية أخرى سيعيد هذا التطور

---

[1] بولنت اراس،**السيناريوهات المحتملة لعملية درع الفرات**، مجلة ناشيونال أنتيريست، ترجمة موقع ترك برس، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017 / 05/02).

http://www ،turkpress ،co/node/25603

[2] **الأكراد يستعدون للإعلان نظام فيدرالي في شمال سوريا**، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ:01 /03 / 2017).

http://p ،dw ،com/p/1IDwk

للقضية الكردية بعدها الإقليمي وهو ما سيصعب على تركيا إمكانية الحل الداخلي ويفتح الباب واسعا أمام التدخلات الأجنبية والمصالح الدولية[1].

المطلب الثالث: أثر القضية الكردية على الاستقرار الأمني في سوريا

1- التمرد الكردي في سوريا وأثره على الاستقرار الأمني

يشكل الكرد السوريون ثاني مجموعة قومية من حيث عدد السكان بعد العرب السنة في سوريا، حيث تتراوح نسبتهم بين 10% إلى 12% من مجموع السكان، وكانت حياة الكرد مستقرة مع سائر الجنسيات الأخرى وخاصة العربية.

كان إنشاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في 1957 وقد كان يطالب بالحقوق الثقافية واللغوية والمطالبة بالمساواة مع بقية الشعب السوري ولكن قوبلت مطالبهم بالرفض من قبل الحكومة السورية بل وتعرض أعضاءه للسجن والتعذيب وحتى الحرق على غرار حرق 250طالب كردي في مدينة عامود داخل دار السينما[2]، واستمرت الحكومات المتعاقبة تبني سياسة القومية العربية ولذلك انتهجت الحكومات سياسة قمع الهوية الكردية، لأنها ترى فيها تهديدا لوحدة سوريا، وفي عام 1962 اجرت الحكومة السورية إحصاء في محافظة الحسكة شمال شرقي سوريا وقد تم إجراء الإحصاء في يوم واحد ولم تمنح السكان ما يكفي من وقت ومعلومات عن العملية وبالتالي نزعت السلطات الجنسية عن حوالي 120 ألف كردي وتركهم دون جنسية في مواجهة مختلف المشكلات من الحصول على وظائف إلى الحصول على خدمات الدولة[3]، ويرجع البعض أن الهدف من العملية كان اختلال التوازن

---

[1] درع الفرات:**عملية متعددة الاهداف والجبهات**، موقع الجزيرة نت، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 13 /05 /2017).
http://www ،aljazeera ،net/encyclopedia/military/2016/9/5/

[2] حسين علي،مأساة اكراد سوريا،، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 13 /05 /2017).
www،kotobarabia،com

[3] انكار الوجود:**قمع الحقوق السياسية و الثقافية للأكراد في سوريا**،التقرير العالمي لحقوق الإنسان،humain rights watch، 26 نوفمبر 2009،ص7.

السكاني بالمنطقة لصالح غير الكرد وذلك نتيجة اكتشاف الحكومة السورية وجود آبار النفط في هذه المنطقة ذات الأغلبية الكردية، وقد فرضت الحكومة حالة من التعتيم الإعلامي حول هذه الاكتشافات البترولية[1].

وقد ركزت الحكومات المتعاقبة على قمع الهوية الكردية عبر تقييد استخدام اللغة الكردية علنا أو في المدارس أو أماكن العمل مع حظر الاحتفالات بالأعياد الكردية مثل عيد "النوروز" وهو رأس السنة الكردية، وفي 13 مارس 1973 أقر وركز الدستور السوري على القومية العربية واستبعد أي ذكر لأي من الهويات الأخرى[2].

وبالتناقض مع قمعه لكرد سوريا تزايد اهتمام النظام بالدفاع عن حقوق الكرد في الدول الأخرى، إذ كانت هناك مسائل عالقة بين تركيا المتقاربة مع إسرائيل وعضو في حلف الناتو، وسوريا التي كانت محسوبة على المعسكر الشرقي كمسألة لواد اسكندررون*، والخلاف حول مياه نهر الفرات الهام كمصدر مائي لسوريا، وقد وجد الرئيس السوري فرصة للضغط على تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني الذي كان يخوض حرب عصابات ضد الدولة التركية، إذ سمحت له سوريا بإقامة معسكرات تدريبية واستمر هذا الدعم حتى 1998 عندما هددت أنقرة بعمل عسكري ضد سوريا وكاد أن يؤدي إلى نزاع مسلح بين الدولتين لولا تخلي سوريا عن دعم الحزب وطرد زعيمه[3].

كان لتطورات العراق الأثر على تطور أوضاع الكرد، إذ أن تطلعات كرد سوريا ازدادت مع المكاسب التي أحرزها كرد العراق أثناء الغزو الأمريكي سنة 2003، إذ احتجزت أجهزة الأمن السورية المشاركين في تظاهرة أمام مقر اليونيسيف في دمشق لمطالبة السلطات السورية بمنح الجنسية للكرد المجردين منها[4].

---

[1] حسين علي، **مرجع سابق**، ص10.

[2] انكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا، **مرجع سابق**. ص9

[3] محمد سالم، **التطورات المتسارعة للقضية الكردية**، مركز برق للأبحاث و الدراسات2016.

[4] انكار الوجود: قمع الحقوق السياسية و الثقافية للأكراد في سوريا، **مرجع سابق**. ص9

جاءت احتجاجات 2004 التي يشير العديد إليها من كرد سوريا باسم "انتفاضة الكرد" ، جراء أحداث القامشلي في 12 مارس 2004 في أعقاب مباراة كرة القدم بين فريقي الجهاد والفتوة من دير الزور والحسكة، حيث حدثت مواجهات عنيفة بين الكرد وقوات الأمن السورية، وقام الكرد السوريون بإحراق العلم السوري وأعمال تخريبية ضد مقرات سوريا وكانت حصيلة المواجهات 32 قتيلا ومئات الجرحى واعتقال 2000 كردي واستمرت لستة أيام[1]، وكانت هذه أول مرة تناقش فيها القضية الكردية علنا في سوريا حيث تم تداولها بشكل رسمي وصرح بشار الأسد أن الكرد جزء من النسيج الاجتماعي الوطني في سوريا، واعترف الأسد ونظامه بالكرد كوجود أو حتى كانتماء لسوريا كلف الكثير من الدماء، ومع ذلك لم يتقدم الأسد بأي مشروع لحل القضية الكردية، والتي كانت سقف مطالب الحركة السياسية فيها: الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولم يقدم أي حزب كردي داخل سوريا أي مشروع انفصالي أو استقلال حكم ذاتي[2].

وعلى مدار أكثر من خمس سنوات منذ مارس 2004، التزمت سوريا بسياسة قمع متزايد بحق الأقلية الكردية السورية، وكان هذا القمع جزء من قمع الحكومة السورية الأوسع لأي شكل من أشكال المعارضة السورية، واشتمل على خصائص معينة مثل قمع التجمعات الاحتفالية الكردية لأن الحكومة ترى تهديد في الهوية الكردية، فمنذ 2005 عمدت قوات الأمن السورية إلى قمع ما لا يقل عن 147 تجمعا سياسيا وثقافيا عاما من تنظيم جماعات كردية، وهي تجمعات يتميز أغلبها بالطابع السلمي، وعادة ما لجأت قوات الأمن السورية إلى العنف في تفريق الحشود، واحتجازها في أحيان كثيرة المشاركين في هذه التجمعات وإحالتهم

[1] حسين مصطفى احمد، **المسالة الكردية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، ع 223، ص15.

[2] مسعود عكو، **مقاربة القضية الكردية بين النظام والمعارضة السورية**، موقع روزأنا راديو، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/13)

http://rozana.fm/ar/node/11231

إلى المحاكم العسكرية باتهامات من قبيل "إثارة الشغب، وعضوية منظمة غير مرخص لها " وقد بررت الحكومة السورية حملتها باتهامها النشطاء الكرد بـ "السعي لتقسيم سوريا"[1].

لقد كان لتطور أوضاع الكرد في الدول المجاورة لتركيا والعراق أثر على استقرار الأمني في سوريا، فقد تظاهر في 2 نوفمبر 2007 ..... كردي سوري في القامشلي وعين العرب بدعوة من حزب الاتحاد الوطني الكردي السوري في شمال العراق وعلى التأييد السوري للقرار التركي واستخدمت القوات السورية الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين[2].

في 28 ديسمبر 2007 نظمت الأحزاب الكردية تجمعا آخر هذه المرة من حي الأشرفية في حلب للتنديد الجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني في العراق وتركيا، وقوبل التجمع بالقمع والاعتقال وبعد شهرين في 15 فيفري 2008 نظم حزب pyd تجمعا في حلب احياء للذكرى السنوية لاعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي، فرقت السلطات السورية التجمع لتنظم بعدها مخابرات من الدولة حملة اعتقالات لأشخاص يعتقد أنهم شاركوا في التجمع[3].

2-الدعم الأمريكي لكرد سوريا وأثره على الوحدة السورية

بعد انطلاق الثورة السورية في مارس 2011 أصدر بشار الأسد مرسوما حمل رقم 49 في نيسان 2011 أي عقب شهر واحد من اندلاع الاضطرابات وجاء المرسوم لإعادة الجنسية لأكثر من ربع مليون كردي سوري والذي تم تجريدهم من جنسيتهم، بناءا على المرسوم التشريعي رقم 93 لعام 1962، وقد كان هدف الأسد من هذا القرار استمالة الكرد وتحييدهم من الانخراط في صفوف الاضطرابات، إلا أن الشعب الكردي خرج في مظاهرات

[1] انكار الوجود:قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا،**مرجع سابق**.ص7

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

في كل مناطقه معلنا رفضه هذه الجنسية وكرر مطالبته بالحرية[1]، وقد بدأت الثورة الفعلية في المناطق الكردية في أفريل 2011 في القامشلي وعامودا، لتشمل تباعا معظم المدن الكردية الأخرى وتعامل النظام مع المظاهرات بالمناطق الكردية باعتقال ومطاردة الناشطين البارزين الداعيين إلى هذه المظاهرات، كما حاول عدم التصعيد بالقتل خشية انجرار الكرد واستماتتهم في إسقاط النظام الحاكم عبر العمل المسلح ولكن مع التصعيد الثوري الذي شهدته المناطق الكردية بدأ النظام السوري بسياسة الاغتيالات وتصفية الناشطين[2].

منذ أواسط عام 2014 استطاع الكرد في سوريا الاستفادة من صعود تنظيم الدولة الإسلامية، إذ زودت الولايات المتحدة الأمريكية الكرد السوريين ممثلين بحزب الاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري الممثل في "وحدات حماية الشعب" بالدعم العسكري المباشر في قتالهم ضد داعش، شهد هذا التحالف العسكري التكتيكي من أيلول 2015 والشهر ذاته من 23016 كثافة في التعاون الاستراتيجي مع وحدات حماية الشعب، القوة الكردية الرئيسية على الساحة السورية بتحرير المدن الرئيسية كـ "كوباني، تل أبيض، شدادي و منج" وبسبب الضغط الدولي أجبرت تركيا على القبول باتفاق حلفائها العمل مع وحدات حماية الشعب عندما تعرضت مدينة كوباني الكردية لهجوم من تنظيم داعش شهر أيول 2015، سمحت تركيا لقوات البشمركة الكردية العراقية الانتقال من كردستان العراق إلى كوباني عبر الأراضي التركية لمساعدة حزب الاتحاد الديمقراطي في تحرير المدينة[3]، وبعد انسحاب جيش النظام في مارس 2012 من الشمال السوري الذي تتواجد فيه الأقلية الكردية استغل الكرد هذا الفراغ من أجل عزل مناطقهم عن المناطق الأخرى ذات الأكثرية العربية لإقامة كيان

---

[1] محمد عكو، **مرجع سابق**.

[2] محمد ازيد مستو، **الاكراد السوريون صراع قديم مع النظام جددته الثورة**، موقع العربية نت، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/17) https://www.alarabiya.net/articles/2012/02/27/197228.html

[3] ديفيد بولوك، **الكرد السوريون كحليف للولايات المتحدة الامريكية التعاون والتعقيدات**، ترجمة المركز الكردي للدراسات.

شبه مستقل[1]، وبدءا من تشرين الأول 2013 شهدت المناطق ذات الغالبية الكردية وعموم الشمال تحولات نوعية متسارعة حيث أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي عن مشروعه للإدارة الذاتية في ثلاث مقاطعات منفصلة (الحسكة، كوباني وعفرين) وكان لدخول تنظيم الدولة لكوباني الأثر الأكبر لإعطاء زخم شرعي دولي لوحدات الحماية الكردية بوصفها المؤهلة لمحاربة الإرهاب المتمثل في تنظيم الدولة، حيث تم تدخل التحالف الدولي لدعم الوحدات الجوية في مواجهة تنظيمك الدولة، نتيجة لذلك استطاعت وحدات الحماية فرض واقع جديد على الأراضي حيث شهدت المنطقة ولأول مرة اتصالا جغرافيا بين كانتوني و الحسكة و عين العرب (كوباني) تحت سيطرة وحدات الحماية[2].

رأت الولايات المتحدة الأمريكية وحدات حماية الشعب الكردية أكفأ حليف للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية لذلك حظيت وحدات الحماية بمزيد من الشرعية الخارجية من خلال دعم التحالف لهم إضافة إلى الشرعية الداخلية.

كل هذا الدعم وكل هذه الشرعية التي أحرزها حزب الاتحاد الديمقراطي أدت إلى تزايد تطلعاتهم إذ أعلن في 17 مارس 2016 عن النظام الفيديرالي في مناطق سيطرتهم في "كوباني، عفرين والجزيرة شمال سوريا" وتم هذا الإعلان خلال اجتماع عقد في مدينة "رميلان" في محافظة الحسكة، شارك فيها 150 عن شمال سوريا، وقد فتح الإعلان النقاش مجددا حول حقوق الكرد في منطقة الشرق الأوسط وحلم الاستقلال الذي يراود الكرد[3].

إن إعلان النظام الفيدرالي في المناطق الواقعة تحت سيطرة الكرد في شمال سوريا تدفع الورقة الكردية في اتجاه تقسيم سوريا، ورفض لكل من وفد المعارضة السورية ورئيس وفد الحكومة السورية في محادثات السلام في جنيف مارس 2016 بشار الجعفري الحديث عن

---

[1] نزار عبد القادر، **الاكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة**، مجلة الدفاع الوطني، ع86، اكتوبر 2013.

[2] محمد سالم، **مرجع سابق**، ص8.

[3] **نظام فيدرالي في سوريا ،هل حان وقت الدولة الكردية**، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/15)
http://p.dw.com/p/1IEu3

النموذج الاتحادي يعتبر مساس بوحدة البلاد ويلتقي الموقف الإيراني التركي والأمريكي في رفض أي صيغة منفردة للكرد في سوريا لعدم فتح الباب أمام أي تقسيم.

إن إعلان الفيدرالية يعني ذلك ضم مناطق ومدن مختلفة كانت متقاتلة وضمها في كيان واحد، ويعد اتجاه الانفصال ضربا للوحدة السورية في الوضع الحالي وسيعمل على فتح الأبواب أمام الطوائف والأقليات لبحث مستقبلها بنفس لطريقة التي تزيد سوريا تقسيما[1].

[1] **الاكراد يدفعون سوريا للتقسيم بإعلان الفيدرالية**،، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/15)
http://www،masralarabia،com/

المبحث الثالث: القضية الكردية وأثرها على السياسات الإقليمية والدولية منذ 2003

المطلب الأول: القضية الكردية وأثرها على العلاقات التركية-العراقية

يرتبط العراق بعلاقات وثيقة مع تركيا تعود إلى عمق التاريخ إذ تجمع كلا البلدين العديد من الروابط الثقافية والاقتصادية والدينية وحتى العرقية ، حيث التدخل بين مختلف القوميات الكردية وحتى التركمانية، فقد اتسمت تلك العلاقات بالتطور في مختلف الحقب التاريخية فهناك الكثير من القواسم المشتركة التي تستلزم العلاقة بين البلدين لاسيما قضية نهري دجلة والفرات والذي يعد الرابط القوي لكلا البلدين على الرغم مما يثيره موضوع مياه النهرين من مشكلات سياسية واقتصادية كان لهما بالغ الأثر في دخول كلا البلدين في صراعات ومنافسات لم يتمكن الطرفين من وضع حد لها[1].

وتعتبر المسالة الكردية من المشاكل السياسية المؤثرة في علاقة البلدين على اعتبار إن قضية الكردية تحولت من كونها قضية بحث عن كيان قومي إلى كونها مشكلة تؤثر في الوحدة الوطنية واستقرار كل من الدول المعنية بالقضية منذ 1923 اثر توقيع معاهدة لوزان التي بلغت جميع موارد في معاهدة سفر من نصوص تتعلق بالمطالب الكردية على أن هناك اتفاق كافة دول الإقليم الضمني والصريح على إنكار الحقوق القومية للأكراد ودمجهم العسكري في الدول التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى[2].

لم تشكل المسألة الكريه نقطة تصادم بين الدولة العراقية والتركية بل ظهر تعاون بينهما لمواجهة الآثار السلبية لهذه المسألة منذ بدايتها وبروزها داخل الدولتين بعد الحرب العالمية الأولى وتجسيد ذلك في عدة اتفاقيات في هذا الإطار مثل معاهدة سعد أباد الذي وقعته كل من تركيا،إيران،والعراق،وأفغانستان في 8 جويلية 1937 وقد كان هذا الميثاق موجها ضد التحركات التركية المسلحة، إضافة إلى توقيع حلف بغداد من طرف تركيا وإيران

---

[1] امني حسين، **مرجع سابق**، ص 94.

[2] حسين مصطفى احمد، **مرجع سابق**.

والعراق وباكستان في 9 افريل 1955 والذي نص في مادته الأولى على التعاون في مجال مكافحة القوى السياسية المعارضة بما في ذلك القوى الكردية لذا كانت الحالة الكردية ضمن أسباب قيام هذا الحلف[1]شكل التحول الذي عرفته المسالة الكردية في العراق بداية من الستينات اعتبار الحركة الكردية العراقية عاملا من عوامل الانتعاش الحركة القومية الكردية وذلك من خلال تأثر الكرد بثورة البرزاني في كردستان العراق وقد ساهم ذلك، في إبقاء نشاط هذه الحركة بتركيا وتجسيد ذلك ميدانيا في العديد من النشاطات السياسية وحتى المسلحة الأمر الذي دفع بالسلطات التركية آنذاك إلى تحديد سياستها في مواجهة الحركة الكردية خلال الستينات تخوفا من انعكاس الأحداث شمال العراق على الحركة الكردية بتركيا، كما ظهرت المخاوف التركية اثر إصدار بيان مارس 1970 في العراق القاضي بمنح الكرد الحكم الذاتي والذي شكل خطوة هامة في تطور المسالة الكردية بالعراق .

وهو ما يمكن أن يدفع بالحركة الكردية التركية إلى رفع مطالب مماثلة[2]، وقد شهدت فترة السبعينات تعاونا عراقيا تركيا حيث تم توقيع عام 1972 بروتوكولا اقتصاديا لتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي بينهما في مجال النفط والتجارة ، وعلى الرغم من أن التعاون العراقي التركي قد ازداد قوة في الثمانينات ، نجد أن موقف تركيا من الحرب العراقية الإيرانية 80 ـ 88 قد اتسم بالحياد ولعل سبب ذلك يعود للعلاقات التجارية التي كانت تربط بين تركيا والعراق ولكنها استغلت الفرصة للحصول على اتفاقية التعاون من اجل مقاومة الحركة الكردية في شرق تركيا كما تمكنت من عقد اتفاقية أمنية مع العراق عام 1985 استطاعت من خلالها ملاحقة الكرد داخل الأراضي العراقية[3].

وللحد من نشاط عناصر حسب العمل الكردستاني, وذلك من عن طريق الحوار مع دول الجوار إذ أبرمت مع العراق اتفاقية مشتركة في اكتوبر 1984بموجبها يسمح لقوات

---

[1] **نفس المرجع**، ص21.

[2] ويفي خيرة،**تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الاقليمي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص142.

[3] منى حسين عبيد، مرجع سابق،ص95.

الطرفين للدخول بمسافة 5 كيلومترات لمدة لا تتجاوز 3 أيام وملاحقة الكرد داخل الدولة الأخرى[1].

تمخضت حرب الخليج الثانية (أوت 1990 ـ مارس 1990) عن حصول فراغ في شمال العراق بحلول عام 1992 بسبب تداعيات سياسية والأمنية والعسكرية التي أعقبت هذه الحرب مما مكن حزب العمال شمال العراق,استغلال اضطرابات الإقليمية لاستئناف عمله المسلح ضد أنقرة. أمام هذا الوضع أطلقت تركيا الأعوام 1990 ـ 1995 ـ 1996 ـ 1997 عمليات عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق وإقامة قواعد عسكرية ثابتة ينتشر فيها جنود أتراك على مدار السنة، وقد أدت تدخلات تركيا في شمال العراق إلى إثارة مواقف حول انتهاك سيادة العراق بل وتهديد وحدته[2].

بعد الغزو الأمريكي للعراق وضعت تركيا مجموعة من الخطوط الحمراء في موقفها من القضية الكردية في العراق وأهمها :

ـ عدم السماح لدخول القوات البشمركة الكردية إلى مدنيتي كركوك والموصل والسيطرة عليهما

ـ قناعة تركيا بأن الأكراد سيعلنون عن دولة كردية بعد انهيار نظام صدام حسين مما يؤدي ذلك إلى تداعيات مباشرة مع وضع أكراد تركيا .

ـ الدفاع عن هذه الخطوط الحمراء تمس أمنها القومي وأنها مستعدة لاجتياح العراق في حال خرقها من قبل الكرد[3].

[1] تلا عاصم فائق، **اثر المتغير الامريكي في العلاقات العراقية–التركية**، مجلة دراسات دولية، ع54.

[2] واثق براك السعدون، **مرجع سابق**.

[3] خرشيد دللي، **الدوافع التركية من تطوير اقليم كردستان**، موقع الوحدة الاسلامية، متوفر على الرابط (أطلع عليه بتاريخ:2017/02/25) ttp://www.wahdaislamyia.org/issues/135/kdali.htmh

ورغم هذه الخطوط الحمراء التي وضعتها في سياستها اتجاه كردستان العراق إلا أن رئيس إقليم كردستان (مسعودا لبرزاني) صرح في 18 جوان 2004 أن القيادة التركية قامت بإعلامه بأنها ليست ضد إقامة فدرالية في شمال العراق في إطار دولة موحدة وإضافة أنه استقبل في 09 جوان من نفس السنة وفدا تركيا رفيع المستوى ، أقر بفدرالية شمال العراق في أطار دولة موحدة كما أكد أن تركيا تسعى إلى إنشاء علاقات أحسن مع كردستان إلى جانب علاقتها مع الحكومة العراقية وأنها تلقت دعوة من تركيا لزيارة أنقرة[1].

في خضم التغيرات الكبيرة لتي أحدثها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى الحكم وجدت حكومة أردوغان مع نهاية 2006 إن عليها إعادة النظر في أولويات سياستها الخارجية وان الوضع في العراق إثناء هذه المرحلة أولوية ، بعد بداية 2007 بدأت حكومة أنقرة تتوجه إلى إقامة العلاقة مع حكومة كردستان العراق بصيغ أكثر فاعلية عبر المجالات الاقتصادية والتجارية و الاستثمارية كبديل لعجزها في إدارة الأزمة سياسيا وعسكريا في الأقاليم إذ تجاوز حجم الاستثمار التركي في إقليم كردستان 88% من مجموع الاستثمارات الأجنبية بها . كما إن الاستثمار التركي في الإقليم له أسباب سياسية تمثلت في محاولة إيجاد نفوذ الأوضاع السياسية والاجتماعي وبسط التأثير في إقليم ترتبط به في خط حدودي بطول 700كم كما إن تركيا اعتبرت إن تطويرها لعلاقاتها للإقليم يسمح بحل مشكلتها خاصة مع ما يتعلق بحزب العمال الكردستاني[2].

الملاحظ أن هناك تحول في العلاقات الكردية – التركية وما رد ذلك إلى الأسباب التالية:

---

[1]Barzani: "**Ankara accepte désormais un statut fédéral pour les Kurdes d'Irak**", site:tête des turc, disponible sur le URL: (consulté le 29/03/2017).ttp://www.tetedeturc.com/home/spip.php?article1047

[2]سمير العيطة واخرون،**العرب وتركيا**،ط1، الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012،ص195.

- الرغبة المتبادلة في الاستفادة فتركيا تسعى للاستفادة من الصعود الكردي في العراق وتعاظم نفوذه ودورهم في صوغ المشهد السياسي العراقي أما الكرد فيريدون إقامة علاقة قوية مع دولة إقليمية تشكل منفذهم إلى الغرب.
- السعي التركي في دعم كرد العراق في محاربة حزب العمال التي يتخذ من المناطق الحدودية المشتركة مع إيران معقلا لقواعدها العسكرية وصولا إلى إيجاد حل للقصية الكردية بتركيا وهو أمر لاقى الترحيب من كرد العراق شرط اعتماد الحل السلمي.
- يعد العامل الاقتصادي مكملا للتوافق السياسي بين الجانبين إذ تعد تركيا الشريك الأول لإقليم كردستان العراق كون الإقليم يعتمد اعتمادا كليا على البضائع التركية ويبلغ إجمالي الشركات التركية 800 شركة تمثل نسبة 90% من عملية البناء وتشيد في الإقليم.
- كما يعد الإقليم مدخلا لتركيا نحو العراق إذ أن الكثير من خطوط النفط و الغاز تمر إلى تركيا عبر كردستان العراق فهناك خط كركوك جيهان الذي يعبر منه ربع النفط العراقي كما إن احتياط الإقليم من النفط يبلغ نحو 45 مليار برميل في ما يبلغ احتياطي الغاز 200 تريليون قدم مكعب وهو ما يوفر مصدرا رخيص لتركيا[1].
- ولقد كان للعلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق اثر على العلاقات التركية العراقية ولقد تسبب في أحداث توتر خاصة ما يتعلق بقيام تركيا بعقد عدد من الاتفاقيات مع حكومة إقليم كردستان من اجل السماح لها بالتنقيب عن النفط دون علم الحكومة الاتحادية ، ليس هذا فحسب فقد منحت تركيا لشركة (سيان كليمي)التركية من اجل قيامها بشراء الغاز الطبيعي من إقليم كردستان لمدة 26 سنة ويعد هذا المشروع الأكبر من نوعه في مجال استثمار الطاقة بإقليم كردستان وكان لتوصل

[1] منى حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص105.

تركيا لعقد تلك الاتفاقيات أثره في استفزاز الحكومة العراقية التي اعتبرت تلك الاتفاقيات غير سارية المفعول مالم تحصل على موافقة حكومة المركزية[1].

- ومن نقاط الاختلاف بين البلدين مشكلة كركوك بولاية الموصل ، تلك القضية الخلافية التي تدور حول مدينة كركوك التي باتت محل نزاع بسبب موقعها المهم وموردها الطبيعية ، إذ يحتدم فيها جدل الهوية بين ثلاث قوميات (العربية – الكردية – التركمانية) وتكتسب هذه المدينة قيمة عاطفية لدى الكرد إذ يعتبرونها (قدس الأقداس) ولا يمكن التخلي عنها وبالنسبة لتركيا فهي تحوي أقلية تركمانية ترى الدولة التركية وجوب الدفاع عن حقوقهم بالإضافة إلى أهميتها الإستراتيجية وذلك لاحتوائها على نسبة تقدر ب 40% من الإجمالي احتياطات النفط العراقي وترفض تركيا رفضا قاطعا ترك كركوك بنفطها السيطرة الكرد بل إن حكومة التركية لم تتردد في بداية 2003 في تهديد الكرد العراقيين باجتياح إقليم كردستان إذا ما حاولوا ضم كركوك إليه و تضغط انقره على أن يكون للتركمان كلمة في تقرير مستقبل العراق مع الإمساك بزمام كركوك ودعم مشروع إقامة حكم ذاتي تركماني[2].
- في 2016 أكد الرئيس الطيب رجب أردوغان في افتتاح دورة البرلمان التركي بان القوات بلاده سيكون لها دور في استعادة مدينة الموصل التي تخضع لسيطرة داعش منذ حزيران 2014 مضيفا انه لن يسمح لمليشيات الشيعة وحزب العمال الكردستاني المشاركة في العملية في حين أن الوزير الأول حيدر العبادي صرح بان بغداد لا تسمح بأي تدخل بري لأي دولة داخل الأراضي العراقية و اعتبر أن اي تدخل هو عمل عدواني وان موقف بلده منه واضح لا رجعة فيه[3].

---

[1] بيار مصطفي سيف الدين، **تركيا–كردستان العراق:التجاذب حول مسالة كركوك**،جامعة دهوك.

[2] **بغداد ترفض تدخل تركيا في معركة الموصل ;تعتبره تدخلا سافرا**.موقع الحقيقة، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/15) http://www.alhkeka.com/

[3]**Irak ne permettra pas l'interventionmilitaire turque sur son sol**.site press tv، disponible sur le URL: (consulté le 18/04/2017).
http://www.presstv.ir/DetailFr/2017/04/10/517480/

- كما انه أعلن في 22 اكتو بر من نفس السنة عن رفضه اقتراح تركيا في المشاركة في معركة تحرير الموصل من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية وان العراقيين لهم القدرة على تحكم في الوضع ورغم محاولات الولايات المتحدة الأمريكية البحث في تسهيل اتفاق بين الحكومتين التركية والعراقية حول مشاركة القوات التركية في عملية تحرير الموصل إلا أنها باءت بالفشل[1].

وأكد وزير الخارجية التركي مشاركة المدفعية التركية في هجوم الموصل لإخراج تنظيم الدولة الإسلامية وان تركيا عليها مسؤولية حماية التركمان والعرب السنة في المنطقة المحيطة بالموصل التي كانت ذات يوم جزء من الإمبراطورية العثمانية ، لينفي الوزير العراقي حيدر العبادي مشاركة تركيا في عملية استعادة الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية بأي شكل من الأشكال وان بغداد ترفض المساعدة التركية وان المدفعية التركية المنشورة في معسكر بعشيقة بالقرب من الموصل موجودة دون تصريح من حكومته وان العراق دولة ذات سيادة يمكنها تولي العملية بمفردها[2].

شكلت المسألة الكردية هاجسا امنيا وسياسيا واجتماعيا متصاعد لغالبية الحكومات التركية المتعاقبة وتولي العراق بدورها أهمية كبيرة لهذه المسالة ، كما أن الأزمة السورية ساهمت تحريك الوعي الكردي السوري والذي حمل معه العديد من التداعيات على دول الجوار وبالأخص على الدولة العراقية والتركية والذي دفع بهما نحو العلاقات ذات طابع صراعي ليصل في كثير من الأحيان إلى حد الانفجار ، فقد شكلت هذه الأزمة والاضطهاد الذي تعاني منه الأقلية الكردية في سوريا محورا مهما في تأجيج التوتر في العلاقات بين

1- **irak refuse que la Turquie participe à la bataille de Mossoul**, journal le monde, 22-10-2016.

2 **تركيا تؤكد مشاركة مدفعيتها في معركة الموصل رغم نفي الحكومة العراقية**، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/16) http://www.france24.com/ar/

الدولتين بسبب الدعم الذي تقدمه حكومة إقليم كردستان للكرد السوريين والتضافر بين الجبهات الكردية وحزب العمال الكردستاني[1].

ومن خلال تتبع مسار العلاقات التركية ـ العراقية نجد أن القضية الكردية كانت بمثابة نقطة خلاف دفعت العلاقات بين البلدين إلى التحرك سلبا وذلك من خلال التدخل العسكري التركي المباشر في العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني ومن جهة أخرى نراها تتعاون مع الأحزاب الكردية المعارضة للحكومة العراقية للقضاء على قواعد عناصر هذا الحزب.

المطلب الثاني: العلاقات التركية–السورية

أدت القضية الكردية دورا كبيرا ومؤثرا في العلاقات التركية ـ السورية ، خاصة أن تركيا تعتبر القضية الكردية ذات أهمية خاصة، وذات تأثير كبير في الآمن القومي وقد أدت هذه القضية إلى زيادة حدة التوتر الحاصل في العلاقات التركية ـ السورية لمدة طويلة من الزمن وصلت في بعض مراحلها إلى إمكانية حدوث نزاع مسلح بسببها فقد لاحظت تركيا بان سوريا تقدم الدعم لمجموعات كردية تعتمد المواجهة المسلحة مع تركيا ، وخاصة حزب العمال الكردستاني وهو ما أسهم في تعزيز العداء لدى البلدين[2].

إذ أن سوريا في عهد حافظ الأسد كانت قاعدة رئيسية لحزب العمال الكردستاني وكان زعيم هذا الحزب يقيم في سوريا برعاية شبه رسمية ، إذ اعتبرت تركيا أن روسيا تدعم وتؤمن الحماية لعناصر حزب العمال الكردستاني وتسهل عملياته ضدها وخاصة في منطقة البقاع اللبنانية[3]، وبالمقابل كان رد الحكومة السورية دائما بأنها عاجزة عن حماية الحدود السورية ـ التركية التي يبلغ طولها 900كم، وهي ذات طبيعة صعبة وان القوات السورية

---

[1] حسان بن نوى، **مرجع سابق**، ص56.

[2] **العلاقات التركية –السورية:البعد التاريخي والرؤية المستقبلية**،المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، ص19.

[3] منذر حزام،**تقلبات المواقف التركية من الازمة السورية**، مجلة الحياة، 15 فيفري 2014.

معظمها متواجدة على الحدود مع فلسطين وفي لبنان ومابين التهديد التركي والتسويغ السوري لاحتواء الأزمة تم توقيع اتفاق بين البلدين تضمن مطالب امنية تركية مقابل الموافقة على إمداد سوريا بتدفق مائي مقدار 500/م^3 في الثانية أي ما يعادل 15، 75مليار م^3 في السنة أما المطالب الأمنية التركية فقد تضمنت:

- إغلاق مكاتب حزب العمال الكردستاني وطرد زعيمه عبد الله أوجلان من سوريا.
- تسليم المطلوبين من الطرفين إذا ثبت قيامهم بما يضر الأمن .
- إغلاق مكتب الحزب الشيوعي التركي وطرد أمينه العام مع عناصره الذين يشرفون على معسكرات التدريب في منطقة البقاع في لبنان .

إلا أن الحكومة التركية رغم الاتفاق، أعادت اتهام الحكومة السورية بعدم تنفيذ بنود الاتفاق قائلة أن حزب العمال الكردستاني، استأنف أوائل 1988 استخدام مخيماته في سوريا[1]، كما هددت تركيا باتخاذ إجراءات صارمة ضد الدولة السورية أن لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية بينها وبسبب التهديد التركي عادت العلاقات للتوتر إذ شهد سنة 1988 عودة هذا التوتر بسبب الدعم السوري للحزب الكردستاني وحشد القوات التركية على طول الحدود السورية، لكن الوساطة المصرية ساهمت في الوصول الأرضية للحوار، وفي 20 مارس 1988 تم بناء اتفاقية أمنية جديدة سميت باتفاق "امننة الأمن " والمتضمنة ما يلي:

- اعتراف سوري بان حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية والتعهد بعدم السماح لهذه الأحزاب بحمل السلاح آو تلقي الدعم والامتدادات .
- . اتفاق الجانبين بعدم السماح بأي نشاط يستهدف امن الآخر واستقراره .

1 العلاقات التركية –السورية:البعد التاريخي والرؤية المستقبلي، مرجع سابق.

- الأشراف على تنفيذ الاتفاق من خلال إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق وأنقرة وتعين ممثلين سفارة كل دولة لدى الأخر[1].

بلغت الأزمة بين سوريا وتركيا ذروتها عندما اشرف الرئيس التركي "توغروت اوزال " شخصيا في 13 جانفي 1990 على عملية وقف منسوب نهر الفرات لمدة شهر كامل بحجة ملء سدا أتاتورك ولم يكن الأمر سوى ضغط على سوريا والعراق لمنع وجود المقاتلين الأكراد على أراضيها.

في أكتوبر 1992 تشكلت حكومة كردية في كردستان العراق ، مما أثار مواقف تركيا التي توجهت نحو دول الجوار لتنسيق المواقف فيما بينها وخاصة مع سوريا وإيران فجرى عقد اجتماع ثلاثي في أنقرة تم الاتفاق فيه على معارضة تقسيم العراق بكل أشكاله ورفض الفدرالية التي تبناها كرد العراق وبالرغم من ذلك بقي التوتر السمة البارزة التي طغت على العلاقات التركية ـ السورية بل وازدادت بعد تعزيز تركيا لعلاقتها مع إسرائيل وتعاونها العسكري في 1996.

ازدادت حدة التوتر حين أعلن القادة العسكريين والسياسيين عن رفضهم لدعم سوريا لحزب العمال الكردستاني كما أطلقت تركيا في 10 أكتوبر 1998 ، تحذيرا لسوريا وأمرت بدفع المزيد من التعزيزات العسكرية على الحدود السورية ، وتم التهديد بضربة عسكرية في حين التزمت سوريا بالصمت ليتم تقريب وجهات النظر بين البلدين[2]، ليتم التوقيع على اتفاقية بين البلدين في مدينة اضنة في21 اكتوبر 1998 ، ومثلت هذه الاتفاقية بداية عهد جديد من التعاون المكثف والتحالف بين تركيا وسوريا، حيث أعلنت سوريا رسميا عن سحب دعمها لحزب العمال الكردستاني وعدم فتح أراضيها لتدريب عناصره وطرد أوجلان زعيم الحزب من الأراضي السورية في تلك السنة، وكان الأمن يحظى بالأولوية الجانب التركي،

---

[1] حليمة بوزناد، **تأثير الاقليات على الامن الاقليمي في الشرق الاوسط:اكراد سوريا نموذجا**، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية2016/2015، ص 55.

[2] لعلاقات التركية –السورية:البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية، مرجع سابق، ص ص21/20.

وتعزز التعاون في هذا المجال بين الطرفين بمد خط هاتفي مباشر بين البلدين وتعيين ممثلين خاصين في البعثات الدبلوماسية والعمل على مراقبة الحدود وإغلاق معسكرات التابعة ل(pkk)[1] تضمنت هذه الاتفاقية ثلاث بنود:

- اعتراف سوريا بان الحزب الكردستاني منظمة إرهابية وتعهدها بعدم السماح لهذا الحزب بعمل السلاح أو تلقي امتدادات أو مساعدات مالية أو شن حملة عدائية من أراضيها .
- اتفاق الجانبين ألا يسمح بينهما بأي نشاط يستهدف امن الأخر واستقراره انطلاقا من أراضيه .
- آلية الإشراف على تنفيذ الاتفاقية والمتمثلة في إقامة خط هاتفي مباشر بين سوريا وتركيا وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخر[2].

شكل اتفاق اضنة نقله نوعية في العلاقات بين البلدين حيث في الفترة بين (98 ـ 2000) دخلت العلاقات السياسية التركية ـ السورية مرحلة من التقارب الحذر حيث انه لا يمكن بناء الثقة مباشرة بعد سنوات من التوتر والعداء بين البلدين .

في جوان عام 2000 توفي الرئيس حافظ الأسد فحضر الرئيس التركي "احمد نجدت سيزر "مراسيم التشييع وقد شكل حضور الرئيس التركي إلى سوريا بداية مرحلة جديدة في تطور العلاقات بين الدولتين ، وبعد هذا الاتفاق جاء فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات في نوفمبر 2002 ليعطي العلاقات التركية ـ السورية دفعا كبيرا فبعد يومين فقط من الفوز أعلن " عبد الله غول " نائب رئيس الحزب أن تركيا ستتطور علاقاتها مع الدول الغربية وخاصة سوريا[3].

[1]**les relations de la Turquie avec la Syrie:après la crise;le rapprochement**, institut français des études anatoliennes.

[2] حسين مصطفي احمد، **مرجع سابق**، ص24.

[3]العلاقات التركية –السورية:البعد التاريخي والرؤية المستقبلية، **مرجع سابق**، ص23.

جاء الغزو الأمريكي للعراق كنقطة مفصلية لاكتمال النظرة التركية لخطورة السياسة الأمريكية من عدة جوانب:

- اظهر الغزو الأمريكي للعراق أن احد أهم أهدافه هو ترسيخ الانقسام على اسس عرقية من خلال إقرار فيدرالية كردية ، تطمح لبناء دولة مستقلة لا تهدد فقط وحدة العراق بل وحدة الكيانات المجاورة في مقدمتها تركيا، إيران، سوريا وبالتالي فان العامل الكردي كان ولا يزال من عوامل التقارب بين تركيا وسوريا[1].

يعد الموقف التركي شديد الخصوصية بحكم أن تركيا حليف مهم للولايات المتحدة الأمريكية وعضويتها في حلف الناتو وبها أهم قاعدة جوية للناتو وهي "انجليك" وفي الوقت ذاته كان الموقف التركي شديد التحفظ إزاء ضرب العراق لخشية تركيا من أن يؤدي ذلك إلى تطورات لا تنتهي بقيام دولة كردية شمال العراق يكون لها امتداد مع جنوب تركيا ، حيث ينشط حزب العمال الكردستاني الانفصالي ، مما قد يؤثر على استقرار البلاد كما تخشى تركيا في حالة نشوب حرب من استغلال الميليشيات الكردية لما ستسفر عنه الحرب من حالة فوضى ، والقيام بمواجهة مدنية كركوك الغنية بالنفط والاستيلاء عليها خاصة إن الكرد يعدونها عاصمتهم[2].

لم يوجد الاحتلال الأمريكي للعراق مخاوف جدية لدى الجانب التركي بل لدى الطرفين، ليس بسبب عدم الاستقرار الإقليمي فحسب أو لوجود عمليات عسكرية في دولة مجاورة وإنما بسبب النزاعات الاثنية والميول الانفصالية في المنطقة ككل وإشراك كل من سوريا وتركيا في مصلحة أساسية وهي منع تأسيس كيان مستقل في أي جزء من منطقة كردستان لان ذلك سيعود بالسلب اراضيها و في النهاية تعلم دمشق انه ان حدودها الشمالية مع تركيا هي حدود سياسية للا يمكن الدفاع عنها عسكريا بسبب الفارق الهائل في موازين

---

[1] محمد خليل يوسف، **تطور العلاقات السياسية التركية في ضوء المتغيرات الاقليمية**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر-غزة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ص109.

[2] **غزو العراق:الوقف العربي والاقليمي**، موسوعة محارب الصحراء.

القوة العسكرية وبالتالي ترى دمشق في تركيا فرصة لموازنة الضغط الإسرائيلي على حدودها الجنوبية الغربية قبل أن تكون تهديدا عسكريا[1].

استمرت العلاقات التركية ـ السورية بالتقدم والتطور حتى عام 2010 ، ومع بدئ الثورات العربية في عدد من الدول العربية والتي أيدتها تركيا وبدأت معها مرحلة التحسن في العلاقات التركية ـ السورية بالتراجع حتى مطلع 2011، حيث اندلعت الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد وقد ساندت تركيا الثورة منذ انطلاقها فكان هذا الموقف بداية نهاية حقبة ميزتها العلاقات المتميزة بين البلدين لتبدأ العلاقات منذ هذا التاريخ بالتراجع الكبير والسريع وصولا إلى مرحلة القطيعة[2].

صاغت تركيا سياستها تجاه كرد سوريا في إطار سياستها العامة تجاه حزب العمال الكردستاني والتي تتسم بالعداء والصراع ويرجع الباحثون أن التطورات التي تحدث في المناطق الكردية ـ السورية وخصوصا بعد صعود حزب الاتحاد الديمقراطي والسرعة والفاعلية التي نظمت الكرد عسكريا تحت لواء وحدات حماية الشعب والتي أثارت ردود فعل لدى تركيا كنتيجة للاعتقادات التركية التي ترى أن الحزب الديمقراطي ينتمي في أيديولوجيتة لحزب العمال الكردستاني لذا تخشى تركيا أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى زيادة قوة حزب العمال الكردستاني ما يضع المزيد من الضغوط على عاتقها لاعطاء الحقوق السياسية للأقلية الكردية التركية ولذا ترفض تركيا تطوير علاقات بناء الثقة والتعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي السوري للحفاظ على الوضع الداخلي لتركيا[3].

فبعد سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي وغيره من الأحزاب التركية على مناطق واسعة من شمال وشمال شرقي سوريا تسكنها غالبية كردية وشرعوا في ترتيبات لأدارتها ذاتيا ،

[1] محمد خليل يوسف، **مرجع سابق**،ص112.

[2] **تطور العلاقات التركية–السورية والبعد التاريخي**، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، ص24.

[3] حليمة بوزناد،**مرجع سابق**، ص82.

الآمر الذي شكل قلقا حقيقيا للسلطات التركية فتخشى أن تحول شمال سوريا من جديد إلى قاعدة ومنطلق لمقاتلي حزب العمال الكردستاني[1].

اصدر البرلمان التركي عدة قرارات للموافقة على التدخل التركي في سوريا[2] ففي أكتوبر 2012صوت البرلمان بموافقة على مذكرة تتمح الحكومة صلاحية القيام بعمليات عسكرية في سوريا وفي 2 أكتوبر 2014 وافق البرلمان على السماح للجيش بالدخول للأراضي السورية والعراقية والسماح للقوات الأجنبية باستخدام أراضيها لقتال مسلمي تنظيم الدولة الإسلامية وهو قرار ساري قابل للتجديد لمدة عام كما انه وفي 20 أكتوبر 2014 أعلنت الحكومة موافقتها على السماح لقوات البشمركة الكردية العراقية بالعبور إلى سوريا للمشاركة في قتال تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة عين العرب كوباني السورية لتنسيق عملية الدخول عشرات من رفقائهم محملين بالسلاح إلى المدينة الكردية لمساندتها بمعركتها ضد التنظيم وكرد فعل عن سماح تركيا لمقاتلي الجيش الحرو البشمركة بعبورها للانتقال إلى كوباني فقد اعتبرت وزارة الخارجية السورية أن تركيا أقدمت على خرق الحدود السورية في مناطق عين العرب كوباني بالسماح إلى قوات أجنبية وعناصر إرهابية تقيم على أراضيها بالدخول إلى الأراضي السورية واعتبرت أن الحكومة التركية كشفت عن نواياها ضد وحدة وسلامة الأراضي الجمهورية العربية السورية بمحاولة استغلالها للوضع في عين العرب لتدمير مخططاتها التوسعية من خلال ادخال عناصر إرهابية سعيا منها لاقامة منطقة عازلة على الأراضي السورية[3].

---

[1] منذر حزام، **مرجع سابق**.

[2] **العلاقات بين سوريا وتركيا منذ اندلا ع الحرب**، موقع BBC عربي، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/15)
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713_timeline_turkey_syria_relations

[3] **خبراء وقياديو البيشمركة يدخلون كوباني للتنسيق الامني ودمشق تدين تدخل تركيا**،جريدة الشرق الاوسط14050.

المطلب الثالث: العلاقات التركية الإيرانية

تعود العلاقات التركية الإيرانية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، وتميزت خلالها بالتوتر والحروب بين الفرس والعثمانيين واستمرت هكذا حتى تأسيس الجمهورية التركي سنة 1923، فتحسنت العلاقات فقد جذبت الإصلاحات التركي التي قام بها أتاتورك فيما يتعلق بنهجه للعمانية وأتباعه للحداثة الغربية انتباه الشاه "رضا البهلوي" وجعله يحاول القيام بتلك الإصلاحات في بلاده[1].

كانت المسألة الكردية حاضرة في ملف العلاقات التركية-الإيرانية من خلال الدخول في أحلاف وتوقيع اتفاقيات ومعاهدات على غرار معاهدة الصداقة والتعاون في إيران وتركيا وهي المعاهدة الموقعة في 22 تشرين الأول 1926 وجاء فيها ضمان هدوء المناطق الحدودية واتخاذ الطرفين المتعاقدين جميع الإجراءات لوضع حد نهائي للأعمال الإجرامية التي تمارسها العشائر الكردية في الأراضي المحاذية للحدود في سنوات الثلاثينات، إضافة إلى التعاون الأمني الثلاثي وهو تعاون سياسي عسكري ظهرت بوادره في سنوات الثلاثينيات بين تركيا، إيران والعراق وكان الهدف غير المعلن هو السيطرة على مطالب الكرد في البلدان الثلاث وكانت مسائل الأمن والحدود وانتقال الأشخاص المسلحين وغير المسلحين من النقاط الجوهرية في هذا التعاون[2]، كما تم تشكيل حلف بغداد منتصف خمسينات القرن الماضي (1955-1956) و ضم كل من بريطانيا، باكستان، إيران وتركيا وانضم العراق له بعد ذلك سنة 1956 وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الفكرة إلا أنها اكتفت بتقديم الدعم المعنوي والعون الاقتصادي للدول المشاركة دون أن تشارك في هذا الحلف[3]، وتنص مادته الأولى على التعاون في مجال مكافحة القوى السياسية المعارضة بما في ذلك القوى الكردية لذلك كانت المسألة الكردية ضمن أسباب قيام هذا الحلف الذي أخذ الكثير من

[1] **تاريخ العلاقات التركية –الايرانية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

[2] حسين مصطفي احمد، **مرجع سابق**، ص21.

[3] صالح القلاب، **حلف بغدادالجديد**، مجلة الشرق الاوسط، ع13456،اكتوبر 2015.

مقدرات الدول التي تقسم مناطق الكرد وانتهى الحلف في أعقاب سقوط الشاه وانسحاب إيران منه بعد قيام الثورة الإسلامية كما انسحبت تركيا في 6 مارس 1979[1]، مع ثورة التحرير الإسلامية 1979 بزعامة آية الله الخميني انقطعت فجأة تلك العلاقات ذات الطابع الأمني وواجهت العلاقات التركية الإيرانية الكثير من التحديات منذ ذلك التاريخ إذ كان قلق الأتراك يتعلق بتصدير هذه الثورة للبلدان المجاورة بما فيها تركيا، كما أن قلق الإيرانيين كان من العلمانية التركية[2]، لكن أثر الحرب الإيرانية العراقية واعتماد إيران الكلي على الأراضي التركية لمواصلاتها المتنوعة مع الغرب وتلبية احتياجاتها التجارية، الاقتصادية والعسكرية، خاصة وان الطرق الأخرى ومنها الطريق البحري من الخليج كان غير آمن بالنسبة للإيرانيين واتسمت هذه الفترة من العلاقات الإيرانية التركية بالانكماش في المجال السياسي والانتعاش في المجال الاقتصادي[3].

جاء التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في النصف الثاني من الثمانينيات تماشيا إلى حد كبير مع مصالح الدولة التركية كما تراها المؤسسة التركية التي تصنع سياستها إذ بدأ هذا التحالف بتغيير الموازين في الشرق الأوسط لغير مصلحة إيران فأصبح هذا التحالف بهذا المنطق تهديدا مباشرا للمصالح الإيرانية وإحدى ركائز النقاط الخلافية بين البلدين ومقياسا للعلاقات الإيرانية التركية التي تنخفض بتفعيل التحالف مع إسرائيل وترتفع قليلا بتجميده[4].

بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم اتسمت العلاقات الإيرانية التركية بحالة من التقارب الملحوظ، إذ تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية نهج العلاقات الجديدة مع جميع الدول بلا استثناء، كما أن حاجة الطرفين إلى علاقات اقتصادية فردية لرفع مستوى النمو

[1] حسين مصطفي، مرجع سابق، ص21.

[2] تاريخ العلاقات الايرانية-التركية، مرجع سابق.

[3] محمد عزعرب، **العلاقات الايرانية-التركية:الدوافع والمنافع**، دورية مختارات ايرانية، ع 51، اكتوبر 2004.

[4] رجاء سلامة الجرابعي، **الاستراتيجية الايرانية تجاه الامن القومي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.

الاقتصادي الخاص بهما أصبحت الحاجة الأساسية التي ساهمت في ذلك التقارب إذ تم توقيع أكثر من اتفاقية طاقة في هذا الإطار ودفع التبادل الاقتصادي الوثيق بين الطرفين إلى إقامة علاقات تعاونية وطيدة كما أن الموقف الأمريكي المعادي لإيران ساهم في جعل إيران تقترب أكثر لتركيا من ناحية سياسة، اقتصادية واجتماعية وفي ظل العداء والحصار الغربي لإيران، اضطرت هذه الأخيرة لإرساء دعائم علاقات جيدة مع تركيا التي كانت تمثل سوق استهلاكي جيد للطاقة الإيرانية والتي كانت بمثابة الجسر الواصل بين إيران والعالم لنقل البضائع الإيرانية إلى عدة دول في العالم[1].

على الرغم من العلاقات التركية الإيرانية شهدت هذا التعاون الاقتصادي بالإضافة إلى توسط تركيا في أزمة الملف النووي الإيراني بين طهران والغرب ولكن ذلك التعاون الاقتصادي والوساطة الدبلوماسية لم ترقى إلى مستوى التحالف بين البلدين[2].

شكلت القضية الكردية محور تقاطع المصالح بين إيران وتركيا إذ يعيش في كلا الدولتين أقليات كردية وهما يتخوفان من أن يؤدي الكرد في شمال العراق على حكم ذاتي إلى تقوية الطموحات الانفصالية للكرد ومن ثمة اتفق الجانبان الإيراني والتركي على التنسيق في المجال الأمني لمواجهة الانفصاليين الكرد المتمركزين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم أمنية بموجب أعمال الدورة العاشرة للجنة العليا للأمن المشتركة بين الدولتين ولم يكشف عما ورد في المذكرة من تفاصيل لكن المعروف أن لتركيا مطالب محددة لدى طهران بشأن مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحظور، حيث تريد تركيا من السلطات الأمنية الإيرانية التعهد رسميا بواجهة مقاتليه إضافة إلى إدراجه على قائمة المنظمات الإرهابية لديها[3]، فتأسس إقليم شمال العراق الكردي المستقل ذاتيا بعد الغزو الأمريكي للعراق كان باعث قلق لكل من إيران التي تعاني من

[1] **العلاقات الايرانية–التركية** ، موقع بورس، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ 2017/03/03)
http://www.turkpress.co/node/16549

[2] رجاء سلامة الجريبعي،**مرجع سابق**،ص88.

[3] محمد عز عرب،**مرجع سابق**.

النزاع مع حزب "بيجاك" الكردي وتركيا التي تعاني النزاع مع حزب العمال الكردستاني إذ أسهم هذا العنصر في رفع دوافع الحس القومي لدى المواطنين الكرد في كلا الدولتين وعارض الطرفين الإيراني والتركي قضية تأسيس إقليم شمال العراق بشكل مستقل ودعم فكرة وحدة الأراضي العراقية[1]، مع بدء الغزو الأمريكي للعراق 2003 بدأت إيران بمساعدة تركيا ضد حزب العمال الكردستاني مستغلة تأزم العلاقات التركية الأمريكية فبعد أن وقفت تركيا دعم الغزو الأمريكي للعراق تراجع الجيش الأمريكي عن اتخاذ إجراءات ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراقي ثم أعادت طهران توجيه سياستها وبدأت في محاربة عناصر الحزب لكسب الدعم التركي على حساب واشنطن ونتيجة ذلك قصفت إيران نفس معسكرات حزب العمال الكردستاني التي سمحت لها بالعمل خلال تسعينات القرن الماضي ثم قمعت وجود حزب العمال الكردستاني داخل حدودها وألقت القبض على أعضاء الحزب نفذت حكم الإعدام[2].

أدت هذه المصلحة المشتركة بين البلدين في منع ظهور دولة مستقلة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن حزب العمال، بل في بعض الأحيان تنسيق محاولات مكافحة هجمات كل من الحزب العمال الكردستاني التركي وحزب "الحياة الحرة" الإيراني عام 2010 كشفت كل من تركيا وإيران على تعاونهما لحماية حدودها وزيادة التنسيق بين الأنشطة لمواجهة حزب العمال الكردستاني[3].

وقد توج ذلك بإنشاء إيران لجنة حدودية مشتركة لتبادل الاستخبارات بشأن حزب العمال الاستخبارات بشأن حزب العمال الكردستاني وتحركه فرد الحزب منتقما بإقامة فرع إيراني تابع له أسماه "حزب الحياة الكردستاني" وقد ارتكز هذا الحزب الجانب الحدودي لحزب العمال الكردستاني شمال شرق العراق وبدأ في مهاجمة إيران في عام 2003 وقد

---

[1] العلاقات التركية-الايرانية، **مرجع سابق**.

[2] سونر چاغاپتاي، **الربيع العربي يشعل القضية الكردية**، معهد واشنطن.

[3] اف ستيفن لارابي، **العلاقات الايرانية التركية بات متغيرا**، معهد ابحاث RAND للدفاع الوطني.

اقترحت إيران على تركيا أن يتخذ سويا إجراء ضد حزب العمال الكردستاني في العراق للتصدي لحزب " الحياة الحرة الكردستاني" من جهة و لكسب تعاون الأتراك من جهة أخرى ومن ثمة نفذت الدولتان عمليات متزامنة ضد حزب العمال الكردستاني،وبالتالي مع مستهل الحرب العراقية 2003 أصبحت إيران وتركيا حليفتين مؤقتتين ضد حزب العمال الكردستاني، استغل حزب العمال الكردستاني هذه الفرصة لترسيخ نفسه بقوة في جبال قنديل التي تمتد عبر الحدود العراقية الإيرانية وقع استكشاف تلك الاتجاهات للحزب بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في 2007 بتزويد تركيا باستخبارات عن نشاط حزب العمال الكردستاني في العراق في مسعى لاستفادة حسن العلاقات مع تركيا[1].

تراجع التعاون الاستخباراتي لتركيا مع إيران منذ نهاية 2011 إذ أن الانتفاضة السورية وضعت تركيا وإيران على طرفي نقيض من المشهد السياسي الإقليمي حيث اصطفت تركيا إلى جانب المحتجين فيها،فيما دعمت إيران الرئيس بشار الأسد وقد أدى هذا التراجع في التعاون الاستخباراتي مع إيران إلى عرقلة قدرة تركيا في مكافحة هجمات حزب العمال الكردستاني، فقد تضمن هجوم حزب العمال الكردستاني في مقاطعة "شمدينلي" في محافظة "حكاري" نهاية يوليو 2012 والذي اسفر على مصرع 20جنديا تركيا، نقلا لأسلحة الثقيلة إلى المدينة ونشر العتاد اللوجيستي في المنطقة ويرى خبراء أتراك انه لم تكن عملية بهذا الحجم لتتم دون علم إيران.

بدأت تركيا دعم واستضافة المعارضة السورية وكان رد إيران مرة أخرى هو تشجيع حزب العمال الكردستاني على استهداف تركيا،حيث تلقى دعما مفتوحا و صريحا من طهران و قد راى الاتراك بان تركيا لم تعد ببساطة تواجه تصاعد النزعة القومية الكردية فحسب بل ان حزب العمال الكردستاني قد تحول إلى أداة من أدوات الصراع مع كل من سوريا وإيران إذ ربما تكون إيران كرد فعل لها على الدعم التركي للمعارضة السورية قد شرعت بشكل نشط

[1] سونر چاغاپتاي، **مرجع سابق**.

في تكثيف دعمها لحزب العمال الكردستاني وغضت الطرف عن نشاط الحزب على طول الحدود التركية الإيرانية[1] .

في أوت 2016 أعلنت تركيا وإيران على اتفاق مبدئي على الشروط الأساسية لتسوية الصراع في سوريا وظهرت التحولات المفاجئة في الدبلوماسية التركية فيما يخص الحرب السورية، التقارب التركي الإيراني الجديد اتجاه الوضع السوري يشكل عملية تغيير جوهري في المجال الدبلوماسي للدول المنخرطة في الصراع الدولي الدائر منذ 2011، المفاوضات الجديدة بين تركيا وإيران تعتبر نتيجة لتحول كبير في سياسة حكومة الرئيس التركي طيب رجب أردوغان فيما يتعلق مع روسيا وإيران في الملف السوري ويجري ذلك بمنأى عن حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الخليجيين (قطر والمملكة العربية السعودية).

تركيا تنسق وتتعاون في تقديم المساعدة العسكرية مع المجموعات المسلحة التي تقاتل النظام السوري وذلك بمساعدة السعودية وقطر منذ الحرب السورية، إلا أن أردوغان بدأ يبحث عن سياسة بديلة منذ أيار 2016، فيما يخص مصالح تركيا الإستراتيجية في سوريا، واحتواء خطر المطالب الكردية بالانفصال[2].

رغم الخلافات بين تركيا وإيران إلا أن زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى أنقرة تعكس تقاربا إيرانيا تركيا بشأن سوريا محكوما بمخاوف مشتركة من تزايد أنشطة الكرد في كل دولة، زيادة طموحاتهم في تأسيس كيان جامع لكرد المنطقة وقد سعى وزير الخارجية الإيراني من خلال هذه الزيادة إلى تنسيق الموقف تجاه القضايا التي تحوز

---

[1] اف ستيفن لارابي، **مرجع سابق**.

[2] غاريت بورتن، **اتفاق تركي–ايراني على شروط التسوية**، المركز الكردي للدراسات، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/10).
http://nlka.net/index.php/2014-07-10-22-06-37/422-2016-08-21-14-05-47

على التوافق وأساس الموقف من الكرد بعد أن فوجئت إيران بكردها يكثفون أنشطتهم في المناطق المحاذية لكردستان العراق وأنهم جزء من الحراك الكردي لإقامة دولة جامعة[1].

صرح رئيس الوزراء التركي "بن على يلدرم" أن حل الأزمة السورية يتطلب شرطين أساسيين، الأول الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والثاني تأسيس نظام بحكومة واحدة.

إن توافق البلدين على وحدة الأراضي السورية هدفه منع كرد سوريا من الحصول على إقليم خاص بهم مثل كرد العراق، وهو ما سيشجع كرد تركيا وإيران على التحرك بقوة لتحقيق أقاليم تكون نواة مستقبلية للدولة الكردية، إن تركيز تركيا وإيران مؤخرا جهودهما على نقطة أساسية في الملف السوري وهي وحدة الأراضي ومركزية الحكم في سوريا، رغم أن الخلاف بينهما يشمل كل النواحي في الشأن السوري باستثناء الخطر الكردي الذي أصبح يهدد أمنها القومي بشكل مباشر[2].

<u>المطلب الرابع: أثر القضية الكردية على العلاقات التركية الأمريكية</u>

اتسمت العلاقات التركية بقدر كبير من الثبات منذ الحرب العالمية الثانية خاصة بعد السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على سياسة الاحتواء، حيث انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية من تصور مفاده الاستفادة في مواجهة الاتحاد السوفيتي حيث أقيمت عدة قواعد ومحطات تصنت داخل الأراضي التركية، وفي المقابل حصلت تركيا على مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة.

في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف "الحرب على الإرهاب" حيث قابلت تركيا بإيجابية تعديل المادة الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض على الدول الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأي دولة تواجه عدوا

---

[1] **عقدة الاكراد وراء توافق تركي–ايراني على وحدة سوريا**، صحيفة العرب، ع10364.

[2] غاريت بورتن، **مرجع سابق**.

خارجيا وخلال ساعات قليلة قامت تركيا بتسهيل استخدام مجالها البري والجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001[1].

إبان حكم الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزار" في 2003 وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خطاها لغزو العراق وجندت التحالف الدولي، وكانت تركيا أهم تلك الدول التي كانت من المفترض أن تشارك بقوة في عمليات التحالف، غير أن البرلمان التركي رفض المشاركة لعدم تحقيق الأغلبية، وأدى رفض تركيا المشاركة لتوتر العلاقات بين الحليفين[2].

وقد كان الرفض التركي للخطط الأمريكية الرامية للإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين بسبب مخاوف تركيا من احتمال قيام دولة كردية على أنقاض العراق، وترافق هذا الرفض مع السياسة التركية الهادفة إلى حصول الأتراك على الحد الأقصى من المكاسب مع ابقاء خسائرهم عند حد أدنى، وقد برز هذا التوجه نتيجة إدراك أن تركيا لا تستطيع إقناع أمريكا العدول عن غزو العراق، ولكن اعتماد تركيا اقتصاديا، استراتيجيا وسياسيا على الولايات المتحدة الأمريكية، مما لم يسمح لتركيا باستمرار معارضة خطط واشنطن ويبدوا أن هذه الازدواجية في السياسة التركية تبرز نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة عندما أوضح مسئولون أتراك أنهم بحاجة إلى مساندة أمريكا من أجل ضمان استمرار دعم صندوق النقد الدولي للاقتصاد التركي المتعثر[3].

أدت مخاوف تركيا من حدوث اضطرابات إقليمية وظهور دولة كردية مستقلة بعد تقسيم العراق إلى تعريف الحكومة التركية للخطوط الحمراء حيث تم تحديد التطورات المحتملة التي اعتبرتها تركيا والتي كان بإمكانها أن تشكل أسبابا مباشرة تبرر أي توغل عسكري تركي محتمل في الأراضي العراقية وتبرز أهم هذه الخطوط في:

---

[1] محمود خليل يوسف، **مرجع سابق**، ص101.

[2] حمد البرعي،التداعي الحتمي في العلاقات التركية –الامريكية.موقع ترك برس متوفر على الرابط (اطلع عليه بتاريخ :2017/05/25)
http://www.turkpress.co/node/18939

[3] بيل باراك، **مرجع سابق**،ص 35.

- عدم الموافقة على قيام دولة كردية في شمال العراق.
- معارضة تركية لدمج كركوك والموصل الغنيتين بالنفط في أي منطقة تخضع في المستقبل للحكم الذاتي الكردي في العراق[1].

لقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 إلى وضع جديد في المنطقة تمثل في غياب السلطة في العراق ، ما دفع حزب العمال الكردستاني إلى الاستفادة من ذلك الوضع لاتخاذ المنطقة الحدودية مع إيران وتركيا موقعا جديدا لمعسكراته وتدريباته، ومنطقتها لهجماته داخل الأراضي التركية، وهو أمر لم يكن ليتم لولا وجود تفاهم ضمني بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في المنطقة الشمالية في العراق[2].

ولقد أدرجت كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حزب العمال الكردستاني ضمن قوائم الحركات الإرهابية، ورغم تعهد الولايات بعدم السماح لهذا الحزب بالعمل من العراق ضد تركيا، إلا أن هذه الأخيرة ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية غير جادة في معالجة مشكلة الحزب من خلال غلق مقراته، ومنع نشاطاته المسلحة بل إن هناك رعاية غير معلنة لهذا الحزب من قبل الكرد في شمال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما قبل الحادي عشر سبتمبر إستراتيجية دعم تركيا ضد الحركة التركية المتمثلة في حزب العمال الكردستاني ولكن تغير المعطيات على الساحة الدولية ودعمها لكرد العراق، اعتبرته تركيا دعما لحزب العمال

[1] زينب ماهر مرسي، **العلاقات العراقية –التركية :دراسة لحالة الأكراد**،المركز الديمقراطي.

[2] سليم كاطع علي، **الأزمة الكردية و اثرها على العلاقات التركية–الأمريكية**، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/04)http://shrsc.com/news203

[3]سليم كاطع علي،**مرجع سابق**.

الكردستاني، ويبدوا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى لإيجاد نوع من التوازن بين الطرفين[1].

وبالرغم من توتر العلاقات بين الطرفين ولكن وجود مصالح إستراتيجية مشتركة استلزم الاستمرار بالعمل سويا وذلك ما أكدته خطوات عملية قامت بها تركيا لإعادة الثقة بين البلدين حيث قام مساعد وزير الخارجية التركية (أوغور زيال) في 17 حزيران 2003 بزيارة رسمية إلى واشنطن، حيث وصف نائب وزير الخارجية الأمريكي (مارك كروسمان) نتائج زيارة الرئيس التركي بأنها ناجحة وتتطلع إلى مستقبل مؤكدا على عدم وجود أي تغيرات في الروابط بين البلدين، وفي خضم المحاولات التركية الأمريكية لإصلاح العلاقات الثنائية بينها جاءت أزمة احتجاز 11 ضابطا من القوات الخاصة التركية في مدينة سليمانية (4تمزو2003) من قبل القوات الأمريكية اتهموا بالتخطيط لاغتيال محافظ كركوك الكردي الأصل، ليثير غضبا في الأوساط التركية على الصعيدين الشعبي والرسمي، ولكن كغيرها من الأزمات لم يسمح لها بالتطور إلى مستوى يضر بمصالح البلدين ويؤثر في علاقاتها الإستراتيجية، وقد حاول الطرف التركي والأمريكي تجاوز الأزمة[2].

إن العلاقات الأمريكية التركية بعد الاحتلال الأمريكي في 2003 لم تتخذ نمطا ثابتا ولم تستقر على وتيرة واحدة، إذ انتابها التوتر حينا والتحسن حينا آخر، بسبب تداعيات القضية العراقية وما أفرزته من تعقيدات أمنية وسياسية في العراق ودول الجوار، فضلا عن تطور حزب العمال الكردستاني شمال العراق، الأمر الذي دعا الطرفين أن اتفاقهما

---

1 ا زينب ماهر السيد مرسي،**مرجع سابق**.

2 لقمان عمر محمود النعيمي، **القضية العراقية و انعكاساتها على العلاقات الأمريكية–التركية**، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية.

خلال هذه المرحلة يعد ضرورة للحفاظ على مصالحهما المشتركة وتحالفهما الاستراتيجي[1].

وضعت الأزمة السورية العلاقات التركية –الأمريكية وهو توتر ناتج عن اختلاف الأولويات لدى الدولتين ففي حين تريد تركيا إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد باعتباره خطرا يهدد حدودها، حددت واشنطن أهدافها بمحاربة تنظيم "داعش" وفي المقابل تخشى كل دولة أن تتبنى أهداف دولة أخرى فتهمش بذلك أهدافها الرئيسية الخاصة[2].

لعل أهم سبب لتوتر العلاقات بين البلدين هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب في شمال سوريا والتي تصنفها تركيا منظمة إرهابية تابعة لتنظيم اتحاد العمال الكردستاني، وقد تحقق الدعم الأمريكي بشكل واضح في مشاركة القوات الأمريكية بتلك المناطق والمحاربة إلى جانب الوحدات الكردية شريك أساسي في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، وتعتبر تركيا وحدات حماية الشعب التركية "مجموعة إرهابية"، إذ ذهب أردوغان إلى حد القول: "لا فرق بين حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية وداعش، جميعهم إرهابيون"[3].

وتعود جذور العداوة بين تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي إلى العلاقات التي تربط المجموعة بحزب العمال الكردستاني، والذي يخوض حربا ضد تركيا منذ فترة طويلة، وقد أنشأ حزب العمال الكردستاني حزب الاتحاد الديمقراطي في 2003 في سوريا أملا في تعزيز حركة كردية سورية، ورغم تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية إلا أن الحكومة التركية دخلت مفاوضات رسمية مع قادة الحزب في 2013 ، لكن هذه المفاوضات انهارت في 2015 تلتها معارك عنيفة نشبت

---

[1] سليم كاطع علي، **مرجع سابق**.

[2] سونر چاغاپتاي، **هل العلاقات التركية–الأمريكية آخذة في التداعي**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى.

[3] مصطفي العطار، **العلاقات التركية الأمريكية على سلم الانهيار جراء الأزمة السورية**، sputnic عربي، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/11)

https://arabic.sputniknews.com/interview/201606011019018032/

بين الطرفين ولا تزال إلى يوما هذا، ولا تزال العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والعمال الكردستاني وثيقة[1].

بدا حزب الاتحاد الديمقراطي المستفيد الأكبر من الأزمة السورية بعد أن نجح بفضل الدعم الأمريكي والروسي في تحقيق نجاحات على الأرض في مناطق شمال سوريا وشرقها وأقام إدارة ذاتية قبل أن يعلن عن فيدرالية مؤخرا، مؤكدا على ربط المناطق الكردية في سوريا مع بعضها بما يوحي إمكانية قيام دولة كردية على أرض تمتد من جبال قنديل إلى الحدود العراقية–السورية وصولا إلى البحر المتوسط على الحدود السورية–التركية، الأمر الذي ترى فيه تركيا تهديدا استراتيجيا لأمنها خاصة أنها تعتقد أن الذي يقف وراء هذا المشروع هو حزب العمال الكردستاني وعليه ترى الصعود الكردي في سوريا سيؤثر على المطالب والتطلعات خاصة بعد أن أعلن كرد تركيا تطلعهم إلى إقامة حكم ذاتي[2].

لعل الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بدت جلية عقب التفجير الإرهابي في أنقرة 17 فيفري 2016، الذي راح ضحيته 28 شخصا بين عسكري ومدني، وأعلنت جماعة "صقور حرية كردستان" المنشقة مسؤوليتها عن العمل الإرهابي وأثره قدم الرئيس الأمريكي أوباما تعازيه وتضامنه للشعب التركي، وتم الاتفاق بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على إصدار بيان مشترك بين الحكومتين، إلا أن البيان التركي صدر قبل البيان الأمريكي بأربع ساعات وكان مختلفا عن النسخة الأمريكية في عدة نقاط فمثلا البيان الأمريكي لم يتعرض لأي انتقادات لممارسات وحدات حماية الشعب الكردي بينما انتقد البيان التركي ممارسات وحدات الحماية بشدة في حين لم يتطرق البيان الأمريكي لحق تركيا في الدفاع على أمنها واتخاذ كافة التدابير اللازمة

---

[1] **العلاقات الأمريكية مع تركيا والكرد السوريين**،المركز الكردي للدراسات

[2] خورشيد دللي، **في أزمة العلاقات الأمريكية التركية**،مركز الجزيرة، متوفر على الرابط: (أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/30)
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/

لمواجهة أي تهديدات إرهابية محتملة، كما أن البيان الأمريكي في النهاية دعا تركيا لوضع حد لقصفها لمواقع الكرد في الداخل السوري وهو ما أثار حفيظة الدبلوماسية التركية[1].

على الرغم من البعد الاستراتيجي للعلاقة الأمريكية التركية فإنه من الواضح بالنسبة واشنطن أن هذه العلاقة محكومة بالدور الوظيفي لتركيا وبمدى رؤيتها لحدود دور الحليف التركي، إذ رأت واشنطن أن الحليف التركي يخرج عن هذا الدور ويحاول القيام بدور مستقل حتى ولو تعارض ذلك مع الأجندة الأمريكية وهو ما لم تعهده واشنطن من أنقرة من قبل وربما ترى السبب الأساسي في ذلك لا يتعلق بتركيا كدولة وإمكانات، وإنما يخص طموحات أردوغان وتطلعاته الكبيرة وهو ما يستوجب ضغطا خاصا عليه للتجاوب في القضايا الخلافية[2].

[1] احمد البرعي، **مرجع سابق**.
[2] خورشيد دلي، **مرجع سابق**.

الخاتمة

تعد القضية الكردية من المسائل المعقدة في الشرق الأوسط، ولعل العمق التاريخي لهذه القضية قد أفضى إلى تعقيدها، إضافة إلى خصوصية كون القومية الكردية موزعة على أربع دول في المنطقة(سوريا، تركيا، إيران و العراق)، وتكتسي القضية الكردية كموضوع لمسألة الأقليات حساسية كبرى إذ ترتبط أساسا بثلاث متغيرات رئيسية:

-**الأول** : يتعلق باعتبارات الأمن الوطني لكل دولة، إذ أصبحت هذه المسألة تتعلق بالوحدة الوطنية والسيادة، حيث تعد مسالة الأقليات شأنا داخليا محضا.

-**الثاني** : يتعلق بالتدخلات الإقليمية في القضية الكردية على اعتبار أن هذه القضية في كل دولة هي مسالة أقلية فيها لكن لها امتدادات خارجية وبالتالي الانتقال من مستوى الأمن الوطني إلى مستوى الأمن الإقليمي.

-**الثالث** يتعلق بالتدخل الأجنبي في سياق حماية حقوق الأقليات ضمن منطلق التحول من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الإنساني بعد نهاية الحرب الباردة، وقد برزت القضية الكردية في هذا الإطار ضمن التدخل الدولي في شمال العراق لحماية الكرد على اعتبار أن مسألة الأقليات هي مسالة تهدد الأمن والسلم الدوليين.

إن هذه الدراسة أفضت إلى أن القضية الكردية تؤثر على الاستقرار الأمني داخل الدولة ويتعداه لتؤثر على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، كما أن أهم المتغيرات الإستراتيجية في الشرق الأوسط منذ 2003، (الاحتلال الأمريكي للعراق، ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، الأزمة السورية)قد أحدثت تطورا بارزا في القضية الكردية نظرا للمكاسب التي تحققت للكرد، هذا التطور أثر بدوره على الاستقرار الداخلي للدول وبالتالي تعدى أثره إلى المستوى الإقليمي على اعتبار أن كل دولة في الإقليم لا يمكن لها بحث أوضاعها الأمنية واقعيا بمعزل عن باقي الدول المشكلة له.

-أدت التغيرات السياسية التي أحدثتها الإدارة الأمريكية في العراق بعد احتلاله في 2003 وبحكم التقارب الكردي-الأمريكي وعلاقات التعاون قبيل الاحتلال مكن الكرد من استغلال الفرصة وذلك من خلال المشاركة الفعالة في مجلس الحكم ثم التأثير لتثبيت مطالبهم في قانون إدارة الدولة والمشاركة في صياغة الدستور العراقي الدائم 2005، بتثبيت مطالبهم التي كان أبرزها هو حصولهم على مطلب النظام الفيدرالي الذي يعد مكسبا هاما للكرد ونقطة تحول في تاريخ القضية الكردية في الشرق الأوسط وقد استطاع كرد العراق الحصول من الحقوق ما لم يحرزه الكرد في الدول الأخرى.

-الدعم الأمريكي للكرد في كل من سوريا والعراق بحجة محاربة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية منحهم المزيد من القدرات، والشرعية الدولية خاصة بعد إثباتهم لكفاءتهم في محاربة عناصر هذا التنظيم هذا بدوره انعكس بصورة واضحة على الوضع السياسي للكرد وهو ما يكشف عنه من خلال النداءات التي تطالب بالانفصال عن العراق.

-الأزمة السورية وما خلفته من فراغ سياسي وأمني في شمال سوريا والدعم الدولي لكرد سوريا في مواجهة تنظيم الدولة ما أدى إلى تكوين كيان كردي شمال سوريا وإعلان الكرد النظام الفيدرالي في مناطق سيطرتهم بالشمال.

كل هذه المؤشرات دلت على أن القضية الكردية تأثرت إيجابا بهذه المتغيرات وان تطور القضية في دولة من الدول الأربع تمتد تداعياتها إقليميا و هذا ما يؤكد أن انتشار المكون الكردي كمكون بنيوي في مجتمعات الدول الرئيسية يحفز على تفاعل القضية.

إن تطور القضية الكردية في العراق إيجابا لم يؤدي إلى استقرار داخلي للعراق فرغم حصول الكرد على مكاسب ما كان لغيرهم من الكرد في الدول الأخرى إحرازها، إلا أنهم كانوا دائما مصدر تهديد لاستقراره وذلك راجع إلى الخلافات حول النفط وشروط إنتاجه وتصديره وهو صراع غير بعيد عن المصالح الإقليمية والدولية على موارد الطاقة وخطوط امداداها يضاف إلى ذلك العلاقات الكردية مع قوى إقليمية وأخرى دولية (تركيا، إسرائيل،

الولايات المتحدة الأمريكية)وهو ما يجعل العراق دائما عرضة للتدخلات الأجنبية، وما يذكي النزعة الانفصالية لدى الكرد التي تهدد وحدة العراق.و هذا ما يؤكد انه لا يمكن للقضية الكردية ان تكون إحدى القضايا الامنية المؤثرة على الأمن الإقليمي إلا إذا ارتبطت بالتوظيف الاستراتيجي لها من طرف الدول الإقليمية و الدولية.

إنشاء كرد سوريا لكيان كردي وإعلان النظام الفيدرالي فيه هو بداية لتقسيم سوريا وتهديد وحدتها.

تطور القضية الكردية في العراق كان له تداعياته على القضية في الدول الأخرى (إيران–تركيا) إذ أنها شكلت نقطة استقطاب للحركات الكردية في باقي الدول وهذا ما يؤكد أن تطور القضية الكردية إيجابا أثر سلبا على الاستقرار الداخلي للدول.

أثر تطور القضية الكردية في كل دولة على العلاقات البينية للدول التي تقتسم كردستان اذ أن العامل الكردي يعد عاملا بارزا مؤثرا في العلاقة بين دول الإقليم ولقد أصبح أداة صراع بين هذه الدول ووسيلة جاهزة لتصفية الحسابات وإدارة النزاعات والحروب، فقد كانت القضية الكردية عامل توتر في العلاقات التركية–العراقية،أدى حد التدخل المباشر لتركيا في شمال العراق كما أن العلاقات الاقتصادية التركية–الكردية العراقية كان أحد أهم أسباب التوتر في العلاقات بين الدولتين.

عادت القضية الكردية بعد قيام الثورة في سوريا عام 2011للبروز من جديد كإحدى المحددات السلبية المؤثرة في العلاقة بين تركيا و سوريا، واتخذت العلاقات البينية للدول أحيانا طابعا تعاونيا وفي أحيان أخرى طابعا تساوميا بشأن القضية الكردية إلا أن النزاع كان السمة الغالبة التي يتخذها شكل العلاقات فيما بينها.

أدى موقف تركيا من النظام السوري والمخالف لموقف إيران من تحريك هذه الأخيرة الورقة الكردية لزعزعة استقرار تركيا وذلك بدعم عناصر حزب العمال الكردستاني

التركي،وبالتالي فإن القضية الكردية كانت مصدر تهديد على مستوى الاستقرار الداخلي للدول من جهة وعلى مستوى العلاقات فيما بينها من جهة أخرى .

- الاستنتاجات

إن هذه الدراسة أفضت إلى العديد من الاستنتاجات والتي بدورها تستوجب العديد من التوصيات وذلك وفق المحاور التالية:

✓ **على المستوى الداخلي للدول :**

- تنامت مطامح الكرد من مطالب ثقافية إلى مطالب تتعلق بتغيير شكل النظام، إلى مطالب أخرى سياسية تمثلت في الانفصال الذي يمثل أحد أهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول خاصة أن تواجد الأقلية الكردية يمتد عبر دول متجاورة وبالتالي الانتقال من مفهوم الأقلية إلى مفهوم القومية على اعتبار أن مطالب الكرد تحولت من مطالب ضمن الأقلية إلى مطالب قومية تمثلت في حركة سياسية وفكرية تسعى إلى جمع الأمة الكردية في وحدة سياسية واحدة، وبالتالي نستطيع القول أن التطور في أوضاع الكرد أدى إلى تطور أهدافهم.
- بالرغم من أن بعض الدول (العراق) كانت سباقة في إعطاء الكرد لحقوقهم إلا أن القضية الكردية لم تصل إلى تسوية نظرا لعاملين:

❖ أولا:بروز العامل الاقتصادي كمحدد للنزاع حول مناطق النفط وهو نفسه الدافع نحو الانفصال كما هو الحال للمناطق الغنية بالثروات و المعادن ما يدفع الدولة بالتمسك بالإقليم.

❖ ثانيا:الدعم الأجنبي لهذه الأقليات عزز فكرة الدولة في المدرك الكردي.

✓ **إقليميا**:تداخل العامل الإقليمي في القضية الكردية في كل دولة لتهديد استقراره وفق ما تقتضيه المصلحة.

إن القضية الكردية لم تؤثر على استقرار الدولة المعنية فقط وإنما أثرت كذلك على استقرار المنطقة ككل والتي تتوزع فيها الجماعات الكردية إذ أن تطور القضية داخل دولة له تأثيره المباشر أو غير المباشر على تطور القضية الكردية في الدول المجاورة، يبقى تهديد الكرد على المستوى الاستقرار الداخلي للدول من جهة وعلى مستوى العلاقات من جهة أخرى، إذ أن مسألة الأقليات إضافة إلى كونها نزاعا داخليا في كل من تركيا، إيران، سوريا، العراق بالدرجة الرئيسية فإنها غالبا مصدر خلاف وصراع وتحريك بينها وبالرغم من أنها كانت من جهة أخرى مصدر اتفاق وتساوم بين الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك وهو التنكر لحقوق الشعب الكردي إلا أن القضية بقيت عاملا من عوامل اللاستقرار في المنطقة.

إن الأمن الإقليمي باعتباره يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة بحيث يصبح تهديد أحداها هو تهديد لجميع الدول وعلى اعتبار أن البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديد الذي تمثله القضية الكردية، فرغم محاولة هذه الدول المتقاسمة لإقليم كردستان على بناء إستراتيجية قائمة على أساس التعامل المشترك للحد من تهديد القضية الكردية إلا أن ذلك لم يؤدي إلى استقرار إقليمي نظرا للإخلال بمرتكزين لبناء الأمن الإقليمي هما:

1- تخلي دول الإقليم عن استخدام القوة العسكرية والابتعاد عن التدخل في الشأن الداخلي ونبذ القوة أو التهديد باستخدامها وهذا ما لم تحترمه هذه الدول بدليل التدخلات المباشرة وغير المباشرة في الدول بسبب القضية الكردية.

2- احترام حقوق الإنسان:إذ أن طابع التعاون الذي اتسمت به أحيانا العلاقات بين الدول كان باتجاه التنكر لحقوق الكرد وقمع مطالبهم.

✓ **دوليا:**

على المستوى الدولي فإن هناك اتجاه قوي في دعم مسالة الأقليات وربطها بحقوق الإنسان وأن الأهمية البالغة لمنطقة الشرق الأوسط والمصالح الكثيرة الموجودة فيها وإمكانية استخدام القضية الكردية مدخلا للتأثير فيها دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالقضية الكردية وتوظيفها لتنفيذ سياستها الخارجية.

الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد الازدواجية في التعامل مع القضية الكردية وذلك وفق ما تقتضيه المصلحة فبينما تدعم القضية الكردية في كل من سوريا والعراق تدرج حزب العمال الكردستاني في تركيا ضمن لائحة المنظمات الإرهابية.

إن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تتلاقى في إستراتيجيتها مع الأهداف الأمنية الإسرائيلية التي ترمي إلى إضعاف الدول العربية وتقسيمها.

-التوصيات

-إن قضايا الأقليات من القضايا التي تهدد استقرار الدول وتعطي الشرعية للتدخل الأجنبي فيها لذا وجب على الدول التي تحوي أقليات إيجاد حلول لها.

-على الدول التي تقتسم اقليم كردستان العمل على بناء أساس للتعامل المشترك لحل القضية الكردية سلميا وتفادي التعاون بشان قمع الكرد والتنكر لحقوقهم.

-على الكرد أن يعوا أن أي تدخل دولي أو إقليمي في القضية الكردية يؤول إلى التحول بتحول الظروف التي دعت إليه.

-على الكرد أن يعوا أن ما حققوه من مكاسب على الساحة السياسية سواء في العراق أو سوريا جاء كنتيجة لدعمهم لأطراف خارجية استعملتها كوسيلة لتحقيق أهدافها وأن هذا الدعم الخارجي ينتهي بمجرد تحول الأهداف، كما أنها ستقف أمام كل مشروع كردي إذ كان ذلك سيهدد مصالحها وأمنها القومي.

الملاحق

الملحق رقم: 01

نصوص المواد الثلاث المتعلقة بالأكراد في معاهدة سيفر (Sèvres)

في 10 أغسطس 1920

المادة (62)

تتألف اللجنة المقيمة في القسطنطينية من ثلاثة أعضاء ترشحهم رسمياً حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وخلال الأشهر الستة التي تعقب توقيع هذه الاتفاقية، تقدم اللجنة خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها أغلبية كردية شرقي نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنية، التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال سورية والعراق كما ثبتت في الفقرات 27 و11و2و3. وإذا ما أخفقت اللجنة في الوصول إلى قرار إجماعي حول أي مسألة من المسائل، يقوم كل عضو من أعضائها بطرح المسألة على حكومته. وسوف يتضمن المشروع ضماناً تاماً لحماية الأشوريين والكلدانيين وغيرهما من الأقليات القومية أو العِرقية في هذه المنطقة. وتحقيقاً لهذا الغرض ستقوم لجنة تشمل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإيران والأكراد بزيارة هذه المنطقة للتحري وإقرار الإصلاحات – إذا ما وجد منها شيء – التي يمكن اتخاذها على الحدود التركية، حسب شروط الاتفاقية المتعلقة بالحدود الفاصلة بين تركيا وإيران.

المادة (63)

توافق الحكومة التركية بهذا على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة من قبل اللجنتين المذكورتين في المادة (62)، وذلك في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرار للحكومات المذكورة.

المادة (64)

وإذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية، أن تقدم الأكراد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (62) إلى عصبة الأمم، قائلين إن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون

الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم أن هؤلاء السكان أكفاء للعيشة حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة. وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعاً لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا. وإذا ما تم تخلي تركيا عن هذه الحقوق فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضد قيام أكراد الموصل بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة الكردية.

الملحق رقم: 02

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في العراق، الذي أذاعه الرئيس أحمد حسن البكر،

رئيس مجلس قيادة الانقلاب، رئيس الجمهورية، مساء 11 مارس 1974

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العظيم

يا جماهير أمتنا المجيدة

تأكيداً لروابط المواطنة والأخوة التاريخية بين أبناء العراق من العرب والأكراد والأقليات المتآخية، وانسجاماً مع المبادئ الديموقراطية لثورة الرابع عشر من تموز ووفاء لعهدها وتطبيقاً لبيان الحادي عشر من آذار لسنة 1970 ولما تضمنه ميثاق العمل الوطني، وتعزيزاً للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب... ودعت إليه القوى الوطنية والقومية والتقدمية.

قرر مجلس قيادة الثورة، تطبيق الحكم الذاتي في منطقة كردستان.

إن تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد وعلى أسس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة في إطار الوطن الواحد، وفي ظل علاقات الإخاء والمساواة والمسؤولية المشتركة بين أبنائه، ويعزز الوحدة الوطنية والمكتسبات التي حققتها الثورة للجماهير في سائر الميادين، ويدرأ

عنها مكايد الاستعمار والقوى الرجعية. كما أن مساهمة أبناء شعبنا الكردي الكاملة في الهيئات الوطنية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات المتآخية، وفقاً للقوانين التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز وفي ظل مبادئها ومؤسساتها الديموقراطية وفي إطار العمل الوطني المشترك للجبهة الوطنية والقومية، لكفيل بإزالة الحيف الذي لحق بأبناء شعبنا الكردي وبالأقليات المتآخية إبان العهود الدكتاتورية والرجعية وسياساتها السوفيتية والاستبدادية وإحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في منطقة كردستان، ويفتح الآفاق الواسعة لكل أبناء الشعب للمضي قدماً وبثقة وطيدة بروح الطمأنينة والعمل البناء على طريق التحولات الديموقراطية والتقدمية وصولاً إلى بناء الاشتراكية.

قرار رقم 247

تعديل الدستور المؤقت

استناداً إلى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت، قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب، في جلسته المنعقدة بتاريخ 1974/3/11، تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ 16 تموز 1970، على النحو التالي:

المادة الأولى

تضاف الفقرة التالية إلى المادة الثامنة:

(تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي، وفقاً لما يحدده القانون).

المادة الثانية

ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية، المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار لسنة 1974 الميلادية.

الملحق رقم:03

جدول توزيع الاكراد في منطقة الشرق الاوسط حسب احصائيات سنة 1997

الدولة	تعدادها من السكان(مليون)	الأكراد(مليون)	نسبهم المئوية %
تركيا	50	13	%23
العراق	60	4.3	%23
ايران	64	5.3	%10
سوريا	14	1	%7

المصدر :موسوعة محارب الصحراء متوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec50.doc_cvt.htm

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية



- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الاسكندرية: اليكس لتكنولوجيات المعلومات،2007.
- امين نادر، قضايا القوميات و اثرها على العلاقات الدولية، ط1، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية:السليمانية، 2003.
- بوزنادة معمر، المنظمات الاقليمية و نظام الامن الجماعي، بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية، 1992،
- بول بريمر، عام قضيته بالعراق، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي:بيروت، 2006.
- بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق:المشكلات والافاق المستقبلية، ط1، مركز الخليج للابحاث:دبي، 2005.
- جيرارد جالياند، المساةالكوردية، ترجمة عبد السلام النقشبدي، دار اراس للنشر و الطباعة:اربيل، ط، 2012 .
- حسان بن نوى، تأثير الاقليات على استقرار النظم في الشرق الاوسط، ط1، الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية، 2015
- خليل اسماعيل، البعد السياسي للمشكلات القومية(الكرد نموذجا)، ط1.اربيل:المديرية العامة للصحافة و الطباعة، 2009 .
- ديفيد ماكدووال، الكورد:شعب انكر عليه وجوده، ، ترجمة عبد السلام النقشبدي، ط1، دار اراس للنشر و الطباعة:اربيل، 2012.
- سمير العيطة واخرون، العرب و تركيا، ط1.الدوحة:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.
- السمير العيطة واخرون، العرب و تركيا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراساتالسياسات:بيروت، ماي 2012.

- سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الامنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2012 .
- عثمان الروندوزي، استجواب صدام حسين:رجل المتناقضات، الدار الاندلسية، لندن، 2002.
- عثمان علي، حزب العدالة و التنمية في تركيا والمسألة الكردية، ط1، دار المنارة:اربيل.
- كردستان سالم سعيد، اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، السليمانية:مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ، 2007، .
- مايكل ايمغينتر، كورد العراق، ترجمة عبد السلام النقشبدي، ط1، دار اراس للنشر والطباعة:اربيل، 2012.
- مُحَّد توفيق ، التعددية الاثنية في مصر:دراسة في طبيعة العلاقات و التفاعلات، بيروت:مركز نماء للبحوث و الدراسات، ط1 ، 2014
- مُحَّد شلبي، المنهجية في التحليل السياس، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية، 1997، ص56 .
- محمود عيسى،المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، مصر:مكتبة مدبولي، 1992.
- منذر الموصلي، البعث و الاكراد، ط1، دار المختار:دمشق، 2000 .

الاطروحات و الرسائل الجامعية

- امينة دير، اثر التهديداتالبيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا:دراسة حالة دول القرن الافريقي، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2013.
- ايدابير احمد، التعددية الاثنية و الامن المجتمعي:دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام.
- بشير شايب، مستقبل الدول الفيديرالية في افريقيا في ظل صراع الاقليات:نيجيريا نموذجا، شهادة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
- بلقاسم مريعي، الية إدارة التعددية الاثنية و دورها في بناء الدولة:دراسة في النموذج الماليزي، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

- بهولي عبير، النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية:دراسة حالة الغزو الامريكي للعراق 2003، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2012/2013.
- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي:دراسة حالة ظاهرة االرهاب، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2014.
- جويدة حمزاوي، التصور الامني الاوروبي:نحو بنية امنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
- حليمة بوزناد، تأثير الاقليات على الامن الاقليمي في الشرق الاوسط:اكراد سوريا نموذجا، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية الحقوق و العلوم السياسية.2016/2015.
- رابح مرابط، اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2009.
- رجاء سلامة الجرابعي، الاستراتيجية الايرانية تجاه الامن القومي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
- سمية بلعيد، النزاعاتالاثنية في افريقيا و تأثيرها على مسار الديموقراطيةفيها:جمهورية الكونغو نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.
- شاكري قويدر، التحديات المتوسطيةللأمن الاقليمي لدول المنطقة المغاربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014.
- عبد المالك محزم، البعد الاقليمي للسياسة التركية في ظل المعطيات الامنية الجديدة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.
- فايز عبد الله العساف، الاقليات و اثرها على استقرار الدولة القومية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، قسم العلوم السياسية، 2009.
- قريب بلال، السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010.
- محمد ابو الريش، الاوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة.

- محمد خليل يوسف، تطور العلاقات السياسية التركية في ضوء المتغيرات الاقليمية، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الانسانية.
- معمري خالد، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11سبتمبر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008/2007.
- ويفي خيرة، تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسي.

البحوث والدراسات

- اف ستيفن لارابي، العلاقات الايرانية التركية بات متغيرا، معهد ابحاث RAND للدفاع الوطني.
- بلخيرات حسين، دراسات امنية، محاضرات غير منشورة، جامعة الجلفة، 2016.
- بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان:نيفاشا نموذجا، مركز الراصد، 2006.
- بيار مصطفي سيف الدين.تركيا-كردستان العراق:التجاذب حول مسالة كركوك، جامعة دهوك.
- تطور العلاقات التركية-السورية و البعد التاريخي، المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية.
- حسن عبد الله الدعجة، نظرية الامن الفكري، بحث مقدم للملتقى العلمي نحو استراتيجية للأمن الفكري و الثقافي في العالم الاسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية العلوم الاستراتيجية.
- حسين مصطفى احمد، المسالة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية و الخارجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

- ديفيد بولوك، الكرد السوريون كحليف للولايات المتحدة الامريكية/التعاون والتعقيدات، ترجمة المركز الكردي للدراسات.
- زينب ماهر السيد مرسي، العلاقات التركية العراقية:دراسة حالة الاكراد، المركز الديمقراطي العربي.
- سليم كاطع علي، الازمة الكردية و اثرها على العلاقات التركية-الامريكية، مركز الامام الشيرازي للدراسات و البحوث.
- سونر چاغاپتاي، الربيع العربي يشعل القضية الكردية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط، مارس 2012.
- سونر چاغاپتاي، هل العلاقات التركية-الامريكية اخذة في التداعي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.
- عقيل محفوظ، تركيا والاكراد:كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.
- العلاقات الامريكية مع تركيا و الكرد السوريين، المركز الكردي للدراسات.
- العلاقات التركية –السورية:البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية
- غاريت بورتن، اتفاق تركي-ايراني على شروط التسوية، المركز الكردي للدراسات
- فرصة اردوغان:الربط بين التعديل الدستوري و حل المسالة الكردية، مركز الجزيرة للدراسات
- لقاء مكي، الكرد:دروب التاريخ الوعرة، شبكة الجزيرة للبحوث و الدراسات
- لقمان عمر محمود النعيمي، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات الامريكية –التركية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية .
- محمد سالم، التطورات المتسارعة للقضية الكردية.مركز برق للأبحاثوالدراسات، 2016.
- معمر فيصل خولي، المسالة الكردية من الانكار الى الاعتراف، مركز الروابط للبحوث والدرسات الاستراتيجية.
- هوشنك اوسي، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

- واثق مُحَمَّد براك السعدون، مستقبل العلاقات العراقية-التركية في المجال الامني، قسم الدراسات السياسية و الاستراتيجية، جامعة الموصل.
- وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهر

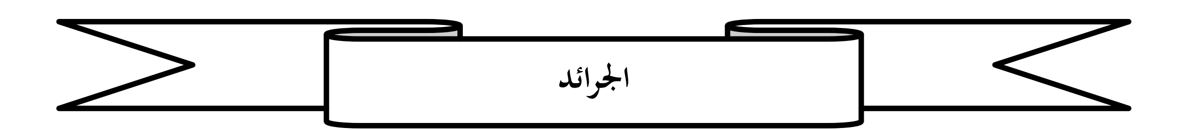
القواميس والمعاجم والمراجع

- مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ط1، دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2002.

المجلات والدوريات

- امنى حسين عبيد، العلاقات التركية-العراقية و اثرها على استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، ع60.
- بولنت اراس، السيناريوهات المحتملة لعملية درع الفرات، مجلة ناشيونال انتيريست، ترجمة موقع ترك برس.
- تلا عاصم فائق، اثر المتغير الامريكي في العلاقات العراقية-التركية، مجلة دراسات دولية
- حسين مُحَمَّد احمد، المسالة الكردية في الشرق الاوسط، المجلة السياسية و الدولية، ع223.
- حسين مصطفى احمد، المسالة الكردية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، ع 223.
- صالح القلاب، حلف بغدادالجديد، مجلة الشرق الاوسط. ع13456، اكتوبر 2015.
- فخر الدين سلطاني واخرون، مستويات التحليل في العلاقات الدولية و نظرية المركب الاقليمي، مجلة الادارة العامة و الحوكمة، معهد ماكروثينك، مجلد 4، ع4.
- مثني فائق مرعي العبيدي، دور اسرائيل في حرب احتلال العراق:الواقع و افاق المستقبل، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مجلد 14، عدد9، اكتوير 2007.
- مُحَمَّد عزعرب، العلاقات الايرانية -التركية:الدوافع و المنافع، دورية مختارات ايرانية، ع 51، اكتوبر 2004.
- مُحَمَّد محيي الهيمص، دولة تحت التشكيل:كردستان العراق نموذجا، مجلة كلية التربية/واسط، ع14، سبتمبر 2013.

- منذر حزام. تقلبات المواقف التركية من الازمة السورية، مجلة الحياة، 15 فيفري 2014.
- نزار عبد القادر، الاكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة، مجلة الدفاع الوطني، ع86، اكتوبر 2013.



- الفيدرالية و الكونفدرالية، جريدة الشرق، ع18، 2011/12/22.
- حمد بن عبد الله،مصطلح الشرق الاوسط حل محل مصطلح العالم العربي،جريدة الرياض,18 اكتوبر 2013،ع16552
- حمزة مصطفى انقرة، البرلمان العراقي يعد وجود قوات تركية في بعشيقة احتلالا؟جريدة الشرق الاوسط، ع ,13827اكتوبر 2016.
- الشرق الاوسط بعد احتلال العراق، جريدة لاهرام، 9 ماي 2017 -4عقدة الاكراد وراء توافق تركي-ايراني على وحدة سوريا، صحيفة العرب، ع10364.

النصوص القانونية والوثائق الرسمية

- انكار الوجود:قمع الحقوق السياسية و الثقافية للأكراد في سوريا، التقرير العالمي لحقوق الانسان "humain rights watch"، 26نوفمبر2009.
- وثيقة دستور العراق، 2005، المواد 1-4-67-



- الاكراد يستعدون لإعلان نظام فيدرالي في شمال سوريا، موقعDW http://p.dw.com/p/1IDwk

- الاكراد يعلنون النظام الفيدرالي، شمالي سوريا، موقع العربية نيوز
http://www.skynewsarabia.com/web/article/825098
- بإعلان الفيدرالية، الاكراد يدفعون سوريا للتقسيم، موقع مصر اليوم
http://www.masralarabia.com/
- بثينة اشتيوي، اسرائيل والاكراد:علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة، موقع ساسة بوست
https://www.sasapost.com/kurdish-israeli-relations/
- بغداد ترفض تدخل تركيا في معركة الموصلوتعتبره تدخلا سافرا، موقع الحقيقة
http://www.alhkeka.com
- تاريخ العلاقات التركية -الايرانية .الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية
https://www.politics-dz.com/threads/tarix-alylaqat-/altrki-alairani.235
- تركيا تؤكد مشاركة مدفعيتها في معركة الموصل رغم نفي الحكومة العراقية، موقع france 24
http://www.france24.com/ar
- خرشيد دللي، الدوافع التركية من تطوير اقليم كردستان، موقع الوحدة الاسلامية
http://www.wahdaislamyia.org/issues/135/kdali.htm
- خورشيد دللي، في ازمة العلاقات الامريكية التركية.مركز الجزيرة.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions
- درع الفرات:عملية متعددة الاهداف و الجبهات، موقع الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/9/5
- دندان عبد الغاني، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية
http://download.mrkzy.com/do.php?id=786207
-دور المعارضة الكردية في غزو العراق، موسوعة مقاتل الصحراء، المبحث 10.
http://www.moqatel.com/openshare/default.htm

- سعيد الحاج، المشروع الكردي في سوريا وخطوط تركيا الحمراء، الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/3/2

- عبد الحفيظ بن عبد الرحيم محبوب، هل تستمر الورقة الكردية ورقة رابحة لدى امريكا؟موقع global arab
http://www.globalarabnetwork.com/studies/9188-2012-11-25-21-02-10

-غزو العراق:الوقف العربي و الاقليمي، موسوعة محارب الصحراء.
http://www.moqatel.com/openshare/default.htm

- العلاقات الايرانية-التركية .موقع بورس
http://www.turkpress.co/node/16549

- العلاقات الكردية من السر الى العلن، موقع الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/7/1

- العلاقات بين سوريا وتركيا منذ اندلاع الحرب، موقع BBC عربي
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160713_timeline_turkey_syria_relations

-القضية الكردية، موسوعة محارب الصحراء، المبحث 12.
http://www.moqatel.com/openshare/default.htm

- علاقة الكيان الاسرائيلي باقليم كردستان و اثرها على الامن القومي لايران، وكالة الراي للأنباء
http://www.alrai-iq.com/2017/01/15/294415

- عماد عنان، لماذا يصرامريكا على دعم الاكراد في سوريا و العراق، موقع ن بوست
https://www.noonpost.org/content/17640

- فتحي الشاذلي، المسالة الكردية في تركيا و تداعياتها الاقليمية.، مركز التفكير الاستراتيجي http://istratigy.com
- القوات العراقية تغزو العراق، موقعrt https://www.noonpost.org/content/17640
- مُحَمَّد ازيد مستو، الاكراد السوريون/صراع قديم مع النظام جددته الثورة، موقع العربية نت. https://www.alarabiya.net/articles/2012/02/27/197228.htm
- مسعود عكو، مقاربة القضية الكردية بين النظام و المعارضة السورية، موقع روزانا راديو، http://rozana.fm/ar/node/11231
- مصطفي العطار، العلاقات التركية الأمريكية على سلم الانهيار جراء الازمة السورية، sputnikعربي https://arabic.sputniknews.com/interview/201606011019018032/
- نظام فيدرالي في سوريا .هل حان وقت الدولة الكردية، موقعDW http://p.dw.com/p/1IEu3

باللغة الأجنبية

- Yve Plasseraud.les droits des minorités.encyclopédie universalis,paris.
- Minorité nationale, le monde diplomatique consulté le 28 mars /URL :https://www.monde-diplomatique.fr/index/sujet/minoriteethnique
- ChristienGeiser,approaches théoriques sur les conflits ethniques et les refugiés,version approfondie de

communication présentée lorsd'une table ronde 19/11/1998 sous l'égide de la ChaireTéléglobe+Raoul-Daudurant en etudes stratégiques et diplomatiques

- Rajaona Andrianaivo,sécurité humaine,délégation aux droits de l'homme et à la démocratie de l'organisation internationale de la francophonie ،document d'information ، janvier 2006.
- Sihem djebli, les complexes conflictuels régionaux, fiche de l'Irsem, n°5 ،mai 2010.
- Barzani : "Ankara accepte désormais un statut fédéral pour les Kurdes d'Irak'", site:tête des turc http://www.tetedeturc.com/home/spip.php?article1047
- Irak ne permettra pas l'intervention militaire turque sur son sol.site press tv. http://www.presstv.ir/DetailFr/2017/04/10/517480--
- Irak refuse que la Turquie participe à la bataille de Mossoul, journal le monde,22-10-2016
- Les relations de la Turquie avec la Syrie:après la crise;le rapprochement .institut français des etudes anatoliennes-
- Parlement Kurdistan, site du gouvernement régional du kurdistan-irak,représentation en france https://www.france.gov.krd/info/parlement-du-kurdistan-196.html

الفهرس

Substrat

La recherche vise à élucider l'influence de la question kurde sur la sécurité régionale tout en examinant l'évolution de cette question qui représente l'une des questions de minorités.

La recherche passe en revue également, à élucider l'influence de variables stratégiques depuis 2003 sur l'évolution de la question kurde.

La présente étude met en exergue, l'influence de cette évolution sur la sécurité dans chaque état et qui va au –de là de la sécurité régionale, tout en marquant ses intéressants effets sur les relations entre états contenant des minorités kurdes puisque la question kurde est devenu un outil de conflits entre ces états.

Comme ont été utilisées dans la présente étude plusieurs démarches méthodologique, telle que la démarche historique, analytique, descriptif qui ont permis plusieurs résultats, on en citera :

-l'évolution de la question kurde dans un état a ses conséquences directes ou indirectes sur la question dans les autres états.

-la question kurde constitue une véritable menace pour la stabilité de la sécurité dans l'état , d'un coté et les relations entre états, d'un autre côté.

-l'influence de la question kurde sur la sécurité régionale est associée à l'exploitation stratégique des états régionaux et internationaux.